اياد ملحم

إسرائيل الأمريكيّة

واستراتيجية الاستيطان الصّهيوني

دار العلوم العربية
بيروت - لبنان

A
956.9405
M521i
c.1

A
956.9405
M521i

اياد ملحم

إسرائيل الأمريكيّة

واستراتيجية الاستيطان الصّهيوني

LAU Beirut campus
10 OCT 2017
Riyad Nassar Library
RECEIVED

دار العلوم العربية
بيروت - لبنان

دار العلوم العربية
للطباعة والنشر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
1438 هـ - 2017 م

الناشر
دار العلوم العربية

E-mail: nasser_ouloum@hotmail.com
هاتف - فاكس: 00961 1 817331
ص.ب: 14 / 5740
بيروت - لبنان

إهداء

إلى روح والدي أحمد وجدّتي خديجة.. اللذين شرّباني بأفعالهما حبّ الوطن وترابِه

وإلى روح والدتي منيبة.. التي أرضعتني حبّ القراءة والمعرفة، وتقديس القِيَم...

محتويات الكتاب

تقديم 9
مقدمة 13
مدخل 17

الفصل الأول
الصّهيونيّة والبروتستانتيّة

دور أمريكا وبريطانيا في تأسيس الصّهيونيّة 27
الصهيونية المسيحية سبقت الصهيونية اليهودية 27
بريطانيا تزرع الصهيونية في فلسطين 35
بداية الإعداد لتنفيذ المشروع الصهيوني 41

الفصل الثاني
فنون طرائق الاستيلاء على الأرض ومصادرتها

أولاً - مرحلة ما قبل العام 1948 56
مقاومة بيع الأراضي 60
ثانياً - مرحلة ما بعد عام 1967 67
الإرهاب والمضايقات بغرض التهجير 75

الفصل الثالث

الاستيطان الصهيوني الاستعماري قبل العام ١٩٤٨

1 ـ مرحلة ما قبل عام 1882 80
2 ـ مرحلة الفترة من 1882 وحتى 1919: 82
3 ـ مرحلة الانتداب البريطاني (1920 ـ 1947) 86

الفصل الرابع

الاستيطان الصهيوني العنصري بعد العام ١٩٦٧

الفترة من عام 1948 وحتى عام 1967 91
الاستيطان بعد العام 1967 93
علميّات شراء الأراضي بعد العام 1962 99

الفصل الخامس

معاناة القدس والخليل

القدس 111
انتفاضة الأقصى 117
انتفاضة القدس 118
انتفاضة اطفال الحجارة 125
الخليل 126
الدّعم الأمريكي للاستيطان 141
الخلاصة 147
الهوامش 163
المراجع والمصادر 170

تقديم

بقلم الدكتور هشام نشّابه

كأنّي بالأستاذ إياد ملحم، يوم عزم على تأليف هذا الكتاب، أراد أن يبعث بتحيّة إلى أهله، وأهلنا، في فلسطين؛ إلى الشهداء والأبطال وضحايا الغدر والعدوان، وإلى الصّامدين أصحاب العزم من المقاومين.

ولعلّه أراد أن يتوجّه برسالة إلى مَن هم في الشّتات من الفلسطينيين وسائر العرب بأنّ عليهم واجبات تجاه القضيّة الفلسطينيّة ما زالت تنتظر الأداء.

والأستاذ إياد تلميذ مدرسة من مدارس المقاصد، عاد إليها مديرًا؛ فلعلّه أراد، أيضًا، من هذا الكتاب أن يقدّم لتلامذته الكثر، وللأجيال العربيّة ملخّصًا، سهل التناول، وحسن التبويب، يستطيعون الرّجوع إليه، إنْ هم أرادوا أن يتعرّفوا إلى النّضال المستمر للشّعب الفلسطيني من أجل حقّه في كلّ ذرّة من أرضهم المقدّسة، وفي كلّ غصن زيتون وكلّ حجر، وإنّ هذا الحقّ لا يموت، وإنّ جذوة الإيمان بهذا الحقّ لا تخبو. بل ولعلّه، قبل ذلك وبعده، أراد أن يُرضي نفسه المشتاقة إلى أرضه

وأهله، فكتب عن الأراضي الأعزّ على قلبه وهي الأراضي المغتصبة بهدف الاستعمار والاستيطان.

وهكذا اختار، لتحقيق ما أراد، أن يتتبّع مسيرة هذا الاستعمار وبيان أساليبه، وفنون خداعه. وفي سياق ذلك، عرّف القارئ إلى جوانب من تاريخ القضيّة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة، وفي جامعة الدول العربيّة، مذكّرًا، بواجب كلّ عربي وكلّ مسلم، وكلّ إنسان بأنّ نصرة القضية الفلسطينيّة العادلة، واجب مقدّس ستتوارثه الأجيال، ولا تزيده الأيّام إلاّ رسوخًا في الضّمائر.

وأنت، إذا بدأت في قراءة هذا الكتاب، فإنّك لن تتوقّف حتّى تصل إلى نهايته في جلسة أو جلستين، ولكن أثره في نفسك سيبقى دائمًا، ذلك أنّ المؤلّف يكتب لا كمتتبّع للاستيطان الصّهيوني وحسب، وإنّما تراه يغمس قلمه في قلبه ويكتب، فإذا النّصّ يعطيك معلوماتٍ وعاطفة وجرعة إيمانٍ في آنٍ معًا.

إنّ في المكتبة العربيّة ذخائر خالدة تتحدّث عن فلسطين، وما كُتب عنها منذ مطلع القرن العشرين حتّى اليوم يفوق كلّ ما تحتويه المكتبة التراثيّة. وما من شكّ في أنّ الأقلام العربيّة، وأقلام المفكّرين في كلّ مكان في العالم، ستطالعنا بكتابات جديدة عن الظلم الفادح والجريمة التي تُرتكب في فلسطين على يد الصّهاينة. والمأساة مستمرّة. فجراحات الشّعب الفلسطيني حيّة ومؤثّرة في ضمير كلّ إنسان، في العالم، ولن تكفَّ هذي الجراح تطالب بحقّ

الشّعب الفلسطيني في أرضه ومائه وسمائه. وفي يقيني أنّ كلّ مثقّفٍ ومفكّرٍ عربيّ سيشعر دومًا بالتقصير إن هو لم يكتب مقالاً، أو يؤلّف كتابًا، أو ينظم قصيدة يتناول فيها جانبًا من جوانب القضيّة الفلسطينيّة. إنّ المؤلّف يؤدّي، من خلال كتابه عن الاستيطان، جزءًا من هذا الواجب الوطني والإنساني، وهو يدعو كلّ صاحب قلم أن يكتب عن فلسطين... وهذا أضعف الإيمان.

في هذا الكتاب سرد تاريخي موجز لوقائع الاستعمار الاستيطاني الصّهيوني في فلسطين، بما في ذلك تهويد مدينة القدس. فهو يُعرّفك بأحياء القدس، كما لو كنت من المقيمين فيها. وهو يتحدّث عن معنى الاعتراف بيهوديّة الدّولة ونتائجه الخطيرة على حقوق العرب الصّامدين على أرض فلسطين، وبذلك يشير الكتاب إلى تخاذل العرب في نصرة قضيّتهم المقدّسة وانشغالهم عنها بصراعاتهم الداخليّة التي تُثار لكي تصرفهم عن حقوقهم. ولو أنّ العرب ترفّعوا عن هذه الصّراعات لتمكّنوا من إنجازات كثيرة على الصّعيد الدّولي، وعلى أرض فلسطين. لقد قامت إسرائيل بقرارات دوليّة، ويمكن أن تزول بقرارات دوليّة...

وتبقى فلسطين عربيّة عجّل الدّهرُ بالمُنى أو تأنّى.

هشام نشّابه

بيروت في 13/ 4/ 2017

مقدمة

بداية أشير إلى أنّ هذا الكتاب هو عبارة عن بحثٍ حول الاستيطان، قمت فيه بتجميع معلومات من مراجع عديدة؛ ربّما يصعب على القارئ أن يجد الوقت الكافي للبحث عنها وقراءتها. هذا البحث يلقي الضوء على معلومات معروفة، يلخّصها، ويصنّفها، ويركّز عليها، بحيث تبدو للقارئ وكأنّه يراها للمرّة الأولى .

أشير كذلك إلى أنّ بعض المراجع تتفاوت أحيانًا في **دقّة التواريخ والأرقام وحتّى المعلومات**، علاوة على الصعوبة في تتبّع موضوع الاستيطان المتغيّر، بل والمتسارع التغيّر الذي تكتنفه السّرّيّة أحيانًا.

كما وأشير أيضًا إلى أنّ أمّة العرب مستهدفة، من قِبَل مؤسّسات الدّراسة والتّخطيط وأصحاب القرار في الغرب، ببلاءين هما **التفرقة المقصودة** (فرّق تسد)، **والتجهيل المتعمّد** (راجع في هذا الكتيب قرارات وثيقة كامبل بنرمان السّرّية، على

سبيل المثال لا الحصر). فإن كان من مصلحة الغرب أن يعمل على تفريقنا وتجهيلنا، أليس مستغربًا أن نجهد نحن في تحقيق مآرب أعدائنا؟ وما هي مصلحتنا في مساعدة مستهدفينا الحاقدين علينا في تنفيذ مخططاتهم المدمّرة؟! ذلك أنّنا نغذّي، بأنفسنا، أسباب النّزاعات والفرقة بيننا من جهة، ونعزف من جهة ثانية عن القراءة، ونستسهل الانقياد وراء الإشاعات الكاذبة التي كثيرًا ما يقفون هم وراء ترويجها! إذ هناك إحصاء يشير إلى أنّ 11 كتابًا هو معدّل قراءة المواطن الأمريكي في السّنة، في حين أنّ المعدّل في أوروبا 7 كتب وفي البلاد العربية **ربع صفحة!!** فمتى نربّي أجيالنا، في البيت والمدرسة والجامعة وفي دار العبادة ومراكز الإعلام ومنابر السياسة، على المحبّة والتعاون، وعلى **القراءة والتفكير النّقدي** اللذين يؤهلاننا للحصول على المعرفة، وتمييز الطيّب من الخبيث، والصّدق من الباطل؟!

هذا، وللتذكير أقول:

- ارتقت أمّة العرب إلى أعلى مراتب الحضارة، أيام هارون الرشيد والمأمون، عندما احتوت مكتبة بيت الحكمة في بغداد على أربعمئة ألف مجلّد.
- وسقطت أمّة «اقرأ» في غياهب الجهل والتّخلّف عندما سقط الكتاب من أيدي أبنائها.

لكنّ الأهم من ذلك كلّه الإشارة، بل والتّركيز على أنّ هذا البحث يكشف عن **عظم المعاناة** التي يتحمّلها الفلسطينيون تحت الاحتلال. **هذه المعاناة التي هي فوق احتمال البشر**، والتي

استفزّت الصّديق بسّام شاهين، فراح يتساءل، في ألم: أين ضمير أولياء أمورنا، وكيف يستطيعون النّوم؟! إنّ معاناة الفلسطينيين **تتطلب منّا جميعًا إجراءات حثيثة (وبخاصّة ماليّة) للتّخفيف منها ومواجهتها**، على مستوى الأفراد والشّعوب والحكّام؛ إن كنّا نحرص فعلاً على مساعدة عرب فلسطين، ليصمدوا في أرضهم.

أخيراً، أشير إلى أنني مدين بالفضل للدكتور هشام نشّابة الذي شجّع على إجراء هذا البحث ودَعَمَه ورعاه، وبالشكر للأستاذ بسّام شاهين على تطوّعه بالمراجعة اللغوية لمحتوى هذا الكتاب، وللناشر الأستاذ خالد ناصر صاحب ومدير عام دار العلوم العربية الذي أتاح لهذا العمل أن يرى النور.

والله الموفق

إياد ملحم

بيروت في 5/ 5/ 2017

مدخل

قال الفيلسوف الفرنسي فولتير: «إن أردت أن تتحدّث معي، فحدّد مصطلحاتك». لذا، سوف نبدأ بتحديد بعض المصطلحات الواردة في هذا الكتاب.

استراتيجيّة:

هذا المصطلح ليس له مرادف في اللغة العربية، ويرجع، في الأصل، إلى الكلمة الإغريقية strato، وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقّت اللغة اليونانية القديمة مصطلح strategos، الذي يعني «فنّ إدارة الحروب وقيادتها»، أو «كيفيّة قيادة القائد للحرب». وبهذا، تكون الاستراتيجيّة، في الأساس، مصطلحًا عسكريًّا وتعني الخطّة الحربيّة. وبعبارة أدق وأوضح، هي «علم التخطيط للعمليات العسكريّة قبل نشوب الحرب، وفي الوقت نفسه فنّ إدارة تلك العمليّات عقب نشوب الحرب»؛ بحيث تعكس الاستراتيجيّة الخطط المُعدَّة مسبقًا لتحقيق هدف معيّن، على المدى البعيد، في ضوء الإمكانات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها. وهي تشير في مضمونها إلى وسائل

المناورة والخداع والحيلة. وكان المفكر الصّيني سان تزو قد أشار، من قَبل، إلى معنى الاستراتيجية في كتابه «فنّ الحرب والتّخطيط للنّصر» عندما قال: إذا أردت أن تخطّط للنّصر «تظاهر في الشّرق وأضرب في الغرب». وهناك تعريف آخر للكلمة، يختصرها بـ «فنّ استخدام القوّة لتحقيق أهداف السّياسة»، أيّ فنّ التخطيط لتحقيق الأهداف. لكنّ المصطلح، اليوم، دخل جميع المجالات والأنشطة الإنسانيّة؛ بحيث نراه يُستخدم بكثرة في سياقات مختلفة؛ فنقرأ أونسمع عن استراتيجيّة العمل أو المؤسّسة، واستراتيجيّة التسويق، واستراتيجيّة التعليم... إلخ ونعني بها السّياسة أو الطريقة أو الخطة والعمليّات المُعدَّة مسبقًا لتحقيق هدف معيّن على المدى الطويل، مع مراعاة المرونة والمواءمة مع المواقف المتغيّرة والظروف المتجدّدة، والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية. بقي أن نشير إلى أن الاستراتيجية تختلف عن التّكتيك الذي هو عبارة عن مجموعة متتابعة من الخطط قصيرة الأجل التي تُشكّل في مجموعها الاستراتيجيّة.

استيطان:

استقرار الكائن الدّخيل في الموطن الجديد عن طريق القوّة والعنف، بحيث ترمي سياسة الاستيطان إلى إقامة منشآت سكنية وتجارية على أراضٍ محتلّة، بهدف الاستيلاء على هذه الأرض واتخاذها وطنًا للمحتلّ بعد طرد أهلها، تُسمّى مستوطنات أو مستعمرات. يتبيّن، مما تقدّم، أن الاستيطان ـ كما الاستراتيجيّة

أصلاً ـ يقوم على استخدام القوّة! ويختلف الاستيطان عن الاستعمار والاحتلال والغزو والاجتياح في أن:

استعمار:

عبارة عن ظاهرة سياسيّة اقتصاديّة وعسكريّة تتجسّد في قدوم موجات متتالية من سكّان البلدان الإمبرياليّة إلى المستعمرات، بقصد الإقامة فيها، والهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافيّة، واستغلال ثروات البلاد المستعمَرة، وذلك لفترة مؤقتة ـ مهما طال أمدها ـ. وترافق هذه الظّاهرة، عادة، حملات عسكريّة عنيفة من أجل حماية المستعمرين وإرغام سكّان البلاد الأصليين على القبول بهم والرّضوخ لهم. وفي المحصلة ينهب المستعمِر بشكل منظّم خيرات البلاد المستعمَرة وثرواتها، ويستغلّ الشّعب الأصلي، ويُسخّره للعمل من أجل مصالحه محطّمًا كرامته وشوكته سعيًا لإطالة مدّة الاستعمار لأطول فترة ممكنة.

وفي تعريف آخر فإن الاستعمار مصطلح، يعني السّيطرة السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والفكريّة لدولة ما على دولة أخرى أو شعب آخر (أقلّ قوّة ـ ولفترة محدّدة).

غزو / اجتياح:

التّقدُّم لمقاتلة العدوّ ومحاربته، في عقر داره، أي الدّخول المنظّم بالقوّة إلى أرض، تخصّ جماعة أخرى دون إرادة أهلها، بهدف الاستيلاء عليها واحتلالها ظلمًا وعدوانًا.

احتلال:

عبارة عن قيام دولة بإسقاط حكومة دولة أخرى، لتحكم بدلاً منها. وقد يُبقي المحتلُّ على الحكومة المحليّة كواجهة أو أداة لتنفيذ أوامره وتوجيهاته. والاحتلال لا بدّ من أن يسبقه غزو عسكري، ويرافقه عادة غزو ثقافي واقتصادي وإعلامي، وبالتّالي، يقوم المحتلّ بدور السلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة لضمان مصالحه الخاصّة. وبعبارة موجزة هو سيطرة عسكريّة وإداريّة على بلد آخر، أو هو استيلاء المستعمِر القويّ على أراضي شعب ضعيف وعلى ممتلكاته والتّحكُّم فيها.

العنصرية: (Racism)

عبارة عن الأفكار والمُعتقدات والقناعات والتَّصرفات التي ترفع من قيمة مجموعة معينة أو فئة معينة على حساب الفئات الأخرى، بناءً على أمور مورّثة مرتبطة بقدرات الناس أو طباعهم أو عاداتهم، وتعتمد في بعض الأحيان على لون البشرة، أو الثقافة، أو القوميّة، أو الطبقة الاجتماعيّة، أو مكان السّكن، أو العادات، أو اللغة، أو المعتقدات... كما أنّها يُمكن أن تعطي الحق للفئة التي تمّ رفع شأنها بالتحكّم بالفئات الأخرى في مصائرهم وكينونتهم وسلب حقوقهم وازدرائهم أو تهميشهم وإقصائهم بدون حق أو سبب واضح. ولقد ظهرت العنصريّة منذ بداية خلق الله الحياة على هذه الأرض، وتعدُّ أحد أسباب الفتنة، وأبرز أسباب الحروب والتفرقة، وهي من أشد الأمراض

فتكاً بالمجتمعات، ولم يخلُ عصر من العصور منها. ومن الأمثلة عليها تجارة الرقيق، والتمييز العنصري الذي عرفته جنوب إفريقيا (سابقاً)، وعنصريّة الصّهاينة اليوم ضد الفلسطينيين...

كيبوتس: (قرية زراعية)

كلمة عبرية تعني التّجمُّع، والكيبوتس مؤسّسة فريدة مقصورة على المجتمع الصّهيوني، وقد ازدهرت في ثلاثينيّات القرن العشرين وأربعينيّاته، قبل أن تبدأ بالانحطاط فالتّلاشي. والكيبوتس عبارة عن تجمّع سكّاني تعاوني، يضم جماعة من المزارعين أو العمّال اليهود (40 ـ 1500 وفي مرجع آخر: 450 ـ 600 وقد يصل العدد إلى ألف..) الذين يعيشون ويعملون سويّاً في كيان مستقل إداريّاً (بلغ عددها، قبل عام 1948، نحو 300 كيبوتس، منها 16 كيبوتسًا دينيًّا). ويُعدّ الكيبوتس من أهم المؤسّسات التي استندت إليها الحركة الصّهيونية في فلسطين قبل قيام دولتهم في عام 1948، وقد تخرّج منها كثير من القادة والمسؤولين الإسرائيليين؛ مثل دافيد بن غوريون وموشي دايان وشمعون بيريس ويغال ألون وثلث وزراء إسرائيل في الفترة من عام 1949 وحتى عام 1967.

إن عضوية الكيبوتس تطوّعية؛ حيث يمكن للعضو المغادرة، إذا أراد ذلك. وفي الكيبوتس يتدرّب الأعضاء على الزّراعة وحمل السّلاح، ويتشرّبون القيم العسكريّة؛ مثل التّقشُّف وتحريم

التّملّك. . . وكانت الكيبوتس عند إنشائها عبارة عن قرية تعاونية زراعية عسكرية، ثمّ انتقلت بعض الكيبوتسات، لاحقًا إلى التّصنيع والاستثمار المالي وشراء الأسهم، قبل أن تبدأ في الانحطاط بعد قيام الدّولة، وبخاصّة بعد وصول حزب الليكود إلى السُّلطة في عام 1977، وذلك عندما أحسّ الأعضاء بالإجحاف؛ فأخذوا يطالبون باستملاك الأرض التي يعملون فيها، وبدأوا باستملاك البيوت التي يقطنونها، والجنوح إلى التّرف (تمّ إنشاء حمّام سباحة في إحدى الكيبوتسات بتكلفة نصف مليون دولار). وفي 19 شباط/ فبراير من العام 2007 ظهرت في صحيفة يديعوت أحرونوت أوّل مقالة تَنْعَى الكيبوتسات بعنوان: «أوّل كيبوتس صهيوني يسير نحو الانقراض، ومعه يذهب حلم الدّولة». وكان هو أوّل كيبوتس (دجانيا) الذي تأسّس في عام 1909 على ساحل بحيرة طبريّا.

موشاف:

عبارة عن قرية عمّاليّة، نشاطها الأساسي الزّراعة؛ حيث تُشكّل كلّ أسرة من الأسر القاطنة فيها وحدة اقتصادية منفصلة، وتدير قطعة الأرض المخصّصة لها، بشكل مستقلّ. وللموشاف صبغة عسكريّة، وهو على نوعين: موشاف عمّالي تعاونيّ على شكل قرى، وقد أقيم أول موشاف، من هذا النّوع، في فلسطين، في العام1921، في شمال مرج ابن عامر، وبلغ عدد

هذا النّوع من الموشاف في عام 1948 نحو 58 موشافًا، وفي عام 1981 نحو 420 موشافًا. (وفي مرجع آخر، أُقيم أوّل موشاف عام 1927، في الجزء الغربي من مرج ابن عامر). أمّا النّوع الثاني فهو المعروف بالموشاف التّشاركي أو التّعاوني؛ حيث تكون الملكية جماعيّة قائمة على مبدأ الأرض للوطن وليس للفرد. وقد تأسّس أوّل موشاف، من هذا النوع (كفر حيطيم) أو «حيطين» في العام 1936 في الجليل الأوسط، وبلغ عدد هذا النّوع من الموشاف 42 مستعمرة في عام 1976. وكان الصّندوق القومي اليهودي (كيرن كايميت) هو مالك روابط الموشاف والمشرف عليها.

ييشوف:

اسم أُطلق على مجموع السكّان اليهود الذين استوطنوا فلسطين، خلال الفترة التي سبقت إقامة الدّولة. أيّ أنَّ الكلمة تعني المستوطنين.

ناحل:

مركز استيطان عسكريّ - زراعيّ.

الصّهيونيّة:

حركة سياسيّة قوميّة يهوديّة ظهرت في وسط أوروبا وشرقها، في أواخر القرن التاسع عشر، ودعت اليهود للعودة إلى أرض الآباء والأجداد ورفض اندماجهم في المجتمعات الأخرى

للتّحرّر من معاداة السّاميّة والاضّطهاد. لقد ارتبطت الصّهيونية باسم اليهودي المجري (الهنغاري) الأصل ثيودور هرتزل الذي نشر في العام 1896 كتابه «دولة اليهود» قبل أن يدعو في العام التالي 1897 إلى أوّل مؤتمر صهيوني، عُقد في مدينة بازل (بال) في سويسرا بحضور نحو مئتي صهيوني من سبع عشرة دولة؛ حيث خلص ذلك المؤتمر إلى قرار بتأسيس وطن قومي للشّعب اليهودي في فلسطين.

وتعود الفكرة الصّهيونية، في جذورها، إلى القرن السّادس عشر، عندما راح البروتستانت يدعون اليهود للعودة إلى أرض الميعاد وإنشاء دولة يهوديّة في فلسطين من أجل المساعدة في تحقيق النّبوءة التّوراتيّة وعودة المسيح وخلاص البشريّة. وقد تبلورت المفاهيم الصّهيونيّة على يد كثير من المفكّرين الصّهاينة **غير اليهود**، كما سيرد لاحقًا، في الفصل الأول.

أمّا مصطلح الصّهيونية فمُشتَقّ من كلمة صهيون التي هي أحد ألقاب جبل صهيون في القدس، كما ورد في سِفر إشعيا. وقد نجحت الصّهيونية، في عام 1948، في إقامة دولة «إسرائيل» في فلسطين عن طريق العنف والإرهاب والمجازر والقتل والتهجير القسري وهدم القرى (حتى لا يعود أهلها إليها)، وبمساندة الدّول الغربيّة الاستعماريّة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، التي حوّلت «إسرائيل» إلى ما يبدو أشبه بثكنة عسكريّة منه إلى دولة قوميّة!

ولقد تبنّت الصّهيونيّة، في الأساس، الرؤيا العلمانيّة الإمبرياليّة وما يتبعها من تمجيد للقوّة والمصلحة وإرادة البقاء والبقاء للأقوى، ورفضت العقيدة اليهوديّة أو استبعدتها، لكنها - ونظرًا لقوّة التأثير الدّيني في البشر - عادت واستغلّت تلك العقيدة الدينيّة بعد أن حوّلتها إلى رابطة قوميّة عنصريّة، لتكسب شرعيّة، وتجمع عامّة اليهود القادمين من ثقافات متعدّدة، من حولها، **وتجعلهم يقفون خلف مشروعها المدمِّر.. للجميع!!**(*)؛

(*) لقد جنت الصّهيونيّة على اليهود أنفسهم قبل أن تجني على الفلسطينيين العرب، لأنها اقتلعت اليهود من أوطانهم وخدعتهم بشعارات زائفة ووهمية قبل أن تنقلهم إلى أرض معادية، وتحوّلهم إلى دولة عنصريّة(**) قمعيّة استيطانيّة إحلاليّة ظالمة مكروهة وبغيضة، تنافي الأخلاق، ولا تراعي شرعة الأمم المتحدة، وتتبنّى الداروينيّة التي أكل الدهر عليها وشرب فتمجّد القوّة والمجازر، وما تسمّيه بالسّلام القائم على نتائج الحرب والعنف وطرد أصحاب الأرض من أرضهم، لتحلّ مكانهم مواطنين منتزعين من بلدان أخرى!! لقد تمّ تشبيه «**إسرائيل**» - التي لم تحدّد حدودها حتى اليوم - بالسّرطان المستشري الذي سوف يتمدّد إلى شرق الأردن، والكويت، وسوريا، ولبنان، والعراق، وجزء من مصر... لتشكّل دولتها التي سوف تحكم العالم علانية، بعد أن حكمته سرًّا عن طريق عائلات روتشيلد وروكفلر ومورغان اليهوديّة!

(**) في عام 1975 صدر القرار رقم 3379 بإعلان الصّهيونية حركة عنصرية، تشكّل خطرًا على الأمن والسّلام العالميين. وفي عام 1991 تم إلغاء هذا القرار، كشرط لمشاركة تل أبيب في مؤتمر مدريد للسّلام.

حيث إنّ الدّين عامل مهم في بلورة الرّوح القوميّة للشّعب اليهودي. والصّهيونيّة تعتبر القوميّة والعرق والشّعب شيئاً واحدًا. وقد تأسّست على كثير من المغالطات المتعمّدة؛ مثل شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، و«من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل»، علماً بأن اليهود لم يشغلوا هذه الحدود في أيّ وقت من الأوقات؛ لا أيّام داود ولا أيّام سليمان؛ ولا يوجد في الكتب السّماوية تعريف مؤكد لأرض الميعاد بحدودها وامتداداتها. كما أنّ مساحة «من النيل إلى الفرات» لا تتناسب مع حجم وعدد بني «إسرائيل»، آنذاك!

الفصل الأول

الصّهيونيّة والبروتستانتيّة
دور أمريكا وبريطانيا في تأسيس الصّهيونيّة

الصّهيونيّة المسيحيّة سبقت الصّهيونيّة اليهوديّة

اقترنت بذور فكرة الصّهيونية بالحركة الدِّينيَّة الإصلاحيّة (البروتستانتيّة) التي قادها الرّاهب الألماني مارتن لوثر (10/ 11/ 1483 ـ 18/ 2/ 1546) في أواخر الرّبع الأوّل من القرن السّادس عشر (1517 ـ 1523) عندما اعترض لوثر على سلطة البابا وصكوك الغفران، وطالب بإلغاء النّظام البابوي، وإباحة زواج القسس... إلخ. ومن معنى الاحتجاج والاعتراض (protest) جاءت التَّسمية بروتستانت(*). لكن ما عَلاقة البروتستانتيّة بما

(*) يوجد اليوم في العالم نحو 800 مليون بروتستانتي من أصل 5.2 مليار مسيحي، يتركزون في أمريكا الشمالية (170 مليونًا)، أوروبا (120 مليونًا) معظمهم في بريطانيا والدنمارك والنرويج والسويد، علاوة على نحو 160 مليونًا في إفريقيا. حيث يُقدّر عدد =

يُعرف اليوم بـ **المسيحيّة الصّهيونيّة**، أو على الأصح **الصّهيونيّة المسيحيّة**؟

إنّ الصّهيونيّة المسيحيّة سبقت الصّهيونيّة اليهوديّة في الزمان. وفكرة إنشاء «وطن قومي لليهود، في فلسطين»، آمن بها المسيحيّون البروتستانت قبل إيمان اليهود بها، وسعوا إلى تنفيذها قبل أن يسعى اليهود إلى ذلك، بل قبل أن يؤمن اليهود بإمكانية تحقيقها، على حدّ قول محمد بن المختار الشنقيطي. فثيودور هرتزل (أب الصّهيونية السّياسيّة) كان علمانيًّا قابلاً لإنشاء الدّولة، حتّى في أوغندا أو العراق أو كندا أو الأرجنتين... أما الصّهاينة المسيحيّون في أمريكا وبريطانيا وغيرهما فقد آمنوا، من أوّل يوم، بفلسطين وطنًا لليهود، واعتبروا ذلك شرطًا لعودة المسيح، وأخرجوا المسألة اليهوديّة من

= المسيحيين البروتستانت في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 160 مليونًا من أصل 308 ملايين (نحو 51٪ بحسب إحصاء 2011). إنّ المذاهب المسيحية تتفاوت في نظرتها إلى اليهود؛ فالبروتستانت (خصوصًا أمريكا وبريطانيا) يتماهون مع اليهود «حتى أصبحت اليهودية جزءًا من لحمهم ودمهم». والكاثوليك (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) ظلوا أكثر تحفظًا. أما الأورثوذكس (شرق أوروبا) فلا يزالون يحتفظون بتلك النظرة المتوجسة تجاه اليهود واليهودية.

ولقد تفرّع من البروتستانتية أكثر من 30 مذهبًا وكنيسة؛ من أشهرها الكنيسة الأنجليكانية، والمعمدانية، واللوثرية، والميثودية، والمشيخية، والإصلاحية (الكالفينية)...

الإطار السّياسي إلى الإطار العَقَدي الدّيني، وبالتّالي، انتقدوا الموقف المتساهل لهرتزل.

في عام 1523 كتب **لوثر** كتابه «عيسى ولد يهوديًّا»، قال فيه: «إن الرّوح القدس شاءت أن تنزّل كلّ أسفار الكتاب المقدّس عن طريق اليهود وحدهم»، وإنّ «اليهود هم أبناء الرّب، ونحن الضّيوف الغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب التي تأكل من فتات مائدة أسيادها». حيث تُعتبر هذه الفترة الولادة الفعليّة للمسيحيّة اليهوديّة التي اقترنت لاحقًا (في القرن التّاسع عشر) باسم **نلسون داربي**. لكنّ لوثر عاد، قبل وفاته بثلاث سنوات (1543)، فكتب رسالة (بحجم كتيّب) في ذمّ اليهود، سمّاها «**عن اليهود وأكاذيبهم**»، حيث وصف اليهود فيها بـ «الدِّيدان السّامّة»، ودعا إلى قتلهم وحرق معابدهم ومدارسهم وتدمير كتب صلاتهم، عندما كتب: «ينبغي أن لا نُظهر لهم أيّة رحمة أو عطف... ونحن على خطأ إنْ لم نقتلهم». وقال: اليهود لم يعودوا شعب الله المختار وإنما «أناس الشّيطان». وقد حدث أن تزامن مع عيد مولده في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر في العام 1938 إحراق العديد من الكنس اليهودية في ألمانيا[1].

❋ وفي عام 1814 تنبّأ القسّ **جون ماكدونالد**، راعي أبرشية ألباني المشيخيّة (Presbyterian) بأنّ الأمريكيين سوف يساعدون اليهود في استعادة دولتهم القديمة، اعتمادًا على أن عددًا كبيرًا من الأمريكيين البروتستانت يؤمنون بأنّ الله أخذ بالسّعي لإعادة يهود العالم المضّطهدين والمحتقرين إلى

أرض الميعاد. كما وتنبّأت مجلة Niles Weekly Register في عام 1816 بعودة اليهود الوشيكة إلى دولة مستقلّة عاصمتها أورشليم[2].

والحقيقة أنّ مَن يراجع التّاريخ يلحظ أنّ التأييد الأمريكي لليهود يرتبط بداية بالكتاب المقدّس. «فمنذ قرون والخيال الأمريكي منغمس في الكتابات العبرية، حيث كان التدريب على العبرية التوراتية إلزامياً في العديد من الجامعات الأمريكيّة (في كولومبيا ودارتموث وهارفارد وبرينستون وييل...) للتخرّج في مادة تاريخ الولايات المتحدة. وهناك أكثر من ألف مدينة وبلدة في الولايات المتحدة أسماؤها مُشتَقّة من الكتاب المقدّس[3].

* أمّا في عام 1844 فقد وفد إلى القدس أوّل قنصل أمريكي (**واردر كريستون**)، وراح يبشّر بعودة اليهود إلى أرض الميعاد وتأسيس وطن قومي لهم هناك، ويحث السّاسة الأمريكيين على تبنّي هذه الفكرة والمساعدة في تنفيذها. وفي عام 1887 كتب المرجع البروتستانتي **وليم بلاكستون** الأمريكي(أحد تلامذة داربي) كتاب «المسيح قادم»؛ حيث ركّز فيه على حق اليهود التوراتي في فلسطين. وفي عام 1891 رفع بلاكستون، إلى الرئيس الأمريكي بنيامين هاريسون، عريضة تحمل 413 توقيعًا معظمها لغير يهود(*)، تحث الولايات

(*) ضمّت العريضة كبار رجال الدّين المسيحيين في أمريكا، إلى جانب كبير قضاة المحكمة العليا، ورئيس مجلس النواب، وعدد كبير =

المتحدة على عقد مؤتمر لقوى أوروبا الكبرى لحمل الإمبراطوريّة العثمانيّة على تسليم فلسطين إلى اليهود.

* أمّا الزّعيم اليهودي **القاضي برانديز**، مستشار الرئيس ولسون للشؤون اليهوديّة فقد أعلن في عام 1916: «... **إنّ القصد من طلب اليهود تسهيل الهجرة إلى فلسطين أن يصبح اليهود أكثرية السكّان فيها، وأن يُرحّل العرب عنها إلى الصّحراء**»[5].
* وفي عام 1922 ألقى **هنري كابوت لودج**، رئيس لجنة العَلاقات الخارجية في مجلس النّوّاب الأمريكي، خطاباً جاء فيه: «إنني لم أحتمل أبدًا فكرة وقوع القدس وفلسطين تحت سيطرة المحمديين.. إن بقاء القدس وفلسطين المقدّسة بالنسبة لليهود.. في أيدي الأتراك، كان يبدو لي لسنوات طويلة وكأنّه لطخة في جبين الحضارة من الواجب إزالتها[6]».
* في عام 1942 أعلن **الرئيس روزفلت** وغيره من السّياسيين، فضلًا عن الصّحافة الأمريكيّة، تأييدهم لقرار «**تحويل فلسطين إلى دولة يهوديّة، وإجلاء سكّانها العرب**..».
* وفي أيلول/سبتمبر عام 1948، خلال الدّورة غير العاديّة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة (ومجلس الأمن معًا) المنعقدة

= من أعضاء مجلس الشيوخ، ورؤساء تحرير عدد من الصّحف الكبرى[4].

في باريس، حرص أعضاء **الوفد الأمريكي** على مقابلة رؤساء الوفود العربيّة، وإبلاغهم رسالة واحدة مؤدّاها: إنّ «إسرائيل» أمرٌ واقع، ولا فائدة تُرجى من أيّة محاولة عربيّة لإعادة عجلة الزّمن إلى الوراء. ومن الأفضل لكلّ دولة عربيّة معنيّة بالأمر أن تتصل، وتتفاوض مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، وتتصل معها إلى حلّ... فإذا فشل الأطراف المعنيّون في الوصول إلى حلّ، فسوف تقوم الولايات المتحدة بالتعاون مع الحكومة البريطانية... بإملاء حلّ يكون على جميع الأطراف قبوله، «ومثل هذا الحلّ المفروض من الخارج ليس أفضل للعرب من حلول يتوصّلون إليها مع «إسرائيل»..».[7]!!

* اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان قيامها كدولة.
* وفي 2 شباط/ فبراير عام 1954، لخّص **المستر بايرود**، مساعد وزير الخارجية الأمريكية المسألة كلها بقوله: **«إنّ «إسرائيل» وُجدت هناك، لتبقى، وإنّ أمريكا هنا، لتؤمّن حياتها»**[8].

إنّ من يُراجع التاريخ يلحظ أنّ جميع رؤساء الولايات المتحدة (34 من أصل 45) هم من البروتستانت (باستثناء العلمانيين، والكاثوليكي الوحيد جون كندي) الذين يعطفون على اليهود، ويؤيدونهم، بل وقيل إنّ بعضهم كان متحمّسًا للصّهاينة أكثر من الصّهاينة أنفسهم (ترومان ولندون جونسون وبوش الإبن..) ولقد ذكر **وايزمن** في مذكّراته أنّ الأمريكيين كانوا

ملكيين أكثر من الملك في تأييدهم اليهود. وقال وزير الخارجية البريطاني **إرنست بيفن**: «.. ولو تُرك الأمر لهم في واشنطن لأعطوا لليهود كلّ فلسطين.».[9] كما أنّ **الرئيس جيمي كارتر** الذي وصل إلى البيت الأبيض في عام 1974 عبّر خير تعبير عن الرباط الدّيني بين اليهود والمسيحيّة الأمريكيّة في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي عام 1979، عندما قال: «إنّ عَلاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من مجرّد عَلاقة خاصّة.. لقد كانت ولا تزال عَلاقة فريدة، وهي عَلاقة لا يمكن تقويضها، **لأنها متأصّلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشّعب الأمريكي**»[10]. ومن بعد كارتر زادت قوة هذا التّيّار رسوخًا برئاسة البوشين (الأب والابن)؛ حيث توصّل باحث أمريكي إلى أنّ بوش الابن «أصولي مسيحي، يؤمن بأنّ الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة منحة ربّانيّة لليهود لا يجوز التّنازل عنها»، أما **باراك (باروخ) أوباما** فكان محاطًا باليهود والنّفوذ اليهودي، منذ بداية حملته الانتخابية، وحتى آخر يوم من ولايته. فمدير حملته الانتخابية كان **ديفيد بلوف** اليهودي. وأول تعيين لإدارته كان من نصيب **رام إسرائيل إمانويل** اليهودي الإسرائيلي الذي دخل البيت الأبيض قبل أوباما، والذي شارك والده في مذبحة دير ياسين. وقد أدّى إمانويل دورًا كبيرًا في توجيه السّياسة الخبيثة للبيت الأبيض في عهد أوباما. وأمّا **دونالد ترامب** فقد اتّهم الفلسطينيين، تلميحًا (في 3/ 5/ 2017)، بالتّحريض على العنف والكراهية! عندما قال: «لا سلام إذا لم يتوقّف التّحريض على العنف والكراهية». والأخطر من ذلك أن إدارته طلعت علينا مؤخراً بالدّعوة إلى

استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بحضور الأردن والدول الخليجية، على أن يتم التطبيع مع تلك الدول أثناء المفاوضات !! «أي أنّ أمريكا تريد اليوم إنجاز التطبيع تحت ستار المفاوضات التي لا تنتهي، بعد استخدامها لجعل الفلسطينيين يتنازلون عن كل شيء»!!

مما تقدّم، يتبيّن أن تصهين عدد كبير من المسيحيين البروتستانت في أمريكا قدّم دورًا جوهريًّا في تبنّي الحكومات الأمريكية «إسرائيل» وحمايتها. وإذا كان من الصّحيح الحديث عن عوامل أخرى أدّت إلى تأييد أمريكا «إسرائيل» ومدّها بسبل الحياة والبقاء حتى اليوم، كنفوذ اللوبي الصّهيوني المتسلّح: **بالمال، والإعلام** من جهة، وبسياسة **الترغيب والتهديد** من جهة أخرى، فيجب أن لا يغيب عن بالنا عامل **التّماهي الدّيني** الذي جعل العَلاقة باليهود «متأصّلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشّعب الأمريكي» على حدّ قول الرئيس كارتر. أمّا فيما يتعلق بعنصر **التّهديد**، تحديدًا، فقد عبّر عنه **السناتور ديفيد ديوك** في كتابه الصّحوة، عندما قال: «نجحت الصّهيونية العالمية في فرض كلّ المحرّمات على العالم عامة والولايات المتحدة خاصة، ضمن **سلسلة من عمليات الإرهاب المنظم لِكَمّ الأفواه وإسكات الألسنة وإخفاء الحقائق..**». وديوك هو القائل أيضًا: «إنَّ ادّعاء «إسرائيل» أنَّ الله منحهم أرض إسرائيل ادّعاء مضحك، ومدعاة إلى السخرية.. لم تقم «إسرائيل» بتدخّل إلهي، بل قامت نتيجة مؤامرة حيكت أثناء الحرب العالميّة الأولى... ويضيف: «يمكن

فهم ادّعاء اليهود المتعالين.. بأنَّ الربّ قد أجاز لهم إرهاب الفلسطينيين وذبحهم، **أمّا أن يدعم المسيحيّون هؤلاء اليهود في مغامراتهم الدّمويّة هذه، فتلك فضيحة كبرى**»[11].

بريطانيا تزرع الصّهيونيّة في فلسطين

هناك تناغم مصالح وتداخل وتشابك بين الحركة الصّهيونية والاستعمار عمومًا والبريطاني خصوصًا. ولقد اقترنت الصّهيونية، منذ نشأتها، برعاية بريطانيا واحتضانها، بل بتأييدها وتشجيعها والعمل على تحقيق أهدافها وتنفيذ غاياتها قولاً وفعلاً. وليس من المبالغة القول إنَّ بريطانيا الاستعمارية هي التي بشّرت بعودة اليهود إلى فلسطين لاستيطانها، أي أنّها هي التي اخترعت الصّهيونية، وشجّعت على قيامها. فمنذ القرن السّادس عشر، وعقب حركة الإصلاح الدّيني التي قادها في أوروبا مارتن لوثر (1483 ـ 1546) ظهرت ـ كما أسلفنا ـ فكرة استيطان فلسطين، حيث راح البروتستانت يدعون اليهود إلى العودة إلى أرض الميعاد:

1. ففي عام 1585 نشر ثوماس برايتون البريطاني (المتحدّر من قبائل إسرائيلية) أوّل رسالة، تدعو إلى إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين. وفي عام 1607 نشر، في بازل بسويسرا، كتابًا بعنوان «كشف السّتار عن سِفر الرّؤيا» أشار فيه إلى أن جميع الأنبياء تحدّثوا عن عودة اليهود إلى أرض الميعاد!!
2. وفي العام 1621 ظهر في بريطانيا أوّل كتاب حول توطين

اليهود في فلسطين بعنوان «**البعث العالمي الكبيرأوعودة اليهود**» لمؤلفه البريطاني البروتستانتي **السّير هنري فنش**. وفيه نقرأ كيف ركّزت البروتستانتية على ضرورة تجمّع اليهود في فلسطين، تمهيدًا لعودة المسيح المنتظر الذي سيقوم بتدميرهم، ليبدأ عهدٌ جديد من السّعادة في تاريخ البشريّة، يمتد لفترة ألف عام. (علمًا بأنّ المسيح قال في أثناء محاكمته: مملكتي ليست في هذا العالم)[12].

3. في عام 1799 وجه العالم الإنكليزي اليهودي **جوزيف بريستلي** (إبان حملة نابليون على مصر وفلسطين) خطابًا إلى اليهود قال فيه: «فلسطين مجد البلاد قاطبة.. وهي تكاد تكون خالية من السّكّان:

أرضها لا تعرف الحراثة أبدًا، إنها فارغة ومستعدّة لاستقبالكم..»(*). وختم بريستلي خطابه بالقول: إنّه يصلّي جدّيًا لانحلال الإمبراطوريّة العثمانية لأنّه من المحال أن تصبح

(*) لكنّ المؤرّخ «ماسون» نقل عن الرّحّالة الفرنسي «فرمانيل» أنّه شهد في العام 1630 ما مجموعه 32 سفينة في مرفأ عكّا، تنتظر تحميل القمح إلى فرنسا وإيطاليا واسطنبول (علاوة أيضًا على الحمضيات وزيت الزّيتون والسّمسم والتّبغ...إلخ.) وكان قمح فلسطين يتسم بصلابة تجعله مناسبًا لصنع المعكرونة. ولعلّ من حقّ المرء أن يعجب من قول هذا العالم المفترَض أن يتّسم كلامه بالدّقّة عندما يقول بأن أرض فلسطين لا تعرف الحراثة «أبدًا»!! لكنّ الوقائع التّاريخية تكذّب ـ كما رأينا ـ مثل هذه الافتراءات المغرضة التي تأسّست عليها دولة الاغتصاب واللصوصيّة.

فلسطين «بلادكم» إلاّ إذا انهارت هذه الدّولة! (تجدر الإشارة إلى أنّه في ذلك العام ـ 1799 ـ اقترح **نابوليون بونابرت** أيضاً إنشاء دولة لليهود في فلسطين.)

4. أمّا في العام 1833 فقد ظهرت رواية «دافيد آلروي» لكاتبها **بنيامين دزرائيلي**(*)، قبل أن يصبح رئيسًا للوزارة البريطانية. حيث يستبعد دزرائيلي في هذه الرواية فكرة اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وينقل صورة اليهودي من شخصيّة شيلوك الشّكسبيريّة الوضيعة والمقيتة، إلى شخصيّة البطل العنصريّ الذي يتبجّح بالتّفوق ونقاوة العِرق، حتّى إنّ نقّاد الرّواية قالوا: إنّ دزرائيلي أراد أن يقول باختصار «**إنّ اليهود هم المهيأون الوحيدون لقيادة الكون**». وفي عام 1847 نشر دزرائيلي أبرز رواياته «تانكرد أو الصّليبيّة الجديدة ـ Tancred or The New Crusade» التي وفّق فيها بين تمسّكه بجذوره اليهوديّة من جهة، ومطامعه الاستعماريّة البريطانيّة من جهة

(*) بنيامين دزرائيلي ـ Benjamin Desraeli (1804 -1881) ولد في لندن لأب يهودي إيطالي اعتنق المسيحية عام 1817 بسبب خلاف مع اليهود على الضرائب، حيث كان عمر بنيامين 13 سنة. شارك بنيامين في تأسيس حزب المحافظين، وتزعّمه قبل أن يصبح في عام 1868 رئيسًا للوزارة، لكنه سرعان ما استقال بسبب هزيمة حزبه في الانتخابات. ثم عاد، ليترأس الوزارة من عام 1874 وحتى 1880. وقد تمكّن عام 1875 بدعم من آل روتشيلد الأثرياء اليهود من شراء أسهم الخديوي إسماعيل في شركة قناة السويس (بعد أن حصل على قرض من آل روتشيلد بقيمة 4 ملايين دولار).

أخرى. إذ دارت هذه الرّواية حول الحلف بين اليهود الراغبين في العودة إلى فلسطين وبين بريطانيا الاستعماريّة الرّاغبة في سيطرتها على تلك المنطقة المهمّة من العالم. وقد ركّز دزرائيلي في هذه الرّواية على نقطتين: عودة اليهود إلى فلسطين، ومحاولة إشعال الفتنة بين المسلمين والنّصارى[13].

هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الأدب الصّهيوني عمومًا قام على أكاذيب مفضوحة لتشويه صورة الفلسطينيين العرب من جهة، واستدرار العطف والشّفقة على اليهود من جهة ثانية (الشّتات، اليهودي التّائه، الهيكل وأرض الميعاد، الموروث الدّيني التلفيقي والمحاباة الإلهية لهم، شعب الله المختار، الهلوكوست، اللاساميّة واضّطهاد اليهود في أوروبا... إلخ.)، لينتهي ذلك كلّه بأفظع تفرقة عنصريّة عرقيّة، وظلم، تجلّى في اقتلاع شعب آمن وطرده من وطنه بالقوّة، بل وبالمذابح والمجازر التي يفاخرون بها!!

5. هناك أيضاً نشاطات الضّابط البريطاني السّابق ومحافظ مدينة لندن بعد ذلك، **السّير موزس مونتفيوري**(*) ـ Montefiore (1784 - 1885) الذي كرّس حياته للعمل على دعم استيطان اليهود في فلسطين. ولقد أوضحت الموسوعة اليهودية بجلاء

(*) ارتبط بالمصاهرة مع عائلة روتشيلد الثريّة، واعتزل العمل عام 1824، ليتفرّغ للقضايا اليهودية. زار فلسطين 7 مرّات وأسهم في إنشاء بعض المستوطنات الزّراعية في الجليل ويافا. كما أنشأ أوّل حيّ يهودي خارج أسوار مدينة القدس القديمة. شغل منصب عمدة لندن، وكان أوّل يهودي يُمنح لقب «سير». وفي عام 1973 أعيد دفن جثمان مونتفيوري وزوجته في إسرائيل.

أن نشاطات هذا الضّابط اليهودي البريطاني الذي مُنح لقب نبيل كانت جزءًا من السّياسة البريطانية الخارجية عندما أكّدت «أنّ دعم الحكومة البريطانية نشاطاته منسجم مع السّياسات البريطانية لما وراء البحار، وقد أضيف الدّعم الشخصي، من قِبل الملكة فكتوريا، إلى سيرته الممتازة». ولقد سافر مونتفيوري إلى فلسطين في العام 1838، ووضع مخطّطًا «لشراء الأراضي لتمكين اليهود في أرض إسرائيل من أن يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم بالزّراعة». وحاول التفاوض مع محمد علي باشا لمنحه أرضًا في فلسطين، يزرعها لمدة خمسين عامًا «وسأعطيه ربحًا يتراوح بين عشرة وعشرين في المائة... لتشجيع أبناء ديننا في أوروبا على العودة إلى فلسطين». لكن محمد علي لم يوافق على هذه الحيلة المكشوفة للاستيلاء على أرض فلسطين[14].

6. يقول قهوجي (ص.6): «إنّ مثيري الاستيطان اليهودي ومحرّكيه لم يكونوا يهودًا، بل كانوا ضبّاطًا ونبلاء بريطانيين مسيحيين ـ صهيونيين..». بدوافع استعمارية لتأمين مصالح بريطانيا الإمبرياليّة. ففي 25 أيلول / سبتمبر عام 1840 كتب **اللورد شافتسبري** في رسالته إلى وزير الخارجية البريطاني، اللورد بالمرستون: «إذا أعملنا الفكر في مسألة عودة اليهود، على ضوء بعث فلسطين أو استعمارها، لتبيّن لنا أنه أرخص سبيل وأوثقه لتأمين كلّ ما يلزم لهذه المنطقة **القليلة السّكّان**».

إن كشف كذبة قلة عدد سكان فلسطين ومقولة «أرض بلا

شعب..». لا يحتاج إلاّ إلى الرجوع إلى الوثائق الإحصائيّة[15] التي تبيّن الآتي:

يُقدّر عدد سكان العالم بأسره، في عام 1800، بأقل من مليار (نحو 978 مليون نسمة). وفي عام 1900 بلغ العدد مليارًا و650 مليون نسمة. واليوم (2016) قارب العدد 7 مليارات ونصف المليار. أمّا مصر التي يقارب عدد سكانها اليوم 95 مليون نسمة، فقد كان عدد سكانها، في عام 1900، نحو 8 ملايين نسمة. وفي تلك السنة نفسها كان عدد سكان الهند 271 مليونًا، وروسيا 132 مليونًا، والولايات المتحدة الأمريكية 76 مليوناً، واليابان 42 مليوناً، وإيران 7 ملايين، وأستراليا 4 ملايين، واليونان 3 ملايين، والعراق أقل من مليونين (اليوم أكثر من 36 مليوناً)، والكويت 40 ألفاً، وقطر 11 ألفاً... فكم هو عدد سكّان فلسطين عبر السنين؟

* عام 1882 كان عدد سكان فلسطين نحو 320 ألف نسمة، منهم 25 ألف يهودي (5 آلاف عام 1800، و10 آلاف عام 1856).
* عام 1922 بلغ العدد 752 ألفاً، منهم 83 ألف يهودي (11٪) بعد أن فتح الانتداب البريطاني أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
* عام 1936 : مليونًا و366 ألف نسمة، منهم 384 ألف يهودي (28٪).

* عام 1946 : مليونًا و936 ألف نسمة، منهم 608 آلاف يهودي (31٪).
* عام 1948 (مايو): نحو مليونين و65 ألف نسمة، منهم 650 ألف يهودي (31٪)

(راجع أيضًا شهادة المؤرّخ ماسون المشار إليها سابقًا - في الهامش ص36).

فهل كانت فلسطين، يومًا، أرضًا بلا شعب تبعًا لهذه الأرقام والإحصاءات والوثائق التّاريخيّة؟!

واليوم (نهاية عام 2015) يُقدّر عدد الفلسطينيين بأكثر من 12 مليون نسمة، يقيم نحو 50٪ منهم (6 ملايين) في فلسطين التاريخيّة، وما تبقى (6 ملايين) في بلاد المهجر والشّتات؛ حيث يتركّز معظمهم في الدّول العربيّة المجاورة (3.8 ملايين نسمة في الأردن، و1.568 مليون في لبنان وسوريا ومصر ودول الخليج العربي، ونحو 685 ألفًا في الدّول الأجنبيّة[16].

بداية الإعداد لتنفيذ المشروع الصّهيوني

(1) في عام 1840 بعد إجبار محمد عليّ على الانسحاب من فلسطين، وازدياد حجم التّدخّل الأوروبيّ في السّلطنة العثمانيّة، وبعد تقديم **لورد شافتسبري** مذكّرته رسميًّا إلى الخارجيّة البريطانيّة، بدأ الإعداد لتنفيذ المشروع الصّهيوني؛ حيث شرعت بريطانيا في إنشاء الجمعيّات التّبشيريّة في فلسطين وفي بريطانيا نفسها. ففي بريطانيا ظهرت جمعيّات

عِدّة (بلغ عددها 39 جمعيّة في عام 1900) نذكر منها؛ على سبيل المثال وليس الحصر: «جمعيّة إغاثة اليهود البائسين»، «صندوق استعمار سوريا» (أنشأته السّيّدة فِنّ ـ Finn زوجة القنصل البريطاني الثاني في القدس)، «رابطة تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين»، «جمعيّة تشجيع العمل الزّراعي اليهودي في الأرض المقدّسة» (كانت جمعية مسيحيّة بالكامل)، «صندوق استكشاف فلسطين» الذي أسّسه لورد شافتسبري في العام 1865. الشّركة البريطانيّة الفلسطينيّة (1902) التي أصبحت لاحقًا البنك البريطاني الفلسطيني. كما وكانت بريطانيا أيضًا وراء التّنظيمات اليهوديّة التي انتشرت في أوروبّا في النّصف الثاني من القرن التّاسع عشر من أجل استيطان فلسطين. إذ «لم يكن مشروع استعمار فلسطين، وجهًا من وجوه المسألة اليهوديّة، بقدر ما كان وجهًا من وجوه المسألة الإمبرياليّة»، على حدّ قول حبيب قهوجي (ص 14 ـ 15).

نذكر أيضًا من المؤسّسات التي أُنشِئَت لتملّك الأراضي الفلسطينيّة:

- الجمعيّة اليهوديّة للاستعمار في فلسطين، المعروفة باسم بيكا - (Pica) - Palestine Jewish Colonization Association ـ التي أنشأها البارون إدموند دي روتشيلد في عام 1883.
- جمعية الاستيطان اليهودي (ايكا) التي تأسّست في برلين في العام 1893.

- الوكالة اليهوديّة التي انبثقت من المؤتمر الصّهيوني العالمي الأوّل عام 1897.
- صندوق الإئتمان اليهودي للاستعمار ليمتد - Jewish Colonial Trust Ltd. الذي أُنشئ في عام 1899.
- الصّندوق القومي اليهودي(*) ـ Jewish National Fund الذي عُرف لاحقًا باسم شركة الكيرن كايميت لشراء الأراضي، وقد تأسّس في عام 1901. (في عام 1948 كان يملك 54٪ من مساحة الأراضي التي يملكها اليهود في فلسطين، وبين 4-6٪ من مساحة فلسطين).
- الشّركة اليهوديّة للاستعمار التي تأسّست في عام 1902.
- الصّندوق الفلسطيني التّأسيسي Palestine Foundation - Fund الذي تأسّس في العام 1920.

* هذا من جهة. ومن جهة أخرى شرعت إنكلترا في الضّغط على السّلطان العثماني من أجل السّماح بهجرة يهوديّة كبيرة إلى فلسطين؛ حيث كتب لورد بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية في11 آب عام 1840 إلى السّفير البريطاني لدى البلاط العثماني: «سيكون من الأهمية البالغة إعلان السّلطان

(*) تُرجِع بعض المصادر تاريخ تأسيس الصّندوق القومي اليهودي إلى عام 1897، في حين إنّه تأسّس على الأرجح في عام 1901، عندما انبثق عن المؤتمر الصّهيوني العالمي الخامس (وليس الأوّل)، قبل أن يتمّ تسجيله كشركة لشراء الأراضي في عدّة عواصم أوروبية، ومنها لندن.

تشجيع اليهود على العودة والاستيطان في فلسطين. أطلب من سعادتكم وضع هذه الاعتبارات تحت ملاحظة الحكومة التركية، ودفعها بقوّة للقيام بهذا التّشجيع..»[17].

* هناك أيضًا الضّابط والعضو السّياسي البارز في البرلمان الإنكليزي **لورنس أوليفانت** (1820 ـ 1888) الذي نشر في عام 1880 كتاب «أرض جلعاد» واقترح فيه إنشاء مستوطنة في شمال البحر الميّت، شرقي الأردن، لتكون تحت السّيادة العثمانيّة بحماية بريطانيا. وكان أوليفانت من مشجعي استعمار اليهود فلسطين وتوطينهم فيها. وكان السّاسة البريطانيون يهدفون، من وراء ذلك كلّه، إلى «**تحويل فلسطين إلى حصن منيع لأوروبا في الشّرق**»[18].

لكن الإمبرياليّة البريطانيّة اصطدمت، في بادئ الأمر، بعدم حماس اليهود أنفسهم لمشروعها، بل وبعدم الموافقة عليه عمليًا. إذ كانوا يفضّلون الهجرة إلى أمريكا وليس إلى فلسطين، ومعظم من توجّه منهم إلى هذه المنطقة استقرّ في المدن الكبرى؛ مثل اسطنبول ودمشق وبغداد وبيروت... كما أنَّ القِلّة التي خُدعت ودُفعت، لتزرع باكورة المستوطنات الصّهيونية قرب يافا (في العام 1870) وجدت نفسها أمام مصاعب من أهمها الفقر في الخبرة الزّراعية، وصعوبة العيش، ونقص التّمويل، وتعدّد اللغات، **ورفض يهود فلسطين لهم**، فعاد بعضهم إلى روسيا، وذهب آخرون إلى أمريكا، وقلّة إلى القدس بمساعدة البعثات المسيحية ودعم البارون روتشيلد وأوليفانت لهؤلاء بالمال والملابس... إلخ»[19].

يقول المؤرّخ الصّهيوني **والتر لاكور**: إنَّ يهود فلسطين لم يتحمّسوا للمهاجرين الأوائل من حركة البيلو (تأسّست سنة 1882 في روسيا)، وناصبوهم العداء، بل وكانوا الأكثر عداءً لمشروع استيطانها من قبل اليهود الصّهيونيين، فلقد «وجدوا فيهم عناصر مدمّرة خطرة، ومزاحمين كذلك لتبديد النّقود التي ترسلها، سنويًّا، التّجمّعات اليهوديّة في الخارج.. **وبذلك، أظهروا عداءً شديدًا للبيلو، ووشوا بهم إلى السّلطات التركية**»، وطالبوا بترحيلهم إلى أوغندا. وقد أثبت **هرتزل**، في يوميّاته، هذه الحقيقة التّاريخيّة التي تكشف عن المعارضة اليهوديّة «الفلسطينيّة» للصّهيونيّة، بل وذكر إنهم طردوه عند زيارته إلى فلسطين، **وطلبوا «منّي أن لا أعود إلى هناك ثانية**..»[20] وكان اليهود في فلسطين يشعرون أنَّ الصّهيونيّة تعاملهم معاملة ربّ العمل لأجيره!

يرى المؤرّخ اليهودي **إيلان بابيه** أنّ «السّياسة البريطانية تجاه فلسطين تشكّلت في القرن التّاسع عشر من خلال رؤيتين: الدِّينيَّة للورد **شافتسبري**[*]، والاستعماريّة للورد **هنري بالمرستون**[**]. «ففي عام 1939 اجتمع شافتسبري مع بالمرستون

(*) لورد شافتسبري (السّابع) هو أنطوني أشلي كوبر (1801 ـ 1885)، أحد أهم الشّخصيّات الإنكليزيّة في القرن التّاسع عشر، ويُعتبر أبو عقيدة إعادة اليهود إلى فلسطين.

(**) هو هنري جون تيمبل المعروف باسم لورد بالمرستون (20/10/1784 ـ 18/10/1865) وقد شغل منصب وزير الحرب 19 سنة، ثم وزير الخارجية عدّة مرّات، ورئيس وزراء بريطانيا لفترتين (1855 ـ 1858 و1859 ـ 1865).

(وزير خارجية بريطانيا آنذاك) وحاول إقناعه بإعادة اليهود إلى فلسطين، وفي عام 1840 قدّم إليه ورقة من ثلاثين صفحة مليئة بالفبركات والأساطير جاء فيها أنّ جميع يهود أوروبّا يريدون العودة إلى فلسطين، وأنّ عودة هذا الشّعب المنبوذ سوف تؤدّي إلى عودة المسيح وخلاص البشريّة. وذكر شافتسبري ثلاث فوائد لبريطانيا في هذا المشروع:

(1) سوف يجعلها تتفوّق على فرنسا في التنافس الاستعماري والسّيطرة على الشّرق الأدنى.

(2) سوف يؤمّن لها ممرًّا مباشرًا إلى الهند.

(3) سوف يفتح أمامها أسواقًا تجاريّة ضخمة للسّلع البريطانيّة. علاوة على أنّ اليهود «جنس معروف بمهارته ومثابرته، وسوف يُشكّل وجوده في سوريا **إسفينًا** يعود بالفائدة على إنكلترا والعالم الغربي بأسره. تجدر الإشارة إلى أنّ شافتسبري هو أوّل من رفع شعار «بلد بلا أمّة لأمّة بلا بلد» وهو الشّعار الذي حوّره هرتزل لاحقًا إلى: «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»! وهكذا فإن شافتسبري «عمل بكتاباته وأحاديثه واتّصالاته أكثر من أيّ شخص آخر لترجمة الصّهيونية المسيحيّة إلى مبادرة سياسيّة». هذا، وقد زار شافتسبري فلسطين لاحقًا (عام 1865) وحاول البحث عن أيّ آثار، تعزّز قضيّة عودة اليهود إلى «أرض الميعاد»، لكنه **لم يجد شيئاً**... وكان لورد بالمرستون قد أنشأ، في عام 1838، أوّل قنصليّة بريطانيّة في القدس لتأييد أماني اليهود

وإقامة وطن لهم في فلسطين بحماية بريطانيا، كما سبق وذكرنا.

لهذا، يشدّد **إيلان بابيه** على أنّ «**حافز بريطانيا لاحتلال فلسطين كان موجودًا قبل احتلالها عام 1917**، وقبل ظهور الحركة الصّهيونيّة ذاتها». ثم يخلص بابيه إلى القول: «من دون الاستعمارين الفرنسي والبريطاني ما كان للصّهيونيّة أن تظهر في أرض فلسطين... والقول إنّ يهود أوروبّا كانوا يتحكّمون في الإمبراطوريّة البريطانيّة في القرن التّاسع عشر هو كلام غير دقيق؛ فاليهود كانوا غير منظّمين وضعفاء». بل وكانوا يفكّرون في الهجرة إلى أمريكا أكثر من تفكيرهم في الهجرة إلى فلسطين... ولقد هاجر، بالفعل، منذ النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر، مئات آلاف اليهود (مليونان تقريبًا) من أوروبّا الشّرقيّة إلى أمريكا وجنوب إفريقيا وأوروبّا الغربيّة[21]...

* بعد موت هرتزل عام 1904 تولّى **حاييم وايزمن** زعامة الحركة الصّهيونيّة، وراح يدير نشاطها في بريطانيا بمساعدة عدد من السّياسيين الإنكليز، ويكثّف دعوته إلى الهجرة اليهوديّة لاستيطان فلسطين. وفي عام 1906 نجح وايزمن في إقناع آرثر جيمس بلفور بأن نحو مليون يهودي في فلسطين سوف «يُشكّلون حرساً فعّالاً لقناة السّويس»[22].

* وفي العام 1905، انعقد في لندن، بدعوة سِرِّيّة من حزب المحافظين البريطانيين، تحت رعاية وزير المستعمرات **هنري كامبل بنرمان** - Henry Campbell Bannerman وإشرافه،

مؤتمرٌ بهدف إيجاد آليّة، تحافظ على الاستعمار ومكاسب الدّول الاستعماريّة أطول مدّة ممكنة. قال في افتتاح المؤتمر: «لكلّ استعمار نهاية، وهدف اجتماعنا اليوم العمل على تأخير هذه النّهاية أطول وقت ممكن..». وقد شكّل المؤتمر **«لجنة المستعمرات»** التي ضمّت ممثلين عن الدّول الاستعماريّة: إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا، إلى جانب كبار علماء التّاريخ والاجتماع والاقتصاد والزّراعة والجغرافيا والبترول، حيث أصدرت اللجنة في عام 1907 تقريرًا عُرف باسم وثيقة «كامبل بنرمان» التي استعرضت الأخطار التي يمكن أن تنطلق من المستعمرات، فاستبعدت قيام مثل تلك الأخطار في كلّ من الهند والشّرق الأقصى وإفريقيا.. **وحصرت الخطر الحقيقي على الدّول الاستعماريّة في الدّول العربيّة التي تملك «وحدة التّاريخ واللغة والثّقافة والهدف والآمال وتزايد السكّان..»**. لا سيّما بعد أن أظهرت شعوبها يقظة سياسيّة ووعيًا قوميًّا ضدّ التّدخّل الأجنبي والهجرة اليهوديّة والحكم التّركي أيضًا. وقد خلصت الوثيقة إلى توصيات سرّيّة (كُشفت بعد خمسين سنة)؛ كان من أبرزها:

1 ـ **إبقاء شعوب هذه المنطقة مفكّكة جاهلة متأخّرة، مع حرمانها من اكتساب العلوم والمعارف التّقنية.. ومحاربة أيّ اتجاه من هذه الدّول لامتلاك العلوم التقنيّة.**

2 ـ **محاربة أيّ توجّه وحدوي فيها.**

3 ـ **إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادٍ، يفصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، ويحول دون تحقيق وَحدة هذه الشّعوب.**

وكانت «إسرائيل» هي الدّولة العازلة ـ Buffer State، عدوّة شعوب المنطقة وصديقة الدّول الأوروبيّة[23].

(هذه الوثيقة سبقت وعد بلفور، بعشر سنوات، ومهّدت له، ولعلّها أخطر منه بكثير لأنّها كشفت، بوضوح، حجم المؤامرة الدّولية على فلسطين وأهل فلسطين، وعلى العرب قبل أن ترث أمريكا تلك الدّول الاستعماريّة، وتحلّ محلّها).

وحتى اليوم (16/ 11/ 2015) مازلنا نسمع مَن يقول (ليأون هدار، هآرتس): «..إنّ اليمينيين يحلمون أن تبقى «إسرائيل» معقلاً صهيونيًّا يدافع عن مصالح العالم الغربي ضدّ الإسلام الراديكالي»[24].

* كتب المؤرّخ الصهيوني **ناحوم سوكولوف** في 12/ 4/ 1916: «إن إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، بحماية إنكلترا، سيشكّل جدارًا فاصلاً بين السّكّان العرب في آسيا والعرب في شمال إفريقيا»[25]. لقد تزامن هذا القول مع اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وكانت خطّة هذه المؤامرة قد وُضعت في مؤتمر لندن عام 1907 (وثيقة كامبل بنرمان السّرّيّة).
* وفي العام 1916 نفسه، عقدت بريطانيا مع فرنسا معاهدة

«**سايكس ـ بيكو**» السّرّيّة التي اتّفقت الدّولتان بموجبها على اقتسام النّفوذ في البلاد العربيّة، بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى، خلافًا للوعود بالاستقلال في حال ساعد العرب الحلفاء ضدّ العثمانيين، (تمّ تشريع الانتداب في مؤتمر سان ريمو، في إيطاليا عام 1920). أمّا العرب، فقد ساعدوا الحلفاء، فعلاً. وأمّا الحلفاء، فقد نكثوا بالوعد، وكذبوا، في حين أنّهم يعتبرون الكذب في بلادهم من الكبائر!

* أمّا في اليوم الثّاني من شهر نوفمبر/ تشرين الثّاني عام 1917، فقد أصدر وزير خارجيّة بريطانيا، يومئذ، آرثر بلفور(*) وعد حكومته (حكومة لويد جورج)، بتأسيس وطن قومي للشّعب اليهودي في فلسطين. وفي ما يلي نصّ **تصريح بَلفور**:

«إنّ حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشّعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جليًّا أنّه لن يُؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنيّة والدّينيّة التي تتمتّع فيها الطّوائف غير اليهوديّة المقيمة الآن في فلسطين، ولا بالحقوق أو بالوضع السّياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلاد الأخرى».

(*) قيل إنَّ بَلفور ولويد جورج كانا تمامًا مثل تشامبرلين، قبلهما، من الكارهين لليهود. فهل كان وعد بلفور وسيلة للتّخلص من اليهود في أوروبّا؟! إضافة إلى سعي بريطانيا وسائر الدّول الاستعمارية لزرع إسفين، يشقّ الدّول العربيّة، ويحول دون وحدتها، ويؤمّن حراسة المصالح الغربية في المنطقة؟

يُلاحظ امتلاء نصّ هذا الوعد بالكذب والنّفاق والتّناقض، إذ كيف يمكن التّوفيق بين تأسيس وطن قومي لجماعة، تعيش خارج فلسطين وبين عدم الإتيان بعمل، من شأنه إلحاق الضّرر بالحقوق المدنية والدّينية للطّوائف غير اليهوديّة؟!! وكيف نوفّق بين عدم إلحاق الضّرر بالفلسطينيين وبين التّخطيط المقصود لطردهم من منازلهم، بغرض إحلال يهود من شتّى أصقاع المعمورة محلّهم؟!

تجدر الإشارة إلى أن **ولتر روتشيلد** هو الذي صاغ بنفسه وعد بلفور. ففي 18 تمّوز 1917، كتب اللورد روتشيلد -عميد الفرع الإنكليزي لأسرة روتشيلد ـ الرّسالة الآتية، إلى بَلفور:

ها أنذا أرسل إليك أخيرًا نصّ البيان(*) الذي طلبته منّي. فإذا تلقّيت رسالة مكتوبة من قبل حكومة صاحب الجلالة، تعلمني فيها الحكومة وأنتم شخصيًّا بتحبيذكم لهذا البيان، فإنّني سأقوم بإبلاغ ذلك إلى (الاتحاد الصّهيوني)، في اجتماع خاص سوف يُدعى إليه لهذا الغرض خصّيصًا...

وكان اليهودي **يعقوب شيف** ممثل مؤسّسة (كوهين - لوب) في نيويورك، قد أرسل رسالة إلى أحد زعماء الصّهيونيّين المدعو فريدمان، في شهر أيلول عام 1917، جاء فيها:

(*) النّصّ المذكور، هو الذي أصبح لاحقاً وعد بلفور. (راجع كتاب أحجار على رقعة الشطرنج، ص 159).

«إنّني أعتقد الآن جازمًا أنّه أصبح أمرًا ممكن التّحقيق تأمين **مساندة بريطانيا وأمريكا وفرنسا** لنا في كلّ الظّروف للبدء بهجرة مستمرّة واسعة النّطاق لشعبنا إلى فلسطين، ليستقرّ فيها. وسيكون من الممكن، فيما بعد، الحصول على ضمانة من الدّول الكبرى لاستقلال شعبنا، وذلك حينما يبلغ عددنا في فلسطين مقدارًا كافيًا لتبرير مثل هذا الطلب»[26]. ولقد تمّ اختيار فلسطين لتنفيذ المشروع الصّهيوني الاستيطاني بسبب موقع فلسطين الاستراتيجي في قلب العالم العربي.

أمّا في شهر أيلول/ سبتمبر في العام 1918، فقد أتمّت بريطانيا احتلال فلسطين، بعد هزيمة الجيوش العثمانيّة. وفي كانون الثاني عام 1920 خطب الوزير البريطاني اليهودي هربرت صموئيل، لدى تعيينه مفوّضًا ساميًّا في فلسطين، قائلاً:

«أنا ذاهب إلى فلسطين لتنفيذ الأوامر المتعلّقة بتحقيق مشاريع دولتي الرّامية إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين»[27].

* تجدر الإشارة، في هذا المجال أيضًا، إلى أنّ **ونستون تشرشل** عندما ساعد اليهود في تأليف «الفيلق اليهودي» إبّان الحرب العالميّة الثّانية (في عام 1943) اعترض المرشال ويفل على ذلك، فتحدّاه تشرشل، وسمح بتأليف الفيلق الذي عاد بعد الحرب مع أسلحته إلى فلسطين... قال تشرشل لاحقًا في مذكّراته ما نصّه: «لقد نصحني ويفل بعدم تشكيل ذلك الفيلق اليهودي خوفًا من إثارة شعور العرب. ولكنّني تحدّيت ويفل، وكتبت إلى الدّكتور وايزمن

بالسّماح بتشكيل الفيلق، ولم يتحرّك كلبٌ عربيّ واحد بالاحتجاج على ذلك»(!).

وكان تشرشل قد صرّح في عام 1954 بارتباطه المبكر بالصّهيونيّة منذ مطلع حياته، وأعلن مرارًا أنّه يعتبر نفسه صهيونيًّا أصيلاً، وأنّه يصلّي بحرارة لأجل تحقيق أماني الصّهيونيّة العظيمة. كما أنّ حزب العمّال البريطاني كان قد وافق في عام 1944 على خطة لتشريد الفلسطينيين وإبعادهم من فلسطين. وقد عمل البريطانيون، منذ احتلال فلسطين، في عام 1918، وحتّى انسحابهم في منتصف أيار في عام 1948، جلّ ما في وسعهم لتمكين الصّهاينة ومساعدتهم على احتلال فلسطين. كانوا من جهة يمنعون تسلّح الفلسطينيين، ومن جهة ثانية، يسمحون للصّهاينة بالتّسلّح، ويسهّلون نقل ملكية الأرض إليهم، علاوة على تسهيلهم خروج الفلسطينيين من بلادهم وأرضهم[28].

* لذا، عندما اندلعت الحرب، في عام 1948، بين اليهود والعرب، كان عدد المقاتلين الصّهاينة يُقدّر بنحو 70 ألف مقاتل مدرّب ومسلّح بأحدث الأسلحة في ذلك الوقت، بينما يُقدّر عدد المقاتلين العرب، بمن فيهم الجيوش العربية، بأقل من نصف ذلك العدد (نحو 24 ألف مقاتل، تبعاً لأحد المراجع). هذا إذا تجاوزنا مسألة قِدَم الأسلحة وفساد بعضها وقلّة الذخيرة أو ندرتها أحيانًا.

أضف إلى ذلك أنّ الجيوش العربية عندما دخلت فلسطين لتحريرها في منتصف شهر أيار/مايو عام 1948، سارع الجيش

العربي، بقيادة الجنرال غلوب، إلى نزع سلاح الفلسطينيين، وتقييد حريتهم في الحركة، برغم ما أبداه الفلسطينيون حينذاك من بسالة في الدّفاع عن مدنهم وقراهم، في وجه العصابات الصّهيونيّة[29].

* «.. وفي بداية شهر آذار/مارس في عام 1948 شرع الإنكليز في الانسحاب من المناطق اليهوديّة متخلّين عن إدارتها لليهود. وسرعان ما بادرت **الوكالة اليهوديّة** إلى وضع اليدّ على تلك المناطق متّخذة لنفسها صفة «**حكومة يهوديّة**»، وجعلت تتصرّف فيها تصرّفًا مطلقًا...»[30].

هذا، باختصار، هو دور بريطانيا في زرع «إسرائيل» في فلسطين، وتسليم أراضيها إلى الصّهاينة!

الفصل الثاني

فنون طرائق الاستيلاء على الأرض ومصادرتها

الصّهيونيّة تعني الاستيطان، والاستيطان يعني الاستيلاء على الأرض بشتى الطّرائق، والاستيلاء على الأرض يعني الطّرد والسّلب والاغتصاب. إنَّ طرد السّكّان العرب والاستيلاء على أرضهم هو جوهر الاستيطان. ولقد كان الاستيطان الصّهيوني أحد وجوه المشروع الإمبريالي الذي جهدت بريطانيا في تنفيذه في فلسطين. كما أنَّ برنامج الاستيطان الإسرائيلي يعني اليوم النّقل الدّائم والمستمر لجزء من سكّان «إسرائيل» المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلّة، وإقامة بنية تحتيّة مادية، تعيلهم. يقول موشيه مرحافيا، السّكرتير التّنظيمي لحركة غوش إيمونيم: «ليس في الإمكان إقامة مستعمرة واحدة، من دون مصادرة أراضٍ»[31]. ويقول الكاتب الإسرائيلي **بن بورات Ben Porat**: «إنّ الحقيقة هي: لا صهيونيّة بدون استيطان... ولا دولة يهوديّة بدون إخلاء أراضي العرب وتسييجها»[32]. وكان **زئيف جابوتنسكي** قد قال منذ عام 1933، بأنّ «الصّهيونيّة هي استيطان، ولذا، فهي

تحيا وتموت مع قضيّة القوّة المسلّحة»[33]. أمّا الصّهيوني **شامويل توليدانو** فاعترف بصريح العبارة قائلاً: «..**ولولا سرقة الأرض وطرد السّكّان لم يكن لإسرائيل وجود**»[34].

هذا، ويمكن تقسيم عمليات الاستيلاء على الأرض بالقوّة والاحتيال إلى مرحلتين: ما قبل العام 1948، وما بعد العام 1967.

أوّلاً- مرحلة ما قبل العام 1948[35]

ذكرنا أن مونتفيوري جاء إلى فلسطين في العام 1838، ووضع مخطّطًا «لشراء الأراضي لتمكين اليهود في أرض "إسرائيل" من أن يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم بالزّراعة». وحاول التّفاوض مع محمد علي باشا لمنحه أرضًا في فلسطين، يزرعها لمدة خمسين عامًا، لكن محمد علي لم يوافق على طلبه. بعد ذلك ذهب الصّهاينة إلى السّلطان العثماني، وحاولوا معه بشتّى الإغراءات، الموافقة على السّماح لهم بشراء الأرض في فلسطين؛ لكنّه رفض قائلاً بأنّ أرض المسلمين ليست للبيع.

بعد ذلك لجأ الصّهاينة إلى أساليب الاحتيال والمكر والنّصب والرّشوة: فجنّدوا بعض **سماسرة الأرض** لشراء بعض الأراضي من الفلاّحين المعوزين، وأرسلوا **البعثات التبشيرية** التي اشترت، بوسائلها الخاصّة، بعض الأراضي، ومنحتها إلى الصّهاينة، علاوة على شراء بعض الأراضي من **المتملكين غير الفلسطينيين**. ولجأوا إلى **رشوة بعض الموظفين الأتراك** لشراء بعض الأراضي واستئجار

بعضها الآخر، بذريعة إنشاء مدارس زراعيّة، أو مزارع لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

أمّا عقب وعد بلفور واحتلال بريطانيا لفلسطين، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فبدأت مرحلة جديدة من مصادرة الأرض والاستيلاء عليها، حيث أرسلت بريطانيا إلى فلسطين في عام 1920 أوّل مندوب سام بريطاني، هو **هربرت صموئيل** الذي استمرّت فترة عمله في فلسطين نحو خمس سنوات (1920 - 1925) فكان أوّل يهودي يحكم فلسطين، وكان ابنه أودوين عضوًا في الفيلق اليهودي الذي تمّ تأسيسه خلال الحرب العالميّة الثّانية والذي شكّل نواة الجيش الإسرائيلي، فيما بعد. كان أوّل ما فعله صموئيل، عند مباشرة عمله هناك، تعيين أحد غلاة الصّهيونيين (نورمان بنتويتش) نائبًا عامًّا يتولّى وضع القوانين والأنظمة التي تسيّر البلاد. كما عيّن يهوديين آخرين في منصبي المدير العام للمهاجرة والسّفر، ومدير التّجارة، ثمّ أضاف إليهما ثالثًا هو مدير المساحة. وأعلن اللغة العبريّة لغة رسميّة إلى جانب العربيّة والإنكليزيّة. كما ترك الوكالة اليهوديّة تستقلّ بإدارة معارف اليهود ومدارسهم، في حين جُعلت إدارة المعارف العربيّة بيد الإنكليز. وكتب على النّقود والطّوابع بالعبريّة «أرض إسرائيل» إلى جانب كلمة «فلسطين» بالعربيّة والإنكليزيّة. وبدأت عمليّات انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود، وخصوصًا أراضي الدّولة.

كما وأقفلت حكومة الانتداب المصرف الزّراعي(العربي)، وحجزت أراضي الفلاّحين ومواشيهم بحجّة تسديد القروض،

وراحت ترهق المواطنين **بزيادة الضّرائب** ما يضطرهم إلى بيع أراضيهم أو جزء منها لدفع الضّرائب، أو لتأمين معيشتهم. وكانت الحكومة البريطانية قد اقترحت، خلال فترة الإنتداب، **تسجيل «الأراضي البور، جميعًا، باسم المندوب السامي لفلسطين**... وبعد العام 1948، ورثت «إسرائيل» من الحكومة البريطانية جميع الأراضي المسجّلة باسم المندوب السامي، فأصبحت تلك الأراضي للحكومة الإسرائيليّة»[36]. وهناك تفاصيل أخرى يمكن مراجعتها في الوثائق والكتب المعنيّة بتاريخ فلسطين الحديث؛ مثل كتاب مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة؛ «فلسطين، تاريخها وقضيّتها»، وكتاب «صفحات فلسطينية»، وكتاب «حقائق عن قضية فلسطين» وسواها...

يقول د. عبد المحسن صالح[37]: عندما وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني (1917 ـ 1948)، كان من الواضح أنّ هذه الدّولة جاءت لتنفيذ المشروع الصّهيوني وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.. وقد قاومت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة الاستيطان اليهودي بكلّ ما تملك من وسائل سياسيّة وإعلاميّة واحتجاجيّة، وخاضت الكثير من الثّورات والمجابهات. وقد بلغ مجموع ما تمكّن اليهود من الاستيلاء عليه، خلال فترة الاحتلال البريطاني، حوالى مليون و380 ألف دونم(*) أي حوالي 1.5 ٪ فقط من أرض فلسطين رغم ما جنّدته من إمكانات عالميّة، ورؤوس أموال ضخمة، وتحت الدّعم والإرهاب المباشر لقوّة احتلال غاشمة.

(*) الدونم يعادل 1000 متر مربّع.

ولكن مهلًا! فمعظم هذه الأراضي لم يشتروها في الواقع من أبناء فلسطين! (بل) عن طريق مِنَح حكوميّة بريطانيّة لأراضي فلسطين الأميريّة «أراضي الدّولة»، أو عن طريق ملّاك إقطاعيّين كبار غير فلسطينيّين كانوا يقيمون في الخارج، ومُنعوا عمليًّا ورسميًّا من الدّخول...

لقد منحت السّلطات البريطانيّة نحو 300 ألف دونم لليهود من الأراضي الأميريّة دون مقابل، كما منحتهم 200 ألف دونم أخرى مقابل أجر رمزي. ففي عهد هربرت صموئيل أوّل مندوب سام بريطاني على فلسطين، وهو يهودي صهيوني، قام بمنح 175 ألف دونم من أخصب أراضي الدّولة على السّاحل بين حيفا وقيساريّة لليهود، وتكرّرت هباته الضّخمة من الأراضي السّاحليّة الأخرى وفي النّقب وساحل البحر الميت.

وكانت هناك أملاك إقطاعيّة ضخمة لعائلات (عربيّة غير فلسطينيّة) حصلت على هذه الأراضي، خصوصًا عام 1869، عندما اضّطرت الدّولة العثمانيّة إلى بيع أراضٍ أميرية لتوفير بعض الأموال لخزينتها، فقامت بشرائها عائلات لُبنانيّة غنيّة، (منعتهم السّلطات البريطانيّة لاحقًا من الدّخول لاستغلال هذه الأراضي، بحجّة أنهم أجانب..)، فباعت هذه العائلات ما مجموعه 625 ألف دونم لليهود.

أمّا مجموع ما تسرّب إلى أيدي اليهود من أراضٍ، باعها لهم عرب فلسطين، خلال الاحتلال البريطاني، فكان حوالي 260 ألف دونم. وقد حصل اليهود على هذه الأراضي.. نتيجة

استخدام البريطانيّين أسلوب نزع الملكيّة العربيّة لصالح اليهود وفق مواد من صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين، التي تخوّل المندوب السامي هذا الحقّ. كما حدثت حالات بيع بسبب ضعف عدد من الفلسطينيّين ووقوعهم تحت الإغراءات المادّيّة، وهي، على أيّ حال، فئة منبوذة محاربة من مجمل أبناء شعب فلسطين، وقد تعرّض الكثير منهم للمقاطعة والتّصفية والاغتيال خصوصًا في أثناء الثّورة العربيّة الكبرى التي عمّت فلسطين خلال الأعوام 1936 ـ 1939. وعلى هذا فإنّ مجموع ما حصل عليه اليهود من أبناء فلسطين حتى العام 1948 لا يتجاوز 1٪ من أرض فلسطين... ما يدلّ على مدى إصرار الفلسطينيّين على التّمسّك بأرضهم». (انتهى كلام د. محسن صالح)

مقاومة بيع الأراضي

لقد تنبّه شعب فلسطين، في وقت مبكر، إلى مخطّطات الحركة الصّهيونيّة وأطماعها في الاستيلاء على فلسطين؛ ففي العام 1886 اصطدم الفلاّحون الفلسطينيّون بالغزاة الصّهاينة في مستوطنة بتاح تكفا(ملبّس) التي أنشأها الصّهاينة، في وسط فلسطين (قرب يافا). وفي الرّابع والعشرين من حزيران في العام1891 أرسل بعض متنفّذي القدس العرب برقيّة إلى الباب العالي، يطالبونه فيها بإصدار فرمان، يمنع الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها.

في العام 1908 صدرت في حيفا **جريدة الكرمل** معلنة أنّ هدفها فضح الحركة الصّهيونيّة وكشف أخطار الهجرة وشراء

الأراضي. في ذلك العام سقط السّلطان عبد الحميد، وانتقلت السّلطة إلى حزب الاتّحاد والتّرقّي الذي كان بعض أعضائه يعطفون على الحركة الصّهيونيّة، فازداد نفوذ الصّهاينة في تركيا.

وفي العام 1919 أسّس عرب فلسطين جمعيّات إسلاميّة ـ مسيحيّة، تولّت قيادة النّضال الشّعبي ضدّ الاستعمار وهجرة اليهود إلى فلسطين. وفي ما بين العام 1919 والعام 1928 عقد شعب فلسطين سبعة مؤتمرات، عبّر فيها عن رفضه الغزو الاستعماري ـ الصّهيوني... ففي العام 1920 كانت انتفاضة القدس، التي تلتها في العام 1921 انتفاضة يافا. إذ في تلك السنة قامت حكومة الانتداب بوضع 175 ألف دونم من أملاك الحكومة تحت تصرّف المنظمات الصّهيونية من أجل إقامة المستوطنات عليها لتوطين المهاجرين، ما أدّى إلى اندلاع ثورة العام 1921 التي قمعتها القوات البريطانية مع المستوطنين بشدّة.

أمّا في صيف عام 1929، فقد قام شعب فلسطين بانتفاضة كبيرة دامية عُرفت **بثورة «البُراق»** التي استمرّت الاشتباكات خلالها مدّة أسبوع كامل. والبراق جزء من الحائط الغربي لساحة المسجد الأقصى، ويدّعي اليهود أنّه هو نفسه حائط المبكى المقدّس عندهم(*). وقد وقف الإنكليز ـ كما هو متوقّع ـ إلى

(*) في 18/ 10/ 2016 صدر قرار لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم (يونسكو) ينصّ على عدم ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق واعتبارهما تراثًا إسلاميًّا خالصًا. وكانت عصبة الأمم قد أجرت في عام 1930 تحقيقاً في الأمر أكّدت نتائجه «أنّ =

جانب اليهود، وبلغت حصيلة تلك الثورة مقتل (133) يهوديًّا وجرح نحو(339) شخصًا. أمّا العرب الذين قاتلوا اليهود والإنكليز معاً فبلغت خسائرهم (116) قتيلاً ونحو(232) جريحًا. كما وأُلقي القبض في أثناء الاشتباكات على أكثر من ألف شخص كان نحو90 ٪ منهم عربًا.

هذا، وكانت التّقارير المقدَّمة إلى لجنة الانتداب في عصبة الأمم قد ذكرت أنّ المجلس الإسلامي الأعلى يجعل شراء الأراضي مستحيلاً من قِبل الصّهيونيّين، ذلك أنَّ المجلس الإسلامي الأعلى «اشترى قرى بأكملها؛ مثل دير عمرو، وزيتا، والأرض المشاع في قرى الطّيبة وعتّيل والطّيرة، وأوقف البيع في حوالي ستين قرية من قرى يافا. وتألّفت مؤسّسات وطنيّة أخرى، أسهمت في إيقاف بيع الأراضي، فأُنشئ «صندوق الأمّة» بإدارة الاقتصادي الفلسطيني **أحمد حلمي باشا**، وتمكّن من إنقاذ أراضي البطيحة شمال شرقي فلسطين، ومساحتها تبلغ 300 ألف دونم. بل إن بعض الفلسطينيين كانوا يسارعون - بإمكاناتهم الذّاتيّة المتواضعة - إلى شراء الأراضي، قبل اليهود، من البائعين اللبنانيين، كما حدث في حالة **شراء أهل ترشيحا لسهل جعتون** من آل سرسق وتويني، في منتصف ثلاثينيّات القرن المنصرم[39]...

= الحائط جزء لا يتجزّأ من المسجد الأقصى، وحقّ للمسلمين»[38].

ومع ذلك تمكّن اليهود خلال سبعين عامًا - بطرائق مختلفة - من شراء 250 - 260 ألف دونم (وفي مرجع آخر 65 - 150 ألف دونم فقط) من الفلسطينيّين. أمّا الباقي فقد استولت عليه الوكالة اليهوديّة بأساليب عديدة نوجز أبرزها في الآتي:

- 650 ألف دونم من الولاة الأتراك، إمّا بالشّراء والرّشوة أو بالمنح (بحجة استصلاحها مثلاً وتأسيس مدارس زراعيّة) وخصوصًا بعد سقوط السّلطان عبد الحميد وسيطرة حزب الاتحاد والترّقي - الذي كان بداخله نفوذ كبير لليهود - على الدولة.
- 655 ألف دونم من حكومة الانتداب البريطاني، تنفيذًا لمحتوى إعلان بلفور وصكّ الانتداب.
- 606 آلاف دونم (وفي مرجع آخر 625 ألف دونم) اشتراها اليهود من بعض اللبنانيين والسّوريّين الذين كانوا يملكون أراضيَ في فلسطين.

جاء في كتاب حسام الدّين بلبل (ص 189): «كما أنّ تهاون بعض الملّاك العرب من غير الفلسطينيّين، كان له الأثر البالغ على انتقال الأراضي إلى اليهود، فقد انتقلت ملكيّات كبيرة مملوكة لبعض الأسر العربيّة، طمعًا بالمبالغ الطائلة المقدّمة من اليهود وسماسرتهم... ومن أشهر الأراضي التي بيعت بهذه الطّريقة، أراضي مرج ابن عامر، وهي من أجود وأخصب الأراضي الزّراعيّة في فلسطين، باعها آل سرسق اللبنانيين الذين تولّوا أمر إدارتها وزراعتها زمن العثمانيّين».

تجدرالإشارة، كذلك، إلى أنّ ورثة هؤلاء الملاّكين السّوريّين واللّبنانيين لم يكونوا يعرفون أين تقع أراضيهم. . . كما أنّ الوكالة اليهوديّة اشترت من آل سرسق أراضي عشرين قرية عربيّة بعد طرد الفلاّحين العرب الذين كانوا يعملون فيها. . وقد استولى اليهود على بعض الأراضي بالقوّة الإنكليزيّة. . كما حدث عندما تمّ طرد قبيلة الحوارث من 40 ألف دونم كانت تملكها أسرة تيّان البيروتيّة. لقد كتبت **مجلة الشّباب القاهرية** في عددها الصّادر في 9 شباط/ فبراير في العام 1935 تحقيقًا حول طرد العرب من قراهم وأراضيهم، نقتطف منه الآتي:

. . . لقد بتنا نعرف مستقبلنا. . سنُطرد من القرى قرية بعد قرية. . قافلة إثر قافلة. . . لقد وجدنا أولئك المطرودين من أرضهم، نساء وأطفالاً وعجزة على هضبة، وقد فقدوا، في صباح واحد، كلّ ما يملكون؛ الأرض والبيت. . . إلخ.

وفي 14/ 8/ 1930 كان مزارع من طول كرم قد نشر مقالة في جريدة فلسطين جاء فيها: «إنّني أبيع أرضي وممتلكاتي لأنّ الحكومة تُكرهني على دفع الضّرائب والأعشار، في وقت لا أملك فيه الوسائل الضّروريّة لإعالة نفسي وأسرتي. وفي مثل هذه الظّروف أكون مضطرًا للّجوء إلى شخص غنيّ، يُقدّم لي قرضًا أتعهّد بردّه مقرونًا بفائدة ماليّة قدرها 50٪ بعد شهر واحد أو اثنين. . وهنا أضطرّ إلى تجديد الصّك، مرّة تلو المرّة، مضافًا إلى ذلك قيمة الدّين الأصليّة، الأمر الذي يضطرني في النّهاية إلى

بيع أرضي حتّى أسدّد ما يستحقّ عليّ من ديون، لم أتسلّم في الحقيقة إلاّ جزءًا ضئيلاً منها».

وقد أكّد هذه الحقيقة التّقرير الذي وضعه **ستريكلاند**[40] من الإدارة الإنتدابيّة عن الوضع الاقتصادي في فلسطين، في تلك الفترة، حيث وردت في التّقرير العبارة المعبّرة التّالية: «**إنّ مصيبة الفلاّح الفلسطيني في ديونه**». حيث جاء في سجلاّت المحكمة المركزيّة في حيفا أنّه خلال شهرين فقط من عام 1930 أصدرت المحاكم في فلسطين ـ عدا لوائي حيفا ويافا ـ **2677 أمرًا بالسّجن على مواطنين فلاّحين، لم يستطيعوا سداد ديونهم**. وكانت إدارة الانتداب قد عيّنت الصّهيوني «الكابتن نورمان بنتوتيش» نائبًا عامًا، أي رئيسًا للإدارة التي تسنُّ القوانين (كما أسلفنا)، فوضع هذا الصّهيوني قوانين عدّة، تُسهّل استيلاء اليهود على الأراضي.

قال **دافيد بن غوريون** لقادة الهاغانا: «لاحظوا أن خطوط التّقسيم هي البداية، وليست النّهاية. .». وقال: «الحرب سوف توفّر لنا الأرض. . . في النّقب لن نشتري أرضًا، لكنّنا سنستولي عليها.»[41].

وكان بن غوريون قد دافع «عن تطوير كلّ أنواع الأسلحة في الوقت نفسه لأنّ سلامة الدّولة ليس لها أن تقيّد نفسها بأيّ قيود من أيّ نوع سياسي أو أدبي أو أخلاقي. . . وما زلنا حتى اليوم (2016) نسمع عن رشّ مدارس البنات بمواد كيماوية لتقليل الخصوبة! وحتّى اليوم، ما زلنا نشاهد على شاشات التّلفزة

مواطنين فلسطينيين يقفون على أنقاض منازلهم التي اجتاحتها البلدوزرات أو صادرها الصّهاينة بشتّى أنواع الذّرائع!

﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ... فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [سورة البقرة: 88 و90].

وعن دور بريطانيا في نقل ملكيّة الأراضي العربيّة والعامّة إلى الصّهاينة أورد **أديب قعوار** (ص 57 ـ 58)، بالإضافة إلى ما سبق، المثالين الآتيين:

الأوّل: طلب فوزي أبو خضرا من البنك البريطاني (باركليس) في يافا قرضًا بقيمة 3 آلاف جنيه فلسطيني فرُفض طلبه. ولم يمرّ وقت طويل حتى تقدّم تاجر من آل بيدس طالبًا قرضًا بمبلغ 60 ألف جنيه من البنك نفسه فقال له مدير البنك ذاته: لا مانع لدينا إذا أنت تمكّنت من تأمين كفيل، مثل السّيّد أبو خضرا. ولمّا ذهب الاثنان إلى البنك قال الأخير: «أنا لا أفهم كيف ترفض إقراضي ثلاثة آلاف جنيه فقط، وتقبل كفالتي بستّين ألف جنيه». فأجاب المدير: «هذه سياسة الحكومة». وهذا يعني ضمنًا أنّ السّيّد بيدس عندما يعجز عن سداد مبلغ كبير (70 ألف جنيه)، تُباع أراضي السّيّد أبو خضرا بالمزاد فيشتريها اليهود!

الثّاني: كان تجّار الحمضيّات ومصدّروها إلى بريطانيا يأخذون القروض من البنوك لشراء الفاكهة من أصحاب البيّارات العرب، لكن كان المستوردون الإنكليز يدّعون أن نسبة كبيرة من الحمضيّات فاسدة، ويرفضون تسديد ثمنها، فتُصادَر الأراضي، وتُباع بالمزاد العلني إلى اليهود.

هكذا كان يتآمر البريطانيّون على العرب، **ويحتالون عليهم لجعلهم يبيعون أرضهم رغمًا عنهم إلى اليهود!** هذا، ولقد قُدِّر مجموع عدد المستوطنات التي أقيمت حتى عام 1946 بنحو 68 مستوطنة، يسكنها نحو 18 ألف مستوطن.

ثانياً ـ مرحلة ما بعد عام 1967[42]

* نشير بداية إلى أنّ الصّهاينة استولوا نتيجة حرب العام 1948 على 77٪ من مساحة فلسطين، في حين منحهم **قرار التقسيم** (رقم 81) في 29/ 11/ 1947 فقط نحو 56٪ بعد التّصويت (33 مع، 13 ضد، 10 ممتنع).
* أمّا عقب انتهاء حرب عام 1967، مباشرة، فقد لجأ الحكم العسكري إلى عدد من الوسائل والفنون الجهنّميّة للاستيلاء على الأرض العربية؛ منها الوسيلة البسيطة التالية: صدر في تلك السنة الأمر العسكري رقم 58 بشأن «**الأموال المتروكة ـ الممتلكات الخصوصيّة**»، وهي الأراضي التي يملكها الفلسطينيّون العرب في الضفة الغربية، الذين غادروا المنطقة عام 1967 أو قبلها. وقد مكّن ذلك الأمر سلطات الاحتلال من الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، قُدّرت بنحو 430 ألف دونم. حيث تصرّف القيّم على الأملاك بحُرِّيَّة، تماثل حرِّيَّة التّصرّف في «أملاك الغائبين» الذين هُجّروا في العام 1948 رغمًا عنهم.
* بعد ذلك، جاء الأمر العسكري رقم 59 المعروف باسم «أمر بشأن **أملاك الحكومة** (منطقة الضفة الغربية) لعام 1967»

الذي نصّ على أنّه «يجوز للمسؤول أن يتقلّد التّصرّف بأملاك الحكومة، وأن يتّخذ كلّ إجراء يراه لازمًا لذلك». وقد مكّن هذا الأمر الصّهاينة من مصادرة مساحات واسعة من الأراضي المسجّلة باسم الحكومة الأردنيّة، قُدّرت بنحو 700 ألف دونم. أمّا الأراضي غير المسجّلة وغير المزروعة التي يعلنها مدير أملاك الحكومة «ملكاً للحكومة»، انطلاقًا من قانون الأراضي العثماني، فتُقدّر بما يتراوح بين 1،7 مليون دونم و2،24 مليون دونم، أي 30٪ إلى 40٪ من مجموع مساحة الضفة الغربيّة. ويستمر الاستيلاء على الأراضي العربية، بهذه الطريقة، انطلاقًا من تأويلات الأمر العسكري رقم 59. حيث يتمّ ضم أراضي عرب «إسرائيل» المقيمين، ومنحها إلى المستوطنين الذين يسيّجونها بالأسلاك الشائكة، قبل ضمّها إلى أراضي مستوطناتهم.

- وهناك «**الأراضي التي نُزعت ملكيّتها لأغراض عسكريّة**»، وهي الأراضي الخاصّة التي يستولي عليها الحكم العسكري بموجب أمر يعلن (عن طريق النّشر في الصّحف) أنّها مطلوبة من أجل حاجات عسكريّة حيويّة وملحّة. حيث تظلّ هذه الأراضي ـ نظريًّا ـ ملكيّة خاصّة، ويعرض الحكم العسكري على صاحبها مبلغًا لقاء «استعمالها». وتُقدّر مساحة الأراضي المستولى عليها، بهذه الطريقة، بنحو 35 ألف دونم. ثمّ جاء الأمر العسكري رقم 321 لعام 1969، وألغى المطلب القاضي بضرورة إعلان العزم على الاستملاك بواسطة النّشر في الصّحف.

- أمّا مساحة «**الأراضي المغلقة**» **لأغراض التّدريب العسكريّ** فبلغت نحو 1،15 مليون دونم.
- وهناك «**الأراضي المصادرة للأغراض العامّة**»، وهي الأراضي التي يتمّ الاستيلاء عليها بموجب القانون الأردني الخاصّ بمصادرة الأراضي للأغراض العامّة لعام 1953. ولقد استغلّ الحكم العسكري هذا القانون لتوفير الأراضي للطّرق الخاصّة بالمستوطنات، ولإقامة بعض المنشآت العامّة؛ مثل خزّانات المياه والمجارير... إلخ.
- وكان الأمر العسكري رقم 151 لعام 1967، قد أعلن منطقة غور الأردن بأكملها «**مساحة مغلقة**». كما أصدر الحاكم العسكري قبل ذلك أوامر، تتيح الاستيلاء على الأراضي العربيّة بصورة غير مباشرة، تمهيدًا لإقامة المستعمرات عليها. وفي الحقيقة هناك نحو ألف أمر من هذا النّوع، يُعتبر كل أمر منها بمثابة قانون ساري المفعول! ولقد فرضت الأوامر العسكريّة عقوبات صارمة، في كثير من الحالات، على أيّ مالك يقاوم تنفيذ أمر الاستملاك.
- **إلى جانب قوانين الحكم العسكري، هناك أنظمة مناطق الأمن التي هي فوق كلّ القوانين**. إذ حدث أنّه بعد أن حكمت المحكمة بعودة أهل إقرث وكفر برعم إلى قريتيهما، قام الجيش الإسرائيلي بنسف بيوت قرية إقرث، وقصف بيوت قرية كفر برعم من البرّ والجوّ حتّى دُمّرت تمامًا للحيلولة دون تنفيذ حكم المحكمة، وعودة الأهالي إلى بيوتهم. ذكر صبري جريس (ص 165) أنه تمّ إخلاء 25

قرية عربية، بهذه الطريقة، (نسف البيوت ونقل السكّان إلى مناطق محدّدة.) إذ هناك خمسة قوانين لمصادرة الأراضي، منها قانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في ساعة الطّوارئ الصادر في عام 1949. كما أنّ سلطات الاحتلال كثيرًا ما «تختبئ وراء الاعتبارات الأمنيّة أو المنفعة العامّة، **وتمنع السّلطات القضائية من الدّخول في صلب الموضوع**».

* أمّا قانون «**أملاك الغائبين**» فيسمح لليهود ليس فقط بالاستيلاء على أراضي الغائبين وإنما أيضًا على أملاك المقيمين؛ فعلى سبيل المثال: «كلّ العرب الذين كانت لهم أملاك في عكّا الجديدة، على الرغم من كونهم لم يسافروا أكثر من بضعة أمتار إلى عكّا القديمة، اعتُبروا غائبين». وبذا، فإنّ قانون أموال الغائبين «يُعتبر من أقسى القوانين التي سُنّت لمصادرة أراضي العرب، وبموجبه صودرت عشرات الآلاف من الدونمات، تُقدّر بملايين الليرات كانت تخصّ سكّانًا عربًا ما زالوا حتى اليوم في «إسرائيل»، ويحملون الجنسيّة الإسرائيليّة». . .

* في عام 2005 نشرت صحيفة «هآرتس»[43] في هذا الخصوص ما يأتي: «تطبيق قانون أملاك الغائبين لمصادرة أملاك سكّان المناطق في شرق القدس خطوة، يصعب وصفها بكلمة غير كلمة النّهب والسّلب». والعبارة نفسها تقريبًا وردت في صحيفة «معاريف»: «أعلنّا صراحة أنّ المشروع الصّهيوني هو مشروع سلب. لماذا يُوجّه الاتهام إلى المستوطنين أنفسهم؟»

* في الفترة من العام 1977 وحتى العام 1980، إبان حكم الليكود، لجأت السُّلطات الإسرائيليّة إلى إقامة مجموعة من المستوطنات بأساليب جديدة **تحت ستار التّنقيب عن الآثار أو في داخل معسكرات الجيش** الذي يتخلّى عن موقعه، بعد الانتهاء من بناء المستوطنة، ثمّ ينتقل إلى مواقع آخرى لتكرار عمليات بناء المستوطنات بهذه الطّريقة، بعيدًا عن ضجيج الإعلام والاستنكار العالمي. من هذه المستعمرات التي أقامتها حركة «غوش إيمونيم»، داخل معسكر للجيش على أراضي قرية «بيتين» المصادَرة، مستوطنة بيت إيل (فيها مقر قيادة الحاكم العسكري للضفة الغربية) التي أقيمت عام 1977، واعترف بها الكنيست في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه (1977).

* وإلى جانب مصادرة الأرض واغتصابها بشتّى الذّرائع والحجج، هناك أيضًا **أسلوب المبادلة القسريّة للأراضي** الخصبة (غور الأردن)، وحفر عشرات الآبار الأرتوازيّة العميقة التي تهدّد الآبار العربيّة المجاورة بالجفاف!

* ومن أساليب مصادرة أراضي الضفة الغربية والاستيلاء عليها، أيضًا، **أسلوب القرارات الرّسميّة** التي تشرّع السّرقة والاغتصاب باسم القانون (قانون القوّة والبلطجة). ففي 5/ 2/ 1980 أصدرت لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست قرارًا جاء فيه: «لكلّ مواطن إسرائيلي حقّ شراء الأراضي عن طريق التّجارة العاديّة، **ويجب إزالة العقبات التي تعترض ذلك**».

لكن كيف تتم إزالة العقبات؟! هل تتم عن طريق النّصب والاحتيال والتّعجيز، أم عن طريق القوّة، أم بالطريقتين معًا؟!

عقب اتفاقيات أوسلو تمّ الإعلان عن «حقّ «إسرائيل» في مصادرة الأراضي العامّة والأراضي الصّخريّة في الضفة الغربية التي تقدّر بمليون ومئتي دونم... وأصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية ـ كما أسلفنا ـ الأمر 59، الذي يستطيع بموجبه أن يُعلن أيّ قطعة أرض بأنّها ملكيّة عامّة، ويعطي أصحاب الأرض مهلة محدودة لا تتجاوز **ثلاثة أسابيع** للاعتراض أمام لجنة الاعتراض التابعة للحاكم العسكري. وقد وضع الحاكم العسكري أمام أصحاب الأراضي شروطًا تعجيزيّة لإثبات ملكيّتهم للأرض. وهذه الشروط تحتاج من صاحب الأرض إلى جهد ووقت كبيرين للحصول على جميع الأوراق الثبوتيّة المطلوبة، وبذلك تنتهي المهلة المحدّدة، وتتم مصادرة الأرض. بهذه الأساليب تمكّنت سلطات الحكم العسكري من مصادرة ما يزيد عن 30٪ من مساحة الضّفّة الغربيّة»[44].

يفصّل **خالد عايد** في كتابه «الاستعمار الاستيطاني» (ص. 28) إجراءات مصادرة الأرض بهذه الطّريقة على الشّكل الآتي: «يعيّن الحكم العسكري موقع أرض لم تجر تسوية بشأنها، ويعلنها «أملاك حكومة». يسلّم الإعلان إلى مخاتير القرى العربيّة صاحبة الأرض، ويُبَلّغون أنّه يحقّ لمن لديه اعتراضات ومطالبات تملّك، ولمن يرى نفسه متضرّرًا، التّوجّه خلال فترة قصيرة (ثلاثة أسابيع، عادة) إلى «لجنة الاعتراض» التّابعة للحكم العسكري. ويصبح على

الفلسطينيين العرب أصحاب الأراضي، المثول أمام اللجنة وإثبات ملكيّتهم للأرض. لكن عرض هذه الاثباتات أمر معقّد، يتطلّب الكثير من الوقت والمال؛ فصاحب الأرض يحتاج، في البداية، إلى تحديد موقع المنطقة المصادَرة، واستقدام مسّاحي أراضٍ، يكلّفون أموالاً طائلة، وإعداد خرائط ومخطّطات. وبعد ذلك، يجب تقديم كلّ الوثائق المطلوبة... وورقة الماليّة التي تثبت أنه كان يدفع ضريبة على الأرض، وشهادات بشأن الحقوق، وتفاصيل استخدام الأرض منذ عهد الأتراك... وكلّها أمور تتجاوز قدرة الفلاّح... فلا يتمكّن من جمع البيانات المطلوبة في الوقت المحدّد، ولا حتى في وقت أطول... فيحقّ للحكم العسكري أن يفعل ما يحلو له في المنطقة موضوع المصادَرة»...

لقد صوّر مؤسّس صحيفة معاريف المتقاعد مثل تلك المهزلة، على شكل حوار مع ابنته التي سألته: «كيف يمكن الاستيلاء على أرض تخصّ شخصًا آخر موجود بيننا؟ فأجابها: «... ليس في هذا صعوبة فنّيّة. **تكفي القوّة لذلك فقط**». إن **العربي هو الذي يجب أن يعمل لإثبات ملكيته للأرض، وليس اليهودي الذي استولى عليها**... وبذلك تحكم المحكمة بملكيّة الأرض لليهودي بذريعة عدم وجود مستندات، تثبت ملكيّة الأرض لصاحبها!! «**هذا ليس مزاحًا**...» **إنّها الحقيقة والواقع!** هكذا نجد، بعد قوانين المصادَرة والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين العرب بذريعة الأمن والطوارئ، **جاءت قوانين نقل الملكية** وسرقة أراضي العرب المقيمين في «إسرائيل» بمبرّرات مؤلمة حينًا ومضحكة في أحيان أخرى[45].

أما عندما تحكم المحكمة بتعويض صاحب الأرض عن أرضه المصادرة لأسباب أمنيّة، فإن الأخير لم يكن يحصل إلاّ على مبلغ زهيد. قال فلاّح، ذات مرّة، لمدير في مديريّة عقارات «إسرائيل»: هل ثمن أرضي 200 ليرة فقط للدّونم؟ أجابه المدير: هذه ليست أرضك. هذه أرضنا، ونحن ندفع لكم أجرة «نطارة»!! **أنتم لستم سوى نواطير؛ نطرتم أرضنا 2000 سنة،** ونحن ندفع لكم أجرتكم[46](!!).

أضف إلى ذلك كلّه ما نشهده على شاشات التّلفزة في أراضي عام 1948، والأراضي المحتلّة بعد عام 1967، من هدم لبيوت الفلسطينيين، بحجّة أنّها «غير شرعيّة»، أو مبنيّة على أراضٍ زراعيّة، (علماً بأن معظم المستوطنات الصّهيونيّة بُنيت على أراضٍ زراعيّة)، ومن استيلاء على مساحات واسعة من أرض فلسطين لبناء المستوطنات. ناهيك بقطع المياه، وتجفيف الآبار، ورشّ الحقول والبساتين بالمواد القاتلة، لإتلاف المزروعات، ودفع الأهالي إلى التّخلّي عن أراضيهم ومغادرتها. وهناك أيضًا طريقة إجبار الفلاّحين على الرّحيل عن أرضهم عن طريق الإرهاب والتخريب وقطع الأشجار وحرق المحاصيل وبناء الجدار العازل والطّرق الإلتفافيّة، أو بحجة «إجراء مناورات عسكرية»، علاوة على ألف حجة أخرى وحجة؛ فعلى سبيل المثال:

في مساء يوم الجمعة 21/ 6/ 2013، عرضت شاشات التّلفزة مأساة صاحب أقدم مقهى في القدس؛ قال: إنّ الصّهاينة حاولوا إغراءه بالمال ليبيعهم المقهى، فلما رفض كل الإغراءات لجأوا إلى

إقامة بوّابة حديديّة عند أوّل الزّاروب المؤدّي إلى المقهى، ومنعوا الدّخول بذريعة المحافظة على الأمن. بعد ذلك بدأوا يطالبون صاحب المقهى بدفع ما يتوجّب عليه من ضرائب للدّولة. (!) قال: إنّ المقهى لا يعمل، وليس لديه أموال يدفعها، فقالوا: هذا ليس من شأنهم... والباقي معروف. هذه عيّنة لما يتمّ يوميًا في حقّ أهل الأرض في مختلف أرجاء الوطن المغتصب... **وأمام جميع حكّام العالم**، وبخاصة الدّول الكبرى الحامية للكيان الغاصب، والمهتمّة بحقوق الإنسان... بل وبحقوق الحيوان كذلك!!

ولقد جاء في أخبار مساء 2/ 11/ 2013، أنَّه تمّ حرق 100 شجرة زيتون جنوب نابلس، من قِبَل المستوطنين، أمام عيون أفراد الجيش الإسرائيلي، وبلغ عدد الأشجار المدمّرة أو المقتلعة منذ أيلول/ سبتمبر في العام نفسه 1200 شجرة زيتون. (هناك في المجموع عشرات آلاف الأشجار..)

ونسمع في شهرَيّ نوفمبر وديسمبر عام (2013)، الضّجة التي تثيرها **خطة برافر** لتهجير نحو 40 ألف فلسطيني من النّقب، لإقامة مستوطنات لليهود هناك. ثمّ نسمع عن احتلال 26 بيتًا من البيوت العربيّة المحيطة بالمسجد الأقصى (أيلول/ سبتمبر عام 2014).

وهكذا دواليك يوميًّا...

الإرهاب والمضايقات بغرض التّهجير

هناك كتب بأكملها توثّق تفاصيل عمليّات الإرهاب التي

يمارسها المستوطنون على الفلسطينيين في الضفة الغربية بغرض دفعهم إلى هجر منازلهم وتركها للصّهاينة، مثل **كتاب غسّان دوعر «المستوطنون الصّهاينة في الضّفة الغربيّة ـ الاعتداء على الأرض والإنسان»**. وتجد في هذا الكتاب عيّنة من هذه العمليّات في الفصل الخامس، وبخاصّة عند الحديث عن مدينة الخليل. أمّا هنا، فنكتفي بالإشارة إلى ما طالعتنا به الصّحف ونشرات الأخبار في31 تموز/ يوليو 2015 بعنوان: **«المستوطنون يحرقون رضيعًا فلسطينيًا مع عائلته داخل بيتهم»**. وبهذه المناسبة، صرّح محمود عباس بأن المستوطنين قد ارتكبوا في الشّهور الأخيرة **11 ألف جريمة مماثلة**، كان يُسجَّل معظمها «ضدّ مجهول». أمّا مَن يُقبض عليه، فيُمضي ساعات عدّة في التّحقيق، ثمّ يخرج، ليستأنف جرائمه ضدّ الفلسطينيّين. . .

كتب **جدعون ليفي**[47] بعد يومين على إحراق المستوطنين الطّفل الرّضيع علي الدوابشة (18 شهرًا)، في صحيفة هآرتس، تعليقًا في ما يأتي خلاصته:

عندما يصبح إطلاق النّار على الفلسطينيّين عادة يوميّة تقريبًا. . .

وعندما يتمّ أداء التّحيّة لقائد كتيبة يقتل شابًّا فلسطينيًّا. . .

وعندما يُعتبر قتل 500 ولد في غزّة أمرًا شرعيًّا. . .

وعندما يقول باروخ مرزيل إنّه من أجل شعرة واحدة في رأس يهودي مسموح قتل آلاف الفلسطينيّين. . .

وعندما يرضع اليهود، منذ ولادتهم، القول العنصريّ المستفزّ «أنت اخترتنا» فهذا يؤدّي حتمًا إلى حرق عائلات لم يخترها الله. . . ويعني بالنّسبة إلى المستوطنين أنّ **«العنف ليس مسموحًا فقط بل هو جيّدٌ أيضًا»**. . .

. . . «إسرائيل» أحرقت عائلة دوابشة. . وجيش الدّفاع الإسرائيلي هو أرض التّخصيب الأولى لمُحرقي عائلة دوابشة. . . **كم من الجناة تمّت محاكمتهم؟ لا أحد.**

وكأنّ مثل كلّ هذه المضايقات والجرائم لم تكن كافية ـ في نظر الصّهاينة ـ لجعل الفلسطينيين يهجرون بيوتهم وأراضيهم، ويتركونها للمستوطنين. ففي 6 شباط/ فبراير عام 2017، نسمع في الأخبار أنَّ الكنيست الإسرائيلي **أقرّ قانونًا، يتيح الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضّفّة الغربيّة بداعي إقامة مستوطنات**، مما يتيح الاستيلاء على 60٪ من مساحة الضفة الغربية بحسب أقلّ التّقديرات. وقد حمل هذا القانون صحيفة هآرتس على أن تجعل افتتاحيتها ـ يوم 7/ 2/ 2017 ـ **بعنوان «مَن يؤيّد السّرقة فليرفع إصبعه»**. ولقد رفع 60 نائبًا أصابعهم، وعارض القانون 52 نائبًا من أصل 120. كما أنَّ الصّحيفة نفسها اعتبرت القانون «فشلاً أخلاقيًّا يهدّد تسوية الدّولتين»، علماً بأنه ليس أوّل قانون يبيح الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية!!

والغريب العجيب أنّ هذه الأعمال والممارسات اليوميّة تتمّ تحت مظلّة ما يُسمّى مفاوضات عمليّة السّلام بين الفلسطينيّين

والإسرائيليّين التي ترعاها أمريكا! بل وتتمّ أيضًا في ظلّ التنسيق الأمني بين السُّلطة الفلسطينيّة والاحتلال!! وفي ظلّ صمت عربيّ مريب!

وبعد؛

هل تتوقّف مطامع الصّهيونية وأهدافها وخططها عند حدود فلسطين، وتهجير الفلسطينيين؟

يقول الحاخام: Yisrael Ariel[48]

«نحن مكلّفون بقتل كلّ مَن يكره دولة «إسرائيل». وبالنّسبة لحدود «إسرائيل»، **يجب الاعتراف بلبنان كجزء من أراضي إسرائيل... (وكذلك) معظم مساحة سوريا، وجزء من العراق، وجميع أراضي الأردن، وجزء من الكويت، وشبه جزيرة سيناء»**. ويُضيف الحاخام نفسه (من زعماء غوش إمونيم)، مبرّرًا قتل الفلسطينيين، بأنّ قتل العربي ليس جريمة، وأنّ «اليهودي الذي يَقتل غير اليهودي، معفى من النّهي القائل لا تقتل».

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 75].

الفصل الثالث

الاستيطان الصهيوني الاستعماري قبل العام 1948

لم يكن الصّهاينة أوّل من قام بالاستيطان والتّطهير العرقيّ واقتلاع أهل البلاد وتهجيرهم لإحلال آخرين مكانهم، فقد سبقهم الأوروبيون إلى ذلك بعد اكتشاف أمريكا وأستراليا، كما هو معروف. وربما، من هنا، نبع تفهّم الأوروبيين والأمريكيين والأستراليين وتأييدهم لإسرائيل والاستيطان في فلسطين. إنه التّاريخ المتشابه، والأعمال التّهجيريّة الإحلاليّة نفسها، بل وأعمال البطش والظلم والهيمنة نفسها! لقد قامت موجات المهاجرين الأوروبيين إلى العالم الجديد، في القرن التاسع عشر، بقتل مليون إلى ثلاثة ملايين هندي أحمر بحسب بعض التقديرات. وظنّ الصّهاينة مع مناصريهم ورعاتهم أن بإمكانهم أن يفعلوا في فلسطين ما تمّ فعله في أمريكا وأستراليا، لكنهم تفاجأوا جميعًا عندما تأكّدوا أن الفلسطينيين ليسوا هنودًا حمرًا! لذا سوف تظلّ القضيّة الفلسطينيّة والفلسطينيّون شوكة في حلوقهم، ومصدرًا للاضّطراب السّياسي وعدم الاستقرار، وعائقًا أمام المطامع الاستعمارية في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أنّه يصعب إحصاء عدد المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة لأسباب عدّة لعلّ من أبرزها: وجود مستعمرات سرّية غير معلن عنها، وتعدّد الجهات المسؤولة عن إقامة المستعمرات، وتقارب الأسماء المترجمة، علاوة على تعدّد المستوطنات التي تحمل الاسم نفسه، إذ هناك ـ مثلاً ـ 4 مستوطنات تحمل اسم قرني شومرون[49].

هذا، ويمكن تقسيم فترة الاستيطان قبل العام 1948 إلى ثلاث مراحل هي:

1 ـ مرحلة ما قبل عام 1882[50]:

في عام 1695 أعدّ التاجر الدنماركي **أوليغر بولّي Oliger Poulli** خطة لتوطين اليهود في فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبّا لتبنّيها وتنفيذها. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر سعت مجموعة من السياسيين والعسكريين البريطانيين المتقاعدين، علاوة على مجموعة من الصّهاينة، إلى السّيطرة على بعض الأراضي الفلسطينيّة. من هؤلاء الثري اليهودي **موشيه مونتفيوري** Moses Montefiore الذي سافر إلى فلسطين في عام 1838، ووضع مخطّطًا لشراء الأراضي ـ كما سبق وذكرنا ـ ثم قام في العام 1855 بشراء قطعة أرض في القدس، قبل أن يُهجّر بعض يهود اليمن، ليبني لهم في عام 1857 أوّل حيّ يهودي، خارج مدينة القدس القديمة، هو حيّ مشكانوت شعنانيم الذي عُرف لاحقاً باسم «حيّ موشيه اليمني». وفي العام 1859 اشترى قطعة أرض ثانية، وبنى عليها في عام 1864 مستوطنة «موتسا

تحتيت». وبلغ عدد الأحياء اليهوديّة والمستوطنات الزّراعيّة التي بناها حتى العام 1914 نحو 31، بعد 7 زيارات إلى القدس. غير أنَّ كلّ تلك الجهود فشلت بسبب قلّة خبرة اليهود في الزّراعة، ونقص في التمويل، وعزوف اليهود أنفسهم عن الهجرة إلى فلسطين وتفضيلهم في تلك الفترة التوجّه إلى الولايات المتحدة... وكانت زوجة أحد كبار التجار البروتستانت (السيدة كلواندا مانيور) قد أرسلت في عام 1850 مجموعة من رجال الدِّين المسيحي إلى فلسطين لشراء الأرض ومن ثمّ وهبها إلى اليهود لإقامة مستوطنات عليها.

في عام 1860 قام أحد أثرياء اليهود بشراء قطعة أرض قرب طبريّا. وفي ذلك العام، وبدافع تنافس الفرنسيين مع البريطانيين، قام الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الاليانس) باستئجار 2600 دونم من الأتراك لمدّة 99 عامًا، لإقامة مدرسة زراعية بدعم من روتشيلد، لتدريب اليهود المهاجرين على الزّراعة.

أما في عام 1867 فقد نشر اليهودي الألماني **موشيه هس** كتابه «مشروع استعمار الأرض المقدّسة» الذي دعا فيه إلى تأسيس مستعمرات يهودية «**تمتد من السّويس إلى القدس، ومن ضفّتي الأردن إلى ساحل البحر الأبيض المتوسّط**».

وأما في عام 1870 فقد تأسّست في لواء القدس مستوطنة «مكفا إسرائيل» (أمل إسرائيل) الزراعية. وفي عام 1878 اشترى يهود القدس 3375 دونمًا من أراضي ملبّس العربية القريبة من مدينة يافا، وسجّلوها باسم النمساوي سلومون، لينشئوا عليها

مستوطنة «بتاح تكفا» Petah Tikva التي يعتبرها البعض أوّل المستوطنات اليهودية المنظّمة في فلسطين.

وفي عام 1880 قَدِمَ عضو البرلمان الإنكليزي **لورنس أوليفانت** Laurence Oliphant إلى فلسطين واستقرّ في طبريّا قبل أن يقترح توطين اليهود في شرق الأردن، لصعوبة استملاكهم أرض فلسطين. حينذاك دعا إلى طرد البدو، أمّا الفلاحون «فيجب تجميعهم في محميّات، كما حدث في السّابق للهنود الحمر في أمريكا، واستخدامهم كأيدٍ عاملة في المستوطنات اليهوديّة»!!

في هذه المرحلة كان يتم شراء الأراضي، أحيانًا، بواسطة أشخاص يهود وتُسجّل باسمائهم، وليس بأسماء المموّلين الأصليين من الأغنياء اليهود أو السّياسيين البريطانيين. وكان البارون دي روتشيلد، من حيث هو مموّل المشروع، يعامل المستوطنين، بواسطة وكلائه في المستوطنات، معاملة سيئة[51].

ذكرنا أن عدد اليهود في فلسطين بلغ في عام 1882 نحو 25 ألفًا؛ كان معظمهم (70٪) يقطن التّجمّعات المدنيّة؛ وبخاصّة في القدس وطبريّا وصفد. (واليوم يتجمّع نصف يهود «إسرائيل» تقريبًا في القدس وتلّ أبيب وحيفا)[52].

2 ـ مرحلة الفترة من 1882 وحتى 1919:

تُعتبر مذابح العام 1881 في روسيا (قيل إنها مفتعلة) منعطفًا مهمًّا في تاريخ هجرة اليهود من أوروبّا الشّرقيّة، حيث يُعتبر

العام 1882 التّاريخ الفعلي لبداية الاستيطان الصّهيوني في فلسطين. ولقد بدأت هذه المرحلة بهجرة مجموعة من الشبّان الرّوس المتحمّسين للعمل والإنتاج، عُرفت باسم حركة **بيلو ـ** Bilu. وكان لورنس أوليفانت قد شارك في تأسيس هذه الحركة، ونجح في ذلك العام بتهجير 170 يهودياً إلى فلسطين، حيث كان بعض اليهود الشرقيين يهاجرون إلى فلسطين بعد منحهم الجنسيّة البريطانيّة لتسهيل عملية دخولهم إلى هناك. في تلك الفترة تمّ تأسيس ثلاث مستوطنات، لكن بعض أولئك المستوطنين «عادوا إلى روسيا، وعاد آخرون إلى أمريكا، وقلّة إلى القدس، بمساعدة البعثات المسيحيّة»، بسبب عدم كفاءتهم الزّراعيّة، وضعف التّمويل، وعداء يهود فلسطين لهم[53].

في عام 1882 تمّ إنشاء ثلاث مستوطنات (ريشون لتسيون، وزخرون يعقوب، وروش ليتاح)، تبعها مستوطنتا يسود همعليه وعفرون في عام 1883، ومستوطنة جديرا في عام 1884 التي تعرّضت لخسائر فادحة قبل أن يتقدَّم **إدمون دي روتشيلد** لإنقاذها. وفي عام 1890، أُقيمت مستوطنتا رحوبوت ومشمار هارون بتمويل من روتشيلد الذي عهد إلى **منظمة ايكا** بإدارة مشاريعه، غير أنَّ تقرير هذه المنظّمة في عام 1899 أشار إلى فشل الاستيطان، لأنه «يصعب تحويل اليهود في فلسطين إلى مزارعين ومعظمهم يعيش في خمول قاتل»[54].

في عام 1893 قام البارون روتشيلد بدعم الاستيطان وتمويله. وفي «عام 1901 تأسّس «الصّندوق القومي اليهودي»

Jewish National Fund لـشـراء الأراضـي وتـوطـين المهـاجـريـن اليهود في فلسطين. وفي المؤتمر الصّهيوني السّادس (1903) تمّ الإقرار ببدء تنفيذ أوّل عملية شراء لمساحة من أرض فلسطين، حيث تمّ في بريطانيا تسجيل **شركة «الكيرن كايمت»** رسميًّا لشراء الأرض في فلسطين، حيث قامت هذه الشّركة باتّباع جميع الطّرق الممكنة لتحقيق أغراضها: الإقناع أو الإغراء أو الرشوة. تقول الشّركة إنّها اصطدمت بمقاومة الفلسطينيين وعدم تفريطهم في أرضهم، بحيث لم يكن في حوزة الصّهاينة حتى عام 1947 ـ برغم كلّ جهودهم وجهود البريطانيين ـ سوى 6.6٪ من مساحة فلسطين[55].

تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ كثيرًا من المهاجرين اليهود كانوا يأتون إلى فلسطين تحت الضّغط والإكراه. يقول **توم سيغف**: (ص. 126) إن المهاجرين لم يجيئوا، جميعًا، برضاهم؛ فالبعض كان يجيء بدوافع دينيّة أو بفعل الإيمان بالصّهيونيّة، وآخرون كانوا يأتون بفعل العدوى والإحساس بالانتماء والدِّعاية التي تتّسم «بالكذب والتّضليل»، أو بسبب الفقر والجوع والبطالة وأزمة السّكن... ولهذا كان بن غوريون يتخوّف من عدم إقبال اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. يقول: **«لآلاف السِّنين كنّا شعبًا بلا دولة، والآن ثمّة خطر أن تكون «إسرائيل» دولة بلا شعب»**. ولذا، عمد الصّهاينة إلى افتعال الحوادث التي كان يذهب ضحيّتها بعض اليهود، كما حدث في تفجير أماكن العبادة في العراق، من قبل الصّهاينة أنفسهم، على سبيل المثال، من أجل دفع اليهود قسرًا إلى الهجرة إلى فلسطين.

ومع ذلك، من الملاحظ «أنّ المشروع الصّهيوني لم يستطع استقطاب أكثر من 20٪ من مجموع يهود العالم، وحملهم على الهجرة واللحاق به»[56].

(تُقدَّر نسبة اليهود في «إسرائيل»، حاليّاً، بنحو 41٪ من يهود العالم).

تل أبيب

في عام 1881 بنى بعض اليهود اليمنيين بيوتهم خارج مدينة يافا التي تبعد عن القدس نحو 60 كلم، وعن حيفا نحو 90 كلم. وبين عامي 1886 و1887 بنى المستوطنون الأشكناز حيّ «نافيه صدق». غير أنّ التأسيس الفعلي لتل أبيب (تلّ الربيع) بدأ في 11/ 4/ 1909 بالإعلان رسميًا عن تأسيس حيّ «أحوزات بيت» شمالي مدينة يافا. وفي عام 1910 اقترح مناحيم شينكين اسم «تلّ أبيب»؛ حيث يُنسب التّأسيس إلى شخصين هما الرأسمالي مئير **ديزنغوف** الذي هاجر إلى فلسطين عام 1905، والمعماري الاشتراكي التّعاوني **عكيفا فايس** الذي وصل يافا عام 1906. أسّس ديزنغوف وفايس نقابة «أحوزات بيت» لشراء الأراضي، وبناء مدينة يهودية «نقية وطاهرة»، يسكنها عبريّون بنسبة 100٪؛ حيث خطّطوا مكان الشّارع الرئيس للمدينة، وأسموه شارع هرتزل الذي تقطعه أربعة شوارع صغيرة. واليوم يتجاوز عدد سكّان تلّ أبيب 400 ألف نسمة، وبدءًا من عام 1950 بدأت المدينة تُعرف باسم تلّ أبيب يافا Tel Aviv Yafo بعد

أن أصبحت مع أحياء يافا التّاريخيّة العريقة ضمن بلديّة واحدة، يقطنها اليوم نحو 3٪ من المسلمين العرب ونحو 0.9٪ من النّصارى العرب.

يشير المؤرّخ الإسرائيلي **إيلان بابيه** إلى أنّ نحو خمسة آلاف صهيوني (معظمهم من الهاجاناه) هاجموا يافا يوم 13/ 5/ 1948 (قبل إعلان الدّولة بيومين)، وظلّوا، ثلاثة أسابيع، يواجهون مقاومة الأهالي قبل أن يتمكّنوا ـ بوساطة بريطانية ـ من إخلاء المدينة من سكّانها البالغين نحو 50 ألف نسمة، وبعد قتل العشرات من أهلها. يقول بابيه: إنَّ يافا «تَظهر مرارًا وتكرارًا في تقارير منظمة الصّليب الأحمر كنموذج على الانتهاك الحادّ لحقوق الإنسان. إذ بعد احتلالها، بشهرين، اكتشف ممثلو المنظمة كومة من الجثث»[57].

هذا، وقد بلغ عدد المستوطنات الصّهيونيّة في فلسطين عام 1914 نحو 47 مستوطنة.

3 ـ مرحلة الانتداب البريطاني (1920 ـ 1947)[58]

في الفترة بين احتلال القوات البريطانية فلسطين عام 1918، وفرض عصبة الأمم League of Nations الانتداب البريطاني على فلسطين في تموز/ يوليو عام 1922، عمدت المنظمة الصّهيونيّة إلى تشكيل عصابة **الهاغاناه** Haganah عام 1920، لتشرع في ممارسة الإرهاب ضدّ الفلسطينيين. وفي العام 1927 انشقّ المتشدّدون بقيادة زئيف فلاديمير جابوتنسكي، وشكّلوا ذراعهم العسكريّة

بيتار Betar في عام 1935. ثمّ ورثتها إتسل المشهورة باسم **إرغون** Irgun في عام 1937. ولمّا اشتدّ التّمايز داخل إرغون انشقَّت مجموعة بقيادة إبراهام شتيرن في عام 1940 لتشكّل عصابة أصغر حجمًا وأشدّ تطرّفًا حملت اسم **ليحي** Lehi، واشتهرت باسم مؤسسها **شتيرن** .Stern ومع حلول العام 1948، كانت هذه العصابات الثلاث قد ارتكبت عددًا من المجازر التي استهدفت المدنيين الفلسطينين بغرض ترويعهم ودفعهم إلى هجر ممتلكاتهم وبيوتهم.

لقد نشطت، في هذه المرحلة، المنظّمة الصّهيونيّة، والوكالة اليهوديّة (بيكا)، واتّخذ الاستيطان طابعًا عسكريًّا، حيث ارتفع عدد المستوطنات في نهاية فترة الانتداب البريطاني إلى نحو 291 مستوطنة؛ منها 53 مستوطنة أُقيمت في الفترة بين الأعوام 1936 ـ 1939، وكان يُطلق عليها «خوما ومجدال» أيّ سياج (للحماية)، وبرج (للمراقبة) وصفًا للطّابع العسكري لتلك المستوطنات التي تزامن إنشاؤها مع نشوب ثورة عام 1936 الفلسطينية المشهورة. وكان العسكريّون البريطانيّون هم مَن يختار مواقع المستوطنات الصّهيونيّة في فلسطين. وفي أعقاب مشروع بيل لتقسيم فلسطين عام (1937) ـ الذي رفضه الفلسطينيون والعرب ـ بدأ الصّهاينة بإقامة مستوطنات في صحراء النّقب (بلغت 27 مستوطنة) استعدادًا للصّدام العسكري مع مصر في حالة حدوثه. وللسّبب عينه أقامت 12 مستوطنة على حدود الأردن، و12 مستوطنة على حدود لبنان، و8 مستوطنات على حدود مصر (إضافة إلى

مستعمرات النّقب)، و7 مستوطنات على حدود سوريا. لقد تمكّنت الحركة الصّهيونيّة، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، من امتلاك ما يزيد عن 30٪ من مجموع الأراضي الزّراعيّة في فلسطين. وقد بلغت مساحة الأراضي التي امتلكها الصّهاينة، مع نهاية فترة الانتداب، نحو 1.82 مليون دونم، وهو ما يعادل نحو 6٪ من مساحة فلسطين، البالغة نحو 27 مليون دونم، في حين كان المجموع، عند بداية الانتداب، لا يتعدّى 2٪ فقط. وعندما تمّ الإعلان عن قيام دولة «إسرائيل» في عام 1948، كان بيد الصهاينة 77٪ من مساحة فلسطين التاريخيّة، بعد طرد وتهجير معظم السُّكّان الفلسطينيين، الذين بلغ عددهم نحو 750–800 ألف نسمة. (بقي نحو 160 ألف عربي، إضافة إلى نحو 190 ألف نسمة في غزة و280 ألفًا في الضّفّة الغربيّة). أمّا عدد نازحي حرب 1967 فبلغ نحو 460 ألف فلسطيني. وكانت السُّلطات البريطانيّة، علاوة على تشجيعها للهجرة، تشجّع سرًّا تسليح اليهود لأنفسهم، في حين تحرّم ذلك على الفلسطينيين وتنزع أسلحتهم وتعاقب كلّ من يمتلك قطعة سلاح بأشدّ العقوبات التي وصلت إلى حدّ الإعدام!

لقد شهدت الأراضي الفلسطينية عدّة موجات من الهجرات الصّهيونيّة قبل عام 1948، في ما يأتي أبرزها:

- حدثت الموجة الأولى بين الأعوام 1882 ـ 1903؛ حيث هاجر بين 10 ـ 25 ألف يهودي من روسيا وبولندا ورومانيا في أعقاب حادثة اغتيال قيصر روسيا، وما تبعها من

عمليّات اضّطهاد لليهود هناك بسبب مشاركتهم في عمليّة الاغتيال. وفي هذه الفترة (عام 1894 تحديدًا) هاجر نحو 25 ألف يهودي من فرنسا نتيجة لقضية **دريفوس** (ضابط يهودي فرنسي اتُّهم بالخيانة والتّجسّس لحساب الألمان) التي أدّت إلى موجة من العداء لليهود في فرنسا.

- الموجة الثانية حدثت في الفترة الواقعة بين عام 1904 وعام 1918، حيث هاجر من روسيا أيضًا وشرق أوروبا عدد من اليهود تراوح بين 35 ـ 40 ألفًا، وبخاصة عقب وعد بلفور في عام 1917، وتسهيلات الاحتلال البريطاني لهجرة اليهود إلى فلسطين.
- حدثت الموجة الثالثة بين الأعوام 1919–1923، عقب حدوث الثورة البلشفية في روسيا، حيث بلغ عدد المهاجرين، في هذه الموجة، نحو 35 ألف مهاجر.
- أما الموجة الرابعة فتمّت بين الأعوام 1924 ـ 1932؛ حيث هاجر من بولندا ورومانيا والشرق الأوسط بين 60 ـ 79 ألف يهودي إلى فلسطين بسبب التّسهيلات البريطانيّة من جهة، وقيام الولايات المتحدة، من جهة ثانية، بسَنّ قوانين، حدّت من الهجرة إليها.
- وأما الموجة الخامسة فكانت بين الأعوام 1933 ـ 1939، حيث بلغ عدد المهاجرين من ألمانيا وأوروبا الغربية وبولندا حوالي 174 (وفي مصدر آخر 224) ألف مهاجر يهودي، ما

رفع عدد السُّكّان اليهود في فلسطين إلى أكثر من 370 ألف يهودي. وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع ثورة عام 1936 المشهورة.

* والموجة السّادسة تمّت بين الأعوام 1940 ـ 1948، حيث هاجر من وسط أوروبا والشرق الأوسط وبولندا والبلقان نحو 118 ألف يهودي.
* هذا، عدا الهجرات السِّرِّيَّة المتتالية التي قام بها اليهود الشرقيّون (السفارديم) من اليمن والمغرب والحبشة والعراق وتركيّا وإيران... إلخ.

لقد بلغت حصيلة هذه الهجرات اليهودية، إلى فلسطين، حتى العام 1948، حوالى 650 ـ 680 ألف مهاجر يهودي (31٪ من السُّكّان) بعد أن كان العدد في عام 1918 لا يتعدّى 55 ألفاً (8٪ من السُّكّان). (بلغ مجموع المهاجرين اليهود بين الأعوام 1948 ـ 1967، نحو مليون و300 ألف يهودي صهيوني).

أخيرًا، نشير إلى أنَّ مَن يُدقّق في الأمور، يُلاحظ أنَّ اصطناع دولة «إسرائيل» **تمّ بدعم ماديّ ومعنويّ من أمريكا وبريطانيا وسائر دول أوروبّا الغربيّة، وبإمدادات بشريّة،** في أغلبها، من روسيا ودول الاتحاد السوفييتي وسائر دول أوروبّا الشّرقيّة (قبل قيام الاتحاد السوفييتي وانهياره، وأيضًا عقب انهياره).

الفصل الرابع

الاستيطان الصهيوني العنصري بعد العام 1967

الفترة من عام 1948 وحتى عام 1967

بداية، نشير بإيجاز، إلى أنّه نتج من حرب عام 1948 استيلاء الصّهاينة على نحو عشرين مليون ونصف المليون دونم (77٪) من مساحة فلسطين. وقد بلغ عدد الذين هاجروا إلى «إسرائيل» في الفترة من عام 1948 وحتى عام 1958 نحو 924 ألف نسمة، وفقاً لما يأتي[59]:

عام 1948 (من 15/ 5 حتى 31/ 12): 102 ألف

1949:	239 ألفًا
1950:	169 ألفًا
1951:	174 ألفًا
1952:	23 ألفًا
1953:	10 آلاف

Riyad Nasr

1954 :	17 ألفًا
1955 :	36 ألفًا
1956 :	55 ألفًا
1957 :	71 ألفًا
1958 :	26 ألفًا

شهدت مرحلة التّهويد، في هذه الفترة، محاولة اختراق لقلب الجليل وطمس عروبته، وذلك بإنشاء ثلاث مدن في المنطقة الجبليّة التي يحتشد فيها السُّكّان العرب، لقطع التّواصل بين القرى العربيّة من جهة، وللتّوصّل إلى توازن ديموغرافي في الجليل، من جهة ثانية، وهذه المدن هي: معالوت (عام 1957) بعد مصادرة أراضٍ من ترشيحا، والنّاصرة العليا (عام 1957) بعد مصادرة أراضٍ من النّاصرة وعين ماهل والرّينة، وكرميئيل (عام 1964) بعد مصادرة أراضٍ من البعنة ودير أسد ونحف. ذلك أن الصّهاينة كانوا قد جهّزوا حملتين عسكريتين في 11/5 و 29/10 عام 1948 لاحتلال اللواء الشّمالي من فلسطين، ما أدّى إلى تقليص السُّكّان الأصليين من العرب بنسبة 56٪، وزيادة عدد سكّانه اليهود بنسبة 35٪.

وكانت مدن بيسان وطبريّا وصفد قد أُفرغت من سكّانها العرب، وحلّ مكانهم فيها سكّان يهود ورثوا «ثروة من العقارات والأراضي الزّراعية والمنشآت الاقتصاديّة وأثاث البيوت..».

كما وأُحيطت القرى العربيّة الواقعة في قلب المنطقة، من

كلّ جهة، بحزام من المستوطنات اليهوديّة. أمّا القرى الحدوديّة فقد هُدمت جميعًا واستُبدلت بمستوطنات «لتأمين الحدود». ولقد تمّ، خلال هذه الفترة، إنشاء 117 مستوطنة يهوديّة[60].

الاستيطان بعد العام 1967

بعد انتهاء حرب حزيران/يونيو عام 1967 مباشرة بدأت سلطات الاحتلال عملية طرد سكّان عرب وتدمير منازلهم والاستيلاء على أراضيهم. ففي منطقة رام الله، على سبيل المثال، نسفت قوّات الاحتلال ثلاث قرى، ودمّرتها تدميرًا شاملًا (عمواس، ويالو، وبيت نوبا)، لبناء ستّ مستوطنات مكانها (كانت مستوطنة «كفار عتسيون» أوّل مستوطنة، أقيمت في الضفة الغربية بتاريخ 25/9/1967).

وبعد أقل من شهر من احتلال العدوّ المناطق العربيّة عقب انتهاء حرب العام 1967، طرح وزير العدل الإسرائيلي، يغال آلون Yigal Allon مشروعًا، دعا فيه إلى «إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانيّة، برعاية الجيش الإسرائيلي، على امتداد غور الأردن، وحول القدس وجبل الخليل، وكذلك إلى الإقدام فورًا على بناء عدد من الأحياء السَّكنيّة اليهوديّة، شرقيّ القدس الشّرقيّة، بالإضافة إلى إعادة بناء الحيّ اليهودي في البلدة القديمة»[61].

وفي مطلع عام 1976 تمّ طرح مشروع فوخمان Fochman الذي رفضته حكومة المعراخ، ثمّ تبنّاه شارون؛ فأصبح يُعرف لاحقًا بمشروع شارون. أمّا في أواخر عام 1976 فقد طرحت

حركة غوش إيمونيم (Gush Emunim تكتّل المؤمنين)[*] مشروعًا استيطانيًّا خاصًّا بها يدعو إلى توطين مليون صهيوني في 100 موقع في مختلف أنحاء الضَّفّة، خلال عشرة أعوام. ولقد استطاع الاحتلال في الفترة من عام 1977 وحتى منتصف عام 1984 انشاء 179 مستوطنة في الضَّفّة؛ منها 31 في القدس وحولها. وفي منتصف العام 1991 وصل العدد إلى 260 مستوطنة ومركزًا، قطنها ما يزيد عن 216 ألف مستوطن؛ منهم نحو 57٪ في القدس الشّرقيّة. ومع بداية عام 2008 تمكّن الصّهاينة من زرع نحو 483 ألف مستوطِن في الضفة الغربية. وكان حزب الليكود الذي وصل إلى الحكم في عام 1977، من أشدّ مشجّعي الحركات الشّعبيّة على الاستيطان، وعلى رأسها حركة «غوش إيمونيم» العنصريّة التي فهمت انتصار العام 1967 بأنه إشارة إلهيّة بالاستيطان[63]. يقول **روغل ألفر**، وفق ما جاء في صحيفة القدس العربي (2/ 11/ 2014): «**إعطاء الإذن لبناء الهيكل في**

(*) حركة دينية قومية متطرّفة تنادي بفرض السيادة الإسرائيلية على يهودا والسّامرة وقطاع غزّة - حتى وإن كان ذلك مخالفًا لسياسة الحكومة - وقد أخذت هذه الحركة مبادئها من عقيدة الحاخام تسفي يهودا كوك. من أبرز زعمائها موشيه لفينغر وحنان بورات. وقد وصف الكاتب اليهودي دان عومر حركة غوش إمونيم بأنها «تشكّل المخزون البشري للفاشيّة اليهوديّة الجديدة» التي تفيض بالحقد العنصري ضدّ العرب، بهدف إجبارهم على ترك أراضيهم والهجرة إلى الخارج. وهذه الحركة تشكّل أخطر عقبة في وجه أيّ حكومة إسرائيلية، قد تنظر في التّخلي عن الضّفة الغربية[62].

الحرم سيتمّ... لأنّ هذه هي إرادة الله، وهذا ما سيأتي بالمخلّص، واليهود هم شعب الله المختار»..

ولقد تبيّن أن المستوطنات قد توسّعت بنسبة 42٪ في الفترة بين الأعوام 1996 - 2001، بحيث كان المستوطنون يقومون بمصادرة الأراضي القريبة من المستوطنات، ويمنعون أصحابها من الوصول إليها، فيضعون أسلاكًا شائكة حولها، ويزرعونها بالأشجار المثمرة لتعزيز وجودهم غير الشّرعي في الأراضي المسروقة. وكان ذلك كله يتم برعاية منظمّة من قِبَل 12 هيئة وثلاث وزارات حكوميّة (الإسكان والزّراعة والدّفاع)، إضافة إلى مشاركة ثلاث وزارات أخرى في التّمويل، هي وزارات الماليّة والمعارف والأديان[64].

بالرجوع إلى السِّجلّات والوثائق الرّسميّة الإسرائيليّة، وإلى مصادر أخرى حكوميّة وغير حكوميّة[65] يتبيّن أنّ الاستيطان قد تركّز في الضَّفّة الغربيّة، بعد القدس، على منطقة غور الأردن، حيث لهذه المنطقة دلالات «أمنيّة استراتيجيّة وسياسيّة كبيرة. فمن النّاحية العسكريّة، تسيطر على محاور العبور إلى الضفة الغربية... ومن النّاحية السّياسيّة، فإن الاستيطان فيها يعني ضمّها إلى «إسرائيل»... علاوة على أنَّ منطقة الغور تتميّز بمساحات واسعة من الأراضي الزّراعية، وبكميّات وافرة من المياه»، بما في ذلك مياه نهر الأردن. «كما أنَّ الطابع العام لمستعمرات الغور طابع عسكري، إذ إنّها أقيمت بصورة متراصّة... ورُبطت بشبكة إنذار متطوّرة، وأقيمت فيها آلاف الملاجئ ونقاط التّحصين».

بعد القدس وغور الأردن شهدت منطقتا بيت لحم والخليل نشاطًا استيطانيًّا ملحوظًا خلال فترة حكم «المعراخ»(*). أمّا منطقة بيت لحم فقد اعتبُرت «ظهيرة أمنيّة أساسيّة لمدينة القدس، تُشكّل إقامة المستعمرات فيها تواصلاً استيطانيًّا للقدس من ناحية الجنوب... وأمّا مدينة الخليل، فقد نشط الاستيطان فيها في نيسان/ إبريل عام 1968، تحت شعار «تجديد الاستيطان اليهودي في الخليل».

إلى جانب ذلك، أقيمت مجموعة من المستعمرات في جوار خطّ الهدنة، لتأكيد النّيّة في عدم العودة إلى حدود ما قبل حزيران/ يونيو عام 1967. هذا على صعيد الاستيطان الرّسمي. أمّا على صعيد الاستيطان غير الرّسمي الذي قادته حركة «غوش إيمونيم» منذ عام 1974 (بتشجيع رسمي طبعًا)، فقد أقيمت بموجبه مستعمرات عدّة، تركّزت في المناطق العربيّة الآهلة، وبخاصّة في منطقتَيّ نابلس ورام الله.

وفي أعقاب **زيارة السّادات** إلى «إسرائيل» في العام 1977، وبعد توقيع معاهدة الصُّلح في 26/ 3/ 1979، ظهرت خطّة وزير الزّراعة، آنذاك، أريئيل شارون، (في الأصل خطة فوخمان) التي تضمّنت نشر الاستيطان في خطّين متوازيين هما: الشّريط

(*) المعراخ كلمة تعني التّجمّع أو التحالف، وقد قام في العام 1965 أوّل تحالف بهذا الاسم بين حزب ماباي وحزب أحدوت هاعافودا، أمّا التحالف الثاني الأكثر شهرة فهو «المعراخ» الذي قام بين حزب العمل الإسرائيلي وحزب مابام في عام 1969.

السّاحلي؛ حيث يوجد نحو 75٪ من الإسرائيليين، والشّريط الشّرقي الممتدّ من الجولان شمالاً حتّى شرم الشّيخ جنوبًا (طوله 700 كلم.) وفي منطقة الخليل يقترح المشروع «إقامة مجموعة مستعمرات، يمكن ربطها بمستعمرة كريات أربع، وإقامة مجموعة أخرى في منطقة الخليل أيضًا... ما يسمح بالزّيادة السُّكّانية اليهوديّة في المستقبل». ويمنع سيطرة العرب على الأراضي اللازمة للاستيطان.

في ذلك العام (تموز/ يوليو 1977) كشف أريئيل شارون أيضًا النّقاب عن خطّة شاملة، وضعها متتياهو دروبلس لتطوير الاستيطان في يهودا والسّامرة دعت إلى توطين مليوني إسرائيلي في المناطق المحتلّة، بحلول نهاية القرن[66]. (لكن حتى العام 2015 لم يتعد عدد المستوطنين ثلاثة أرباع المليون!)

خطّة متتياهو دروبلس (1979 ـ 1983)

تُعتبر خطّة ثاني رئيس لقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس من أخطر الخطط الاستيطانيّة؛ حيث إنّها رمت إلى إقامة 12 ـ 15 مستوطنة سنويًّا، في الضّفّة الغربيّة، على أن يتمّ استيعاب 120 ـ 150 ألف مستوطِن خلال خمس سنوات. واقترحت الخطّة نموذجًا جديدًا من الاستيطان، يتمثّل في البناء الموقّت لنحو 7 ـ 20 وحدة سكنيّة فقط، توفيرًا للوقت والجهد والمال، على أن يتطوّر هذا «الوتد المغروس في الأرض» مع الزّمن إلى مستعمرة دائمة كبيرة (تضم 200 ـ 300 عائلة)، وذلك للحيلولة «بأسرع وقت» دون سيطرة العرب على الأرض،

وتمدّدهم من جهة، ولتأكيد البقاء، من جهة ثانية، على هذه الأرض «حتى أبد الآبدين»[67].

خطّة تطوير المستعمرات في يهودا والسّامرة (1983 - 1987)[68]

تشمل الخطّة المناطق الاستيطانية في المنطقة الوسطى من سلسلة جبال الضفة الغربية، على نحو يطوّق المناطق العربية الآهلة، لفصل التّجمّعات السّكنيّة العربيّة بعضها عن بعض، ومنع قيام كتل سكّانيّة عربيّة، مع ضرورة تقييد البناء العربي فيها. وتهدف الخطّة إلى تمكين الصّندوق القومي الإسرائيلي (هكيرين هكايميت ليسرائيل) من الاستيلاء على الأراضي العربيّة في الضّفة، من أجل «حماية حدود المناطق التي تمّ الاستيلاء عليها لمصلحة المستعمرات اليهوديّة»، وإلى إبقاء المجال مفتوحًا أمام تطوير مشاريع سياحيّة، في مرحلة لاحقة، مما يؤدّي إلى إيجاد فرص عمل للمستوطنين... أمّا «الحماية» فتتم عن طريق تحريج هذه المناطق وإقامة المراعي والمنتزهات فيها. ذلك أنّ الأحراج والمراعي والمنتزهات هي جزء من «برنامج للاستيلاء على الأراضي، أُعدّ بقرار من اللجنة الوزارية للاستيطان... بتاريخ 26 تموز/ يوليو عام 1981».

أمّا بالنّسبة إلى الطُّرقات فقد حدّدت الخطّة الدمج بين شبكتي الطرق في كلّ من «إسرائيل» والضّفّة الغربيّة، مع ربط كتل المستعمرات الجديدة بعضها ببعض، وفتح مناطق جديدة أمام

الاستيطان بعد تجاوز المناطق العربيّة. وتُقدَّر النّفقات الحكوميّة لتنفيذ الخطّة بـ 12 مليار شيكل في العام، أيّ ما يعادل 60٪ من مجموع كلفة الاستيطان المقدّرة. ووفقاً للخطّة، سيعمل 45٪ من المستوطنين في الصّناعة والسّياحة، و35٪ منهم في قطاع الخدمات، و59. 12٪ في التّجارة، و5. 4٪ في قطاع البناء، و3٪ في الزّراعة.

وأمّا بالنّسبة إلى الصّناعة فقد دعت الخطّة إلى إقامة 7 مناطق صناعيّة جديدة في الضّفّة بحلول عام 2010، ممّا يوجِد أكثر من 83 ألف فرصة عمل للمستوطنين، و25 ألفًا للعرب. وتتحدّث الخطّة عن ثلاثة أنواع من المناطق الصّناعية في الضّفّة الغربيّة: النّوع الأوّل عبارة عن مناطق صناعيّة ملاصقة للتّجمّعات الاستيطانيّة، تقوم بالكامل على التكنولوجيا المتطوّرة، وتهدف إلى تقليص تنقُّل المستوطنين بين المستوطنات وأماكن العمل من جهة، وإلى منع تشغيل العمّال العرب من جهة ثانية. أمّا النّوعان الثاني والثالث من الصِّناعات فسوف يوجدان في مناطق تبعد 15 ميلاً عن التّجمُّعات الاستيطانيّة الرّئيسة. وتهدف خطّة التّصنيع هذه بمجملها إلى تلبية 20٪ من مجموع حاجات «إسرائيل» الصّناعيّة.

عمليّات شراء الأراضي بعد العام 1967

في 16/ 9/ 1979 وافقت حكومة العدوّ، بالإجماع، على مشروع قرار، يسمح للأفراد والشّركات الإسرائيليّة بشراء

الأراضي في المناطق المحتلّة[69]. لكن، **ما هي حقيقة ما يُسمّى بعمليّات شراء الأراضي[70]؟**

تبدو صفقات الأراضي في الضّفة الغربيّة، ظاهريّاً، أن لا غبار عليها: فلاّحون عرب يبيعون أراضيهم بملء إرادتهم لشركات إسرائيلية مسجّلة وفقاً للقانون. لكن الواقع مختلف تماماً عن ذلك. هناك، منذ سنوات، حكم الليكود الأولى، **التجاوزات الحكوميّة**، والمخالفات التي كان يرتكبها وزير الزّراعة آنذاك، أريئيل شارون، الذي كان يُصدِر تعليمات شخصيّة منه لتسريع إتمام الصّفقات. وكانت الحكومة الإسرائيليّة تشتري، خلافًا للقوانين، أراضيَ «ملكيّتها زائفة أو غير مسجّلة».

وهناك **عمليّات الخداع والتّزوير**، حيث بيعت، في حالات عديدة، أراضٍ «من دون علم أصحابها العرب»، كما حدث ـ على سبيل المثال ـ مع محمود خير الله من القدس. حاول محمود، بمساعدة تاجر أراضٍ عربي، تسجيل جزء من أملاك العائلة في الطّابو. «وعندما اصطدمت عمليّة التّسجيل بعقبات، اقترح التّاجر على خير الله بيع الأرض (400 دونم)... ووقّع محمود تفويضًا بالـ 400 دونم لدى كاتب عدل إسرائيلي في القدس. ولدى عودته من سفره في الخارج، دُهش حين اكتشف أن ألف دونم قد نُقلت في الطّابو إلى اسم شركة «هيمنوتا». واتّضح له بعد التّدقيق أنّه أضيف إلى التّفويض، بعد توقيعه جملة «الأربعمائة دونم»، جملة «وكلّ قسم آخر..».

كما وبيعت قطعة أرض في منطقة الخليل، يملكها راتب

إبراهيم النّاظر الذي «عاد إلى الحياة بعد 17 عامًا من وفاته، بل وحاز على بطاقة هويّة بإقرار قضائي كامل، لمجرّد كونه صاحب قطعة أرض..». والأغرب من ذلك أنَّ المشتري «حاز، **خلال يوم واحد، فقط**، على قرار من المحكمة بملكيّة الأرض، مع أن الأمر يتطلّب عادة أشهرًا عدّة وأحيانًا سنوات عدّة..». بل وتشكّلت عصابات من الإسرائيليين والعرب، لتزوير بيوع الأراضي، حيث كان رئيس العصابة «يرسل أشخاصًا، يدّعون أنهم أصحاب الأرض، ويدلون ببيانات كاذبة، ممّا يجعلهم ينجحون في بيع أراضٍ ليست لهم».

ومن الخداع والتّزوير ننتقل إلى «**الإغراء**»؛ فعلى سبيل المثال، اشتكى أفراد إحدى العائلات من قرية حوسان الواقعة قرب بيت لحم، تُجارَ أراضٍ إسرائيليين قاموا بإغراء والدهم، البالغ من العمر 80 عامًا، لبيعهم مئات الدّونمات التي تخصّ العائلة، بعد نقل العجوز للعيش مع امرأة إسرائيليّة في تل أبيب؛ حيث تمّ في تلك الأثناء نقل الأرض إلى ملكيّة شركة «هيمنوتا».

ومن الإغراء إلى «**الضُّغوطات والإكراه**»: ففي 26/ 12/ 1981 اشتكى رجل عجوز من قرية عزون العتمة فقال: إن ثلاثة شبّان اقتحموا بيته، وأجبروه بالقوّة على توقيع صكّ لبيع أرضه (باستعمال بصمة الإبهام) من دون أن يدفعوا له أيّ مبلغ. وكان مقاول إسرائيلي، قبل ذلك، قد عرض عليه مبلغًا كبيرًا من المال ثمنًا لأرضه، لكنه رفض بيعها. «وكان تقدير الشُّرطة الإسرائيليّة أنَّ ذلك الحادث لم يكن الوحيد من نوعه، وأنَّ المقاول الإسرائيلي المذكور (من سُكّان مستعمرة ألكانا) متورّطٌ في حوادث أخرى،

تمّ فيها توقيع صكوك البيع بالضّغط والإكراه. . . كما أنَّ قيام شركات إسرائيليّة، لم يتم تسجيلها في سجلّ الشّركات، ببيع أراضٍ في الضّفة الغربيّة، لا تملكها. . إلى مستوطنين إسرائيليين، هو الّذي دفع إلى إعلان أنَّ مستشار الحكومة القانوني سيقوم بدراسة كلّ ما يتعلق بموضوع بيوع الأراضي في الضَّفّة».

ولقد كشفت تحقيقات، أجرتها صحيفة معاريف، عن صفقات مشبوهة للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضَّفّة **بالقوّة**، حيث تحدّثت الصّحيفة عن «شكاوى، تقدّم بها عدد من الفلسطينيين العرب من أنّهم وقّعوا وثائق بيع أراضيهم عن طريق التّهديد باستعمال القوّة، وأنّهم اضّطروا إلى بيع تلك الأراضي بأسعار زهيدة. .». ومع ذلك كلّه، تظلّ المساحة «المشتراة» محدودة جدًّا. ولقد بلغت، منذ قرار السّماح بالشّراء عام 1979 حتى أواخر عام 1982، نحو 100 ألف دونم، أيّ ما نسبته 3٪ تقريبًا من مجموع مساحة الأراضي التي تسيطر عليها «إسرائيل» في الضَّفّة الغربيّة. وبذا، يتبيّن لنا أنَّ شراء الأراضي في الضّفة الغربيّة «**بصمت وسرّية**»، هو في حقيقته، شكل من أشكال **المصادرة**. يقول **يهودا ليطاني** (هآرتس، 18/ 2/ 1977) : «يبدو أن الحكم العسكري سيصادر، في حال عدم اكتمال صفقات الشّراء في الأشهر القادمة، جزءًا من الأراضي التي تسعى «إدارة أراضي إسرائيل» لاستملاكها عن طريق «الوسطاء».

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ عائلات قرى «يطا» في منطقة الخليل، و«سالم» بالقرب من نابلس، و«دير دبوان» في

منطقة رام الله، رفضت في عام 1983 التّعويضات الماليّة التي أرادت السُّلطات أن تدفعها لها.

ذكرنا أنَّ الاستيطان اتّخذ زخمًا جديدًا مع وصول حزب الليكود إلى الحكم (عام 1977)؛ حيث تمّ التّركيز، في هذا العهد، على المناطق العربيّة التي تمتاز بكثافة سكّانيّة عالية؛ مثل جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل وأريحا، وخصوصاً القدس. وصاحَب ذلك إقامة شبكة واسعة من الطّرق العرضيّة والطّوليّة(*)، بهدف تقطيع الضَّفّة إلى مناطق معزولة تسهل السّيطرة عليها. ففي غور الأردن تمّ إقامة عدد من المستوطنات الجديدة حول مدينة أريحا. ولجأت السُّلطات الإسرائيليّة، في هذه الفترة، إلى إقامة مجموعة من المستوطنات **تحت ستار التّنقيب عن الآثار أو في داخل معسكرات الجيش** الذي سرعان ما يتخلّى عن مواقعه؛ فتظهر مكانها مستوطنات جديدة «دون أن يُثار حولها أيّ ضجيج إعلامي. . . وبهدف تقليل حجم المعارضة لاتّفاق كامب ديفيد من جهة، وعدم إثارة الرأي العالمي من جهة أخرى». بمثل هذه الأساليب كان الليكود يهدف إلى تأكيده تحقيق «أرض «إسرائيل» الكاملة» وإلى منع قيام دولة فلسطينيّة في المناطق المحتلّة، خلافًا لما تمّ الاتفاق عليه في أوسلو.

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [سورة البقرة: 100].

(*) أنفقت سلطات الاحتلال، خلال فترة حكم المعراج (1967 ـ 1977)، أكثر من ملياري ليرة على شق الطرق، وتمديد شبكات المياه والكهرباء في الأراضي المحتلة، وبخاصّة في الضفة الغربية.

وكان موشي دايان[71] قد أعلن في أيلول/ سبتمبر عام 1973 الآتي:

- غزّة لن تكون مصريّة.
- الجولان لن يكون سوريًّا.
- القدس لن تكون عربيّة.
- لن تقوم دولة فلسطينيّة.
- لن نهجر المستوطنات التي أقمناها.

وكانت خطة دايان بعد عام 67 تنطوي على شراء أراضٍ في كلّ من البرازيل وباراغواي وليبيا لنقل الفلسطينيين إلى هناك بمختلف وسائل التّرغيب والتّرهيب! ذلك أنَّ اليهود يتخوّفون من نسبة زيادة عدد السُّكّان العرب في «إسرائيل» (4.2٪) بينما هي، عند اليهود، لا تزيد عن (2.6٪)[72]. هذا علاوة على تخوّفهم من زيادة النّزوح والهجرة المعاكسة من «إسرائيل». جاء في البند 89 من قرارات المؤتمر الصّهيوني الحادي والثلاثين (عام 1987) أنَّ «إسرائيل» الصّهيونيّة «لا تستطيع أن تكون كسائر الدّول. ولتعزيز طابع «إسرائيل» الصّهيوني يجب: تعزيز التثقيف بالصّهيونيّة، ولجم النّزوح والحدّ منه..». ذلك أنَّ عدد الذين نزحوا من «إسرائيل» حتّى ذلك التّاريخ بلغ أكثر من 300 ألف نسمة[73].

أمّا اتّفاقات أوسلو[74] (عام 1993)، فقد أبقت الأمن والشؤون الخارجيّة في يد «إسرائيل»، مع سيطرة إسرائيليّة غير

مقيّدة على سياسة الاستيطان والتّوسّع. وبذلك، تكون قد اشتملت على اعتراف ضمني بشرعيّة الاستيطان في الأراضي المحتلة، حيث أعطت تلك الاتفاقات الفلسطينيين سلطة على 27٪ فقط من أراضي الضّفة الغربيّة المحتلّة. وبعد توقيع اتفاق أوسلو - 2 في أيلول/ سبتمبر عام 1995 تبيّن أنَّ هذا الاتفاق لن يعطي الفلسطينيين سلطة ذات سيادة لأنَّ الاتفاق لم يلغ الحكم العسكري، بل ستبقى «إسرائيل» هي صاحبة السّيادة الفعليّة في المناطق التي ستديرها منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بموجب عقد مع «إسرائيل» (لم تحترمه كالعادة).

الجليل

في عام 1980 وزّع الصّندوق القومي اليهودي النّصَّ الآتي بغية اجتذاب اليهود وتشجيعهم على الاستقرار في الجليل:

مناظر الجليل الطبيعية ساحرة، وجباله الشامخة جميلة. لكن أغلبية جباله حتى اليوم جرداء وتستغيث طالبة التنمية، وتصرخ طالبة المزيد من القرى للناس وللأطفال السّعداء المرحين... فلنشترك جميعًا في مشروع يهدف إلى إنشاء أماكن استيطان تقدّميّة! هيّا بنا نغزو الجليل القفر(!)(*) دعونا نستوطنه بأعداد كبيرة! دعونا نغيّر خريطة الجليل[75]!

(*) أصحاب هذه الأراضي لاجئون في مخيمات لبنان وسوريا والأردن... فلماذا لا يعودون إلى أرضهم «القفر»، ويعملون هم على تنميتها؟!

وكانت دائرة الاستيطان التّابعة للوكالة اليهوديّة قد اقترحت في منتصف عام 1974 وجوب رفع عدد السُّكّان اليهود في جبال الجليل من 62 ألفًا إلى 100 ألف بحلول عام 1980، وتلا هذه الاقتراحات إنشاء 58 مستوطنة، قبل منتصف عام 1981، بغرض عزل القرى العربيّة المجاورة بعضها عن بعض، وتقييد توسّع القرى العربيّة. وقد تمّ اختيار التّلال وقمم الجبال لإقامة هذه المستوطنات الصّغيرة، لتشكّل «مراصد» لمراقبة القرى العربيّة المحيطة بها[76].

وفي آذار عام 1976 قامت السُّلطات الإسرائيليّة العنصريّة بمصادرة آلاف الدّونمات من الأراضي العربيّة في نطاق حدود مناطق ذات أغلبية سكّانية فلسطينيّة، تحت غطاء مرسوم جديد، أطلق عليه اسم مشروع «**تطوير الجليل**»، الذي كان يهدف أساسًا إلى «**تهويد الجليل**». انتفض الفلسطينيّون العرب على هذا المشروع، ونظّموا للمرّة الأولى منذ عام 1948 احتجاجات جماعية وطنيّة ردًّا على السّياسات الإسرائيليّة في الاستمرار بمصادرة الأرض، حيث عمّ إضراب عام في 30 آذار 1976، وانطلقت مسيرات احتجاج من الجليل وحتّى النّقب، صاحبها مواجهات أسفرت عن سقوط ستة فلسطينيين، وجرح المئات واعتقالهم. وجرت إضرابات تضامنيّة في وقت واحد تقريبًا في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وفي معظم مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. حيث يُعتبر هذا اليوم حدثًا محوريًّا في الصّراع على الأرض، وقد أطلق عليه اسم «**يوم الأرض**» الفلسطيني، تميزًا له

عن يوم الأرض العالمي. ثم راح الفلسطينيّون في كلّ مكان في العالم يحيون ذكرى «يوم الأرض» في الثلاثين من آذار/مارس كلّ عام[77].

يندّد الصّحافي اليهودي **جدعون ليفي** ببناء المستوطنات، وعنصرية «إسرائيل»، والمضايقات التي يتعرّض لها الفلسطينيون للتّخلّي عن أرضهم. يقول صراحة، دون مواربة: «كنت أرى المستوطنين يقطعون أشجار الزّيتون، والجنود يسيئون معاملة النّساء الفلسطينيات عند الحواجز، وكنت على ثقة بأنَّ ما يحصل هو استثناءات، لا تُشكّل جزءًا من سياسة الحكومة... استغرق الأمر وقتًا طويلاً لمعرفة أنَّ هذه ليست استثناءات، كانت جوهر سياسة الحكومة»[78].

قطاع غزّة

عبّر زعماء حكومات «المعراخ»، مرارًا، عن نيّتهم في ضمّ قطاع غزّة إلى «إسرائيل»، مبرّرين ذلك بقولهم: «إنَّ قطاع غزّة لم يكن يومًا ما جزءًا من مصر... كما أنّ الاستيطان الإسرائيلي في القطاع لا يثير حفيظة المصريين لأنه لا ينتقص من سيادة مصر على أراضيها». وقد أقيمت أوّل نقطة للناحال (كفار دروم) في القطاع، في أواخر عام 1970. وكانت السُّلطات الإسرائيلية قد بدأت، منذ عام 1969، بمصادرة أراضي البدو في المنطقة، وأقامت حتى عام 1977 نحو 14 مستعمرة، 3 منها على خليج العقبة بحجة «تأمين حرّيّة الملاحة» هناك[79].

ومع وصول حزب الليكود (تأسّس في عام 1973 من قوى اليمين المحافظ لمنافسة حزب العمل الحاكم) إلى الحكم في عام 1977، وبعد قرار الحكومة بإخلاء مستعمرات مشارف رفح وسيناء عقب زيارة السّادات إلى «إسرائيل»، شرعت السُّلطات الإسرائيليّة في تحويل نقاط النّاحال، في قطاع غزّة، إلى مستعمرات دائمة، وإقامة مستعمرات جديدة لتقسيم القطاع وفصله عن رفح بصورة نهائيّة. غير أنَّ الصّهاينة، **لأسباب أمنيّة واقتصاديّة**، قرّروا الانسحاب من قطاع غزّة، بعد احتلال دام 38 عامًا، فتمّ تفكيك وإزالة 21 مستوطنة يقطنها 8 آلاف صهيوني. تجدر الإشارة إلى أنّ الصّهاينة يسمّون عملية الإنسحاب «فكّ ارتباط من طرف واحد»، مع إبقاء السّيطرة على الحدود والمنافذ البرّيّة والبحريّة والجوّيّة؛ وهذا يعني، في حقيقته، عمليّة إعادة انتشار يسمح بالعودة، في أيّ وقت، إلى القطاع الذي تحوّل إلى مجرّد «سجن كبير»، على حدّ قول د. محسن صالح.

يقول د. صالح[80] بأنّ فكرة الفصل أحاديّ الجانب قامت على أساس أن تفرض «إسرائيل» الشّكل النهائيّ لحدودها وللتّسوية، بالمحافظة على أكبر مساحة من الأرض، والتّخلّص من أكبر قدر من الفلسطينيين. ففي 18/ 12/ 2003 أعلن شارون تبنّيه للفكرة، وبعد شهرين قدّم خطّته للفصل متضمّنة الانسحاب من قطاع غزّة. ثم بدأ الانسحاب الفعلي من القطاع في منتصف شهر آب/ أغسطس 2005، وتمّ إنهاؤه في 11/ 9/ 2005. لقد حوّلت انتفاضة الأقصى احتلال قطاع غزّة (بالذّات) إلى عبءٍ أمنيّ واقتصاديّ كبير؛ حيث كانت حماية نحو ثمانية آلاف مستوطِن في

القطاع عمليّة مكلفة ومرهقة، تستدعي نشر آلاف الجنود لحماية البؤر الاستيطانيّة وسط بحر من مليون و400 ألف فلسطيني، وبالتّالي، الاضّطرار إلى «الانسحاب».

هضبة الجولان

أجمع قادة «المعراخ» على «عدم الانسحاب من هضبة الجولان المحتلّة، حتى لو تمّ التوصّل إلى تسوية إقليميّة مع سوريا». ذلك أنّ عدم التّنازل عن الجولان «لا يشكّل مشكلة ديموغرافيّة... حيث عدد العرب لا يتجاوز 10 آلاف»، علاوة على أنّ له أهمّيّة مائيّة كبيرة، وأنّ السّيطرة عليه تعني السّيطرة على وادي الحولة وغور الأردن وشمال فلسطين. لذا، شرعت «إسرائيل» منذ عام 1967 في شقّ شبكة واسعة من الطّرق في الجولان، وتمّ التخطيط في عهد «المعراخ» لإقامة 25 مستعمرة (في مرجع آخر 26)، كانت «ميروم هغولان» أوّلها (أنشئت بتاريخ 16/ 7/ 1967). ومنذ البداية اتّسمت مستعمرات الجولان بالطّابع العسكري؛ من حيث المواقع والتّحصينات. وفي أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبرعام 1973 زادت الحكومات الإسرائيلية من تحصين هذه المستعمرات وتسليحها.

فبعد الانسحاب من سيناء، ولطمأنة المستوطنين في الهضبة، بدأت لجنة مستعمرات الجولان والشّمال بجمع تواقيع، تطالب «بضمّ الجولان بصورة رسميّة إلى إسرائيل». لكن القانون لم يتم

إقراره في تلك المرحلة لعدم ملاءمة الظّروف لإقراره، لأنَّه قد يزيد من عزلة «إسرائيل» «من دون مبرّر، لأنَّ الكلّ متّفق على ضمّ الجولان، ولا حاجة إلى «قانون شكلي» في الوقت الراهن»[81]. بعد ذلك جاء الضمّ الرّسمي لمرتفعات الجولان إلى «إسرائيل» في 14/ 12/ 1981.

الفصل الخامس

معاناة القدس والخليل

القدس

في عام 1948 احتلّ الصّهاينة غربي القدس، وقاموا بطرد 60 ألفًا من سكّانها العرب. وعقب حرب حزيران مباشرة، أعلنت السُّلطات الإسرائيلية في 27/ 6/ 1967 توحيد شطريّ القدس، الغربيّ والشّرقيّ، تحت «الإدارة الإسرائيليّة»، وشرعت في تهويد المدينة، وتغيير معالمها الدِّينيّة والتّاريخيّة، وطابعها العربي. وفي 28/ 6/ 1967 أصدرت حكومة ليفي إشكول Levi Eshkol قرار ضمّ القدس إلى الدّولة الصّهيونيّة. و في 30/ 7/ 1980 اتّخذ الكنيست الإسرائيلي قرارًا بإعلان القدس عاصمة أبديّة موحّدة للكيان المغتصب، برغم عدم الاعتراف الدّولي بشرعية هذا الإجراء. وقد اعتمدت «إسرائيل» سياسة الخطوات التّدريجيّة المتتابعة في سيطرتها على القدس، تحت غطاء التّسوية والمفاوضات، بل وتمديد جولات المفاوضات! فأهميّة القدس ـ من حيث موقعها ـ أنّها تقسم الضّفّة الغربيّة قسمين... كما أنّ

إحاطة المدينة بطوقين من المستوطنات تسهم في عزلها وسلخها نهائيًا عن باقي أراضي الضّفّة الغربيّة[82].

لقد بدأت السُّلطات الإسرائيليّة في النّصف الثّاني من عام 1967 بإنشاء «الحيّ اليهودي» داخل البلدة القديمة على مساحة مقدارها 116 دونمًا (بين الحائط الغربي للمسجد الأقصى ودير اللاتين)، بعد أن أخلت أربعة أحياء عربيّة رئيسة في الجانب الجنوبي من البلدة القديمة، هي: حيّ الشّرف، وباب السّلسلة، وحيّ الباشورة، وحيّ المغاربة (الذي جرى تدمير منازله البالغة 135 منزلاً مقابل حائط البراق في 11/ 6/ 1967). ثم شرعت في هدم العقارات والأبنية في هذه الأحياء؛ فهُدم 660 منزلاً وصودر 600 منزل آخر، وأُجلي بالقوّة 6500 عربي. ولقد فشلت جميع محاولات العرب لاسترداد بيوتهم، وخسرت قضاياهم في المحاكم الإسرائيليّة. فمنذ عام 1968، بدأت «إسرائيل» بمحاولات عزل القدس عن محيطها العربي؛ فأنشأت حولها طوقًا من 11 حيًّا يهوديًّا، أتبعته بطوق آخر، من 17 مستعمرة[83].

* ففي 30/ 6/ 1979، استولت سلطات الاحتلال على 100 ألف دونم تقريبًا من أراضي سُكّان سلوان الزّراعية الواقعة إلى الجنوب الشّرقي من القدس (بين القدس وأريحا والبحر الميّت).
* وفي 30/ 7/ 1980 صدر قانون القدس الذي يعتبر القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل (كما أشرنا)، فتمّ العمل على استكمال الطّوق المحيط بالقسم العربي من المدينة، بإضافة

مستوطنات ضمن نطاق ما يُسمّى بـ «القدس الكبرى»، علاوة على إقامة أحياء جديدة في محيط البلدة القديمة.

* وفي عام 1980 تعرّضت الأراضي الخاصّة التي يملكها العرب في القدس للمصادرة، بصورة روتينيّة، من أجل بناء دور سكنيّة كبيرة للإسرائيليين؛ حيث تمّ وضع اليدّ على 4400 دونم، ما أثار انتقادات في الأمم المتحدة[84].
* أمّا في 19/ 2/ 1981، فقد تمّ الاستيلاء على 11 ألف دونم من أراضي قريتي أبو ديس والعيزريّة، بالقرب من القدس. وبعد عامين تقريبًا تمّت مصادرة 2000 دونم مزروعة بالزّيتون والتّفّاح والعنب من أراضي بيت حنينا، شمالي القدس، بحجّة شقّ طريق جديد (رقم 4) بديلاً من طريق تل أبيب ـ القدس.
* وعلى الرغم من السرّيّة التي تحيط بمشاريع الاستيطان عمومًا، واستيطان القدس خصوصًا، فقد بدأت الصّحف الإسرائيلية تكشف عن خطّة لتطوير القدس، عبر تطويقها بالمزيد من المستوطنات، منذ نيسان/ إبريل عام 1983. حيث تبيّن أنّ الخطّة تتضمّن إقامة 15 مستوطنة جديدة في منطقة القدس، خلال عامين، «لمنع استيلاء أوساط عربيّة على أراضي الدّولة المحيطة بالقدس»، وتستوعب نحو 750 ألف نسمة بعد سبعة أعوام، ومليون نسمة تقريبًا بحلول عام 2010. وتتضمّن الخطّة شقّ عدد من الطّرق المركزيّة المهمّة، وفي مقدّمها الطّريق السّريع الذي سيربط القدس بتل أبيب

وفق أقصر مسافة. وهناك طريق آخر سوف يربط القدس بالخليل وبئرالسّبع[85].

* في عام 1984، حذّر دروبلس من أنَّ العرب يتوسّعون حول القدس كـ «السّرطان»، ما يهدّد بخنق المدينة من جهاتها الثلاث، وقال إنه يجب مضاعفة عدد السُّكّان اليهود في منطقة القدس الكبرى خلال 25 عامًا، برفعه من 330 ألفًا إلى ما يقارب 750 ألفًا. وفي أوائل شباط / فبراير عام 1984، نشرت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهوديّة خطّة استيطانيّة للمنطقة حتى عام 2010، بحيث سيُبنى بموجبها ـ في المرحلة الأولى الممتدّة حتّى سنة 1987 ـ 14 مستوطنة، تصل إلى 27 مستوطنة في المرحلة النّهائيّة التي تمتدّ حتّى سنة 2010[86].

* وفي أواسط عام 1992 قال شارون: «لقد وضعنا لأنفسنا هدفًا ألاّ نترك حيًّا واحدًا في القدس الشّرقيّة بلا يهود. وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يضمن مدينة موحّدة تحت السّيادة الإسرائيليّة». في تلك الفترة نفسها أوضح رابين: «إنَّ القدس الموحّدة تحت السّيادة الإسرائيليّة ستبقى عاصمتنا إلى الأبد. فبالنّسبة إلينا هي قلب الشّعب اليهودي وروحه»[87].

أورد غسّان دوعر في كتابه «المستوطنون الصّهاينة في الضّفّة الغربيّة» (ص 190) جدولاً لخّص فيه الجرائم والاعتداءات الإرهابيّة التي ارتكبها المستوطنون، عمومًا، من عام 1980 وحتّى

نهاية عام 1984، التي تصل في مجموعها إلى 1919، منها 735 اعتداءً على الأشخاص، و1184 اعتداءً على الممتلكات. أمّا نصيب القدس من الاعتداءات فكان كبيرًا. إذ بعد استيلاء جيش الاحتلال على المسجد الأقصى يوم 7/ 6/ 1967، قام الحاخام شلومو غورين، بصحبة خمسين مستوطنًا بالصّلاة في ساحة الحرم، تبعها جملة من الممارسات الإرهابيّة، من أبرزها[88]:

* في أواخر عام 1967، تعرّضت كنيسة القيامة لسرقة تاج السّيدة العذراء.

* في 21/ 8/ 1969، أشعل أحد المستوطنين النّار في المسجد الأقصى.

* في عام 1970، حطّم مستوطنون قناديل الزّيت والشّموع فوق القبر المقدّس في كنيسة القيامة.

* في عام 1973، حاول ثلاثة مستوطنين سرقة إكليل رأس تمثال السّيِّدة العذراء، واعتدوا بالضّرب على راهب في كنيسة القيامة. كما تعرّض المطران فاسيلوس، الرّجل الثّاني في البطريركيّة الأرثوذكسيّة للرّوم في القدس، للضّرب المبرح.

* في عام 1973، صلّى عدد من الحاخامات وأعضاء الكنيست داخل ساحات المسجد الأقصى.

* في عام 1981، حاول المستوطنون فتح سرداب أمام حائط البراق.

* في عام 1982، حاولت حركة كاخ الإرهابيّة نسف قبّة الصّخرة.
* وفي 11/ 4/ 1982، اقتحم المستوطن ألان هاري غودمان، المولود في نيويورك، باحة المسجد الأقصى، وقتل حارس الحرم الحاج محمد صالح اليماني (65 عامًا)، ثم راح يطلق النّار على المصلّين داخل المسجد. وحين اندفعت الجماهير من داخل البلدة القديمة إلى المسجد الأقصى تلبية لنداء المؤذنين عبر مكبِّرات الصّوت، بدأ الجنود يطلقون النّار عليهم، ما أدّى إلى إصابة عدد كبير منهم واستشهاد الشّاب جهاد إبراهيم بدر (21 عامًا).
* في عام 1983، انفجرت عبوة ناسفة عند مدخل الكنيسة اليونانيّة الأرثوذكسيّة أدّت إلى إصابة راهبة بجراح.
* في عام 1984، تكرّرت محاولة نسف المسجد الأقصى.
* لقد بلغ عدد محاولات إحراق المسجد الأقصى وتدميره حتى اليوم تسع محاولات، لعلّ أخطرها المحاولة السّابعة التي قام بها يهودا عتصيون في نيسان/ إبريل عام 1984، التي كشفها مجموعة من الطيّارين، وكانت تستهدف تدمير المسجد الأقصى باستخدام الطّائرات الحربيّة والأسلحة المتطوّرة.
* وفي 10/ 3/ 1988، أقدم المستوطنون على شنق الطّفل خميس نمر، بعد أن اختطفوه من مدينة القدس.
* وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1990، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة، أوقعت أكثر من 20 شهيدًا داخل المسجد

الأقصى. وكان المستوطن عامي بوبر، عضو حركة كاخ، قد أطلق في ذلك العام نفسه (20/ 5/ 1990) النّار باتجاه عدد من العمّال الفلسطينيين في مستعمرة ريشون لتسيون فقتل ثمانية منهم وجرح 11 عاملاً...

انتفاضة الأقصى[89]

كلّ هذه الاعتداءات وغيرها أدّت إلى قيام الفلسطينيين بثلاث انتفاضات حتى اليوم. ففي 28/ 9/ 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى التي استمرّت حتى 8/ 2/ 2005. وكانت الشّرارة دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون مع حرّاسه إلى باحة المسجد الأقصى، حيث سقط آنذاك 7 شهداء وأصيب 13 جنديًّا إسرائيليًّا. أمّا حصيلة هذه الانتفاضة فيمكن إيجازها في الآتي:

- استشهاد 4412 (في مرجع آخر: 4242)، بينهم 793 طفلاً وجرح نحو 48322 فلسطينيًّا.
- قتل 334 إسرائيليًّا و735 مستوطنًا، وعطب 50 دبّابة من نوع ميركافا.
- حوصر عرفات في مقرّه في رام الله لنحو سنتين ونصف، وتوقّف عن الحديث عن السّلام وبدأ يتحدّث عن انسحاب الاحتلال.
- تصفية نخبة من القادة الفلسطينيين وفي مقدّمهم ياسرعرفات وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وأبو علي مصطفى وصلاح شحادة و...

- بناء الجدار العازل في الضّفّة الغربيّة، والانسحاب من غزة.
- اغتيال وزير السّياحة الإسرائيلي، وتحطيم أسطورة الجيش الذي لا يُقهر في معركة جنين التي قُتل في أثنائها 58 جنديًّا إسرائيليًّا، وجرح 142.
- عانى الكيان الصّهيوني تدهورًا في وضعه الاقتصادي، علاوة على تدهور وضعه الأمني، فانحسرت السّياحة، وأخذ «عشرات الآلاف من اليهود يحزمون حقائبهم ويغادرون الكيان الصّهيوني إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأظهرت استطلاعات الرأي العام **أنّ أكثر من 25٪ من اليهود في فلسطين يفكرون جدّيًا في المغادرة وترك البلاد**».

انتفاضة القدس[90]

في مطلع شهر تشرين أول/ أكتوبر عام 2015 تفجّرت انتفاضة القدس التي مهّد لها مسلسل التّهويد الذي يهدف إلى ضمان التّفوّق العددي لليهود وإعطاء المدينة طابعًا يهوديًّا، يطمس طابعها العربي، إضافة إلى السّيطرة على المسجد الأقصى تمهيدًا لبناء «المعبد»، وذلك عن طريق الاستمرار في البناء الاستيطاني وهدم منازل المقدسيين وسحب بطاقات الهوية الزرقاء (الإقامة الدائمة)... وسط عجز السُّلطة الفلسطينيّة وتقصيرها من جهة، وغياب أي خطّة عربيّة أو إسلاميّة لدعم القدس والأقصى والمقدسيين من جهة ثانية. إذ وصل عدد الهويات التي تم سحبها بين الأعوام 1967 و 2013 إلى 14309 بطاقات.

لقد شكّلت عملية «بيت فوريك» في 1/ 10/ 2015 أولى عمليّات الانتفاضة؛ حيث قام مقاومون بقتل مستوطنين اثنين، قرب مستوطنة «إيتمار» في منطقة نابلس. ثم تبعتها عمليّتا الشّهيد مهنّد الحلبي في 3/ 10، والشّهيد فادي علوان في 4/ 10 اللتين أبرزتا جيلًا جديدًا يسعى لكسر منظومة الاحتلال (نصف منفذي العمليّات ممّن تقلّ أعمارهم عن العشرين عامًا). إذ قام الشّاب مهنّد الحلبي في 3/ 10/ 2015 بطعن مستوطن في القدس والاستيلاء على سلاحه، ومن ثمّ إطلاق النّار ما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة 3 صهاينة بجروح. ثمّ تتابعت عمليّات الطّعن والدّهس حتّى سُمِّيت هذه الانتفاضة (الثالثة) **بانتفاضة السّكاكين**. وقد ردّ الصّهاينة بالإعدامات الميدانيّة للفلسطينيين؛ حيث استنكر العالم وبعض اليهود ما أسموه بإعدامات الشّوارع الظّالمة. إذ تمّ في 17/ 10/ 2015 تصوير فيديو، يُظهر جنديًّا إسرائيليًّا وهو يضع سكّيناً إلى جانب جثة شاب فلسطيني بعد قتله، للإدعاء بأنّهم قتلوه لأنّه كان يحاول طعن أحدهم! ولقد شكّلت الشّريحة العمريّة من سن 12 حتى 28 نحو 80٪ من مجمل منفّذي العمليّات، ما دفع الاحتلال إلى نشر 3000 عنصر من الشّرطة وحرس الحدود في أحياء القدس، وفرض غرامات على راشقي الحجارة، تصل إلى 3 آلاف دولار، مع السّماح للشُّرطة بإطلاق النّار بشكل مباشر، وتفجير منازل منفّذي العمليّات. واليوم، نسمع عن تشريعات لاعتقال أهل منفّذ العمليّة وأقاربه، علاوة على الإهانات والمضايقات التي تشمل التّفتيش المتكرّر لمنزل العائلة وتخريب الأثاث... إلخ.

في إحصاء رسمي صادر عن «الرّابطة الإسرائيلية لعلاج الصّدمات النّفسيّة» أظهر أنَّ 8 آلاف إسرائيلي (بينهم 1500 في القدس وحدها) أصيبوا بالصّدمة النّفسيّة والخوف الشّديد خلال أشهر الانتفاضة الثلاثة خلال عام 2015، كما كشفت هذه الإحصائيّة بأنَّ مقابل كل قتيل أو مُصاب في صفوف الاحتلال هناك 27 إصابة بالصّدمة والهلع بحاجة إلى علاج. «ومن المفارقات التي ذكرها التّقرير، أنَّ عددًا كبيرًا من هذه الإصابات وقعت بعد مشاهدة العمليّات على التّلفاز، ولم يكن المصابون موجودين في أماكن العمليّات»(*). وفي استطلاع نشرته صحيفتا معاريف وجيروزاليم بوست في 6/ 12/ 2015 تبيّن أنَّ 77٪ من المستطلعة آراؤهم يشعرون بانعدام الأمن. في حين أثبت استطلاع آخر أجري في 18/ 5/ 2015 أنَّ 50٪ من الجمهور الإسرائيلي يوافقون على تقسيم القدس، وإعطاء الأحياء العربيّة للسُّلطة الفلسطينيّة. كما شهدت القدس في عام 2014 هجرة سلبية، بلغت 6740؛ حيث انتقل إلى المدينة 10351 شخصًا في حين تركها 17091 معظمهم من الشّباب (اليهود).

لقد أثبتت هذه الانتفاضة استحالة الأمن في ظلّ الاحتلال. لكن مما يؤسف له رؤية بعض الدّول العربيّة في هذه الظّروف،

(*) عقب إحدى العمليّات الفدائيّة، ظهرت امرأة إسرائيليّة على شاشة التّلفاز وهي تصرخ بشكل هستيري: «ماذا يريد الفلسطينيّون منّا؟ ماذا يريدون؟ هل يريدون تهجيرنا من بلادنا؟!» لكن، متى وكيف أصبحت هذه بلادكم؟ **وأين بلاد الفلسطينيّين إذن؟! دلّونا عليها!!**

وهي تتقارب مع العدوّ الصّهيوني، وسط كل هذه التّضحيات التي يقودها جيل جديد من المقاومين الذين كسروا حاجز الخوف. إذ إنَّ القمّة العربيّة التي انعقدت في 28 ـ 29/ 3/ 2015 في شرم الشّيخ بمصر اختُتمت بإعلان شرم الشّيخ الذي «جاء خلوًّا من أيّ إشارة إلى فلسطين». وكشفت الإذاعة العبريّة في أيار/ مايو عام 2015 عن لقاء في عمّان جمع مسؤولين عربًا من دول، «لا تقيم علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل» بمسؤولين إسرائيليين بمشاركة دبلوماسيين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي 13/ 9/ 2015 اجتمع وزراء خارجيّة الدّول العربيّة في القاهرة، في اليوم الذي اقتحمت فيه قوّات الاحتلال المسجد الأقصى فجرًا قبل الاجتماع، ووصلت قوّاتها إلى منبر صلاح الدّين. حينذاك صدر بيان وزراء الخارجية الذي جاء فيه: «نشجب بشدّة هذا التّجرّؤ الإسرائيلي على المسجد الأقصى، ونشدّد على ضرورة التّصدّي لمثل هذه الأعمال العدوانيّة بكلّ الطّرق المتوافقة مع القانون الدّولي وآليّات العدالة الدّولية..». لكن الشّجب الشّديد كان سقف الموقف الذي تصدّت به الدّول العربيّة لهذه الأعمال العدوانيّة، وردعت فيه الاحتلال. أمّا مصر فقد ردّت «بدعم الحصار الإسرائيلي على غزّة، وتشديده عبر إغراق الأنفاق بالمياه من جهة والتقشّف في فتح معبر رفح من جهة ثانية، ليكابد الفلسطينيون على مدار العام معاناة الانتظار على المعبر». وتوّج الرّئيس المصري حملة «التّصدّي والرّدع» لإسرائيل بتصريح لأسوشيتد برس في 26/ 9/ 2015، على هامش الدّورة السّبعين للأمم المتحدة، **حول ضرورة «توسيع السّلام،**

ليشمل دولاً عربيّة أخرى». لكن مهما تآلفت «إسرائيل» مع بعض الأنظمة السّياسيّة، فإنّها سوف تظلّ ملفوظة على المستوى الشّعبي «الذي لا يراها سوى كيان غاصب لأرض فلسطين والأراضي العربيّة الأخرى». وهنا لا بدّ لنا من الإشارة إلى أنّنا قبل أن نوجّه اللوم إلى الدّول العربيّة (والإسلاميّة) المتقاعسة عن نصرة الفلسطينيين، بل والمتسابقة إلى التّطبيع المجّاني مع «إسرائيل»، علينا أن نشير ـ بكل أسف ـ إلى أنّ السّلطة الفلسطينيّة تبدو، حتى اليوم، غير معنيّة بالوقوف وراء الحراك الشّعبي ودعمه، «وتزداد تمسّكًا بالتّنسيق الأمني مع الاحتلال لضمان بقائها، فيما تتلاحق وعودها بمقاضاة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدّولية من دون أيّ اتجاه إلى تفعيل هذا المسار». بل وتفاخر «بالتّعاون المثمر (مع الاحتلال) الذي أدّى إلى إحباط عمليّات فدائيّة أقرّ ماجد فرج رئيس جهاز مخابرات السُّلطة، بأنّها تجاوزت 200 عمليّة»، برغم التّهديد أحيانًا بوقف التّنسيق الأمني مع الاحتلال! نشير كذلك إلى أنّ دعم الانتفاضة من قِبَل الشّعب الفلسطيني عمومًا دعا حتّى شبيبة فتح إلى إصدار بيان، يعبّرون فيه عن استمرارهم في دعم الانتفاضة، بل ووصل الأمر ببعض قيادات حركة فتح نفسها إلى «**وصف التّنسيق الأمني بأنّه جريمة وأنّ الواقع تجاوز مرحلة التّنسيق**».

لقد شهدت هذه الانتفاضة حتى نهاية العام 2016 عشرات الاقتحامات للمسجد الأقصى (اقتحم الأقصى في عام 2015 نحو 10766 مستوطنًا وجنديًّا إسرائيليًّا)، وبدأ الصّهاينة ينادون بـ **يهودية**

الدّولة، وما تنطوي عليه من عنصريّة ونوايا خبيثة لترحيل ما تبقّى من الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم. كما شهدت هذه الانتفاضة إحراق أحد المستوطنين لعائلة الدّوابشة داخل منزلهم في 31/ 7/ 2015، التي أدّت إلى استشهاد الرّضيع عليّ، ومن ثمّ توفي أبواه في المستشفى، كما سبق وذكرنا.

كما وشهد العام 2016 خمسة اعتداءات على المسجد الأقصى، وكان العام 2015 قد شهد عشرات الاعتداءات التي منها على سبيل المثال:

- في 26/ 7/ 2015 اقتحمت قوّات الاحتلال (323 مستوطنًا وعنصرًا أمنيًّا) الأقصى، وحاصرت المصلّى القبلي، وأطلقت قنابل الصّوت بداخله. كما أخرجت حرّاس الأقصى من المسجد، ومنعت موظّفي الأوقاف من دخوله.
- وفي 8/ 9/ 2015 أصدر وزير جيش الاحتلال موشيه يعلون قرارًا اتّهم فيه المرابطين والمرابطات بـ «التّورّط في تحريض خطير ضدّ السيّاح والزّائرين في جبل المعبد، الأمر الذي يؤدّي إلى العنف وتهديد الحياة».
- وفي 15/ 9/ 2015 اقتحمت قوّات الاحتلال الأقصى مدجّجة بالسّلاح، ووصلت إلى المحراب ومنبر نور الدِّين زنكي (منبر صلاح الدّين)، وهي تطلق قنابل الصّوت والغاز والرّصاص المطّاطي على المعتكفين داخله.
- في 14/ 10/ 2015 صادقت محكمة الاحتلال المركزيّة في

القدس على انتقال صلاحيّة إدارة القصور الأمويّة جنوب الأقصى إلى جمعيّة «العاد» الاستيطانيّة.

- وفي 15/ 12/ 2015 قامت شرطة الاحتلال بالسّماح ليهودا عتصيون، مخطّط ومهندس تفجير قبّة الصّخرة، باقتحام الأقصى (بعد أن أبطلت محكمة الاحتلال المركزيّة قرار محكمة الصُّلح بإبعاده عن المسجد)، بذريعة أنّه «بإمكان اليهود أن يرفعوا أيديهم إلى السّماء في أثناء وجودهم في الأقصى».

وكانت القدس ـ كما سائر أنحاء الضّفة الغربيّة ـ قد شهدت في تلك السّنة (مثل السّنوات التي قبلها وبعدها) عشرات المصادرات للأراضي والمباني. فعلى سبيل المثال:

- في 18/ 3/ 2015 احتلّت جمعيّة «العاد» مبنى مكوّنًا من أربع شقق، تعود لمقدسيين.
- وفي شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين أول/ أكتوبر عام 2015 سطت جمعيّة «عطيرت كوهنيم» على المزيد من بيوت المقدسيين، ووزعت قرارات إخلاء لأربع عائلات مقدسيّة، تسكن عقبة الخالدية قرب المسجد الأقصى.

ومع ذلك، ففي عام 2014، قال 77٪ من الإسرائيليين أنّهم يشعرون بانعدام الأمن، وقال 25٪ أنّهم يشعرون بانعدام تام للأمن. واليوم (عام 2015) يشكّل الفلسطينيون 37٪ فقط من سكّان القدس.

أمّا في ما يتعلق **بسياسة مضايقة المسيحيين في القدس** ودفعهم إلى مغادرة المدينة، فقد نتج منها تقليص عدد المسيحيين

إلى نحو 12 ألفًا في أواخر عام 2014، بعد أن كان عددهم حوالى 60 ألفًا في عام 1979. لقد عمد الاحتلال إلى إغلاق العديد من المحالّ التّجاريّة، وإحراق الكنائس؛ ومنها «كنيسة الخبز والسّمك» التابعة للكنيسة الكاثوليكية التي أحرقت في 18/ 6/ 2015، فيما عُثر في المكان على عبارات، خُطّت بالعبريّة، تدعو إلى «القضاء على الوثنيين». وقد صرّح زعيم منظمة «لاهافا» الإرهابيّة بنتسي جوبشتاين في القدس في آب/ أغسطس عام 2015 عن تأييده لإحراق الكنائس، على اعتبار أنّ الأمر «وارد في التّوراة». وفي كانون أول/ ديسمبر عام 2015 دعا إلى حظر الاحتفال بأعياد الميلاد واصفًا العرب المسيحيين في «إسرائيل» بأنهم «**مصّاصو دماء**» وأنّه يتوجّب طردهم من البلاد.

(راجع نهاية الخلاصة، آخر هذا الكتاب (ص 162)، للتّحقّق من هويّة مصّاصي الدّماء الحقيقيّين!)

انتفاضة أطفال الحجارة[91]

أمّا الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى التي اشتهرت بانتفاضة الحجارة، فقد بدأت في يوم 9/ 12/ 1987 في جباليا (قطاع غزّة) قبل أن تنتشر في جميع أنحاء الضّفّة الغربيّة والقطاع، وذلك على إثر قيام أحد المستوطنين، في اليوم السّابق، بدهس 4 عمّال فلسطينيين وجرح ثمانية آخرين على حاجز إريز شمال قطاع غزّة. في تلك الفترة كان رئيس الوزراء الإسرائيلي هو إسحاق رابين الذي قال: «سنكسر أيديهم وأرجلهم لو توجّب ذلك».

وبالفعل، صوّر أحد الصّحافيين، بعد ذلك بأيام، جنديًّا إسرائيليًّا وهو يحاول كسر عظام شاب فلسطيني في البرّيّة، ما أثار موجة من الاستنكار في العالم.

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً . . . . .﴾ [سورة البقرة: 74].

ولقد هدأت هذه الانتفاضة في عام 1991، وتوقّفت نهائيًّا في الرّبع الأخير من عام 1993 عقب اتفاقيّة أوسلو. شارك في هذه الانتفاضة، التي استمرّت ستّ سنوات، عرب عام 1948، وأنشأ أحمد ياسين خلالها **منظّمة حماس** في 14/ 12/ 1987، وقد استشهد خلال هذه الانتفاضة نحو 1162 (وفي مرجع آخر 1300) فلسطينيًّا منهم 241 طفلاً، واعتُقل نحو 60 ألفًا. (استُحدثت سجون جديدة من أجل ذلك). أمّا خسائر الصّهاينة فبلغت 160 قتيلاً، منهم 5 أطفال، حيث نفّذت حماس في عام 1993 وحده نحو 138 عمليّة خسر الكيان الإسرائيلي فيها 79 قتيلاً و220 جريحًا.

الخليل

بدأ إرهاب المستوطنين في مدينة الخليل منذ الأيّام الأولى للاحتلال؛ حيث وضعوا، نصب أعينهم، تحويل الحرم الإبراهيمي إلى كنيس. ففي 9/ 6/ 1967، توجّهت أوّل مجموعة استيطانيّة إلى المدينة، ورفعت العلم الإسرائيلي على الحرم الإبراهيمي، ومنعت الصّلاة فيه. بعد ذلك أقدم بعض

المستوطنين الأوائل في كريات أربع على انتزاع غطاء مقام النّبي إبراهيم، ووضع غطاء جديد مكانه، يحمل نجمة داود، الأمر الذي أثار موجة من الغليان الشّعبي في أوساط الفلسطينيين، تطوّر إلى اشتباك مع المستوطنين، سقط نتيجته عدد من الجرحى من الطّرفين.

كان الحيّ اليهودي في الخليل قد أُقيم بصورة غير رسميّة في شهر نيسان/ إبريل عام 1968، عندما قَدِم أوائل المستوطنين بقيادة الحاخام المجرم **موشيه ليفنغر** إلى شرقيّ مدينة الخليل بتاريخ 12/ 4/ 1968، وأقاموا في فندق «بارك» بحجّة أنّهم من السيّاح الأجانب. ثمّ مكثوا في المكان بحماية الحكم العسكري، قبل أن ينتقلوا في 18/ 4/ 1968 إلى بعض المباني التي يُشرف عليها الحكم العسكري في الخليل، ويصبح عددهم نحو 400 مستوطن. تجدر الإشارة إلى أن ليفنغر هو الذي قتل المواطن كايد صلاح فحُكم عليه بالسّجن لمدة شهرين فقط! كما ونشير هنا إلى أنّ «كلّ مستوطن يقطن وسط الخليل يُكلّف مبلغ 250 ألف دولار سنويًّا، مقابل الحراسة فقط، أيّ ما يعادل نحو أكثر من 20 ألف دولار شهريّاً»[92].

في 16/ 6/ 1968 صادقت الحكومة على إقامة مستوطنة «**كريات أربع**»[93] بالقرب من الخليل، وشرعت في بناء الوحدات السّكنيّة، بعد أن أقام المستوطنون مطعمًا ومدرسة دينيّة في المكان. واستمرّت بعد ذلك مصادرة الأراضي والمباني والضّغط على العرب لترحيلهم، حتّى وصل عدد المستوطنين، في نهاية عام 1977 إلى 2000 مستوطن، قبل أن يتدنّى العدد إلى

1500 مستوطن نتيجة مشكلات إقتصادية، تتعلّق بموارد الرّزق. ثم تداركت الحكومة الوضع، فأقامت في مطلع عام 1972 منطقة صناعيّة، واستمرّت في مصادرة أملاك أهل الخليل واقتلاع أشجارهم، فعاد عدد المستوطنين في عام 1980، ليصل من جديد إلى نحو 2000 مستوطن وأكثر. وفي عام 2008 بلغ العدد 7200 نسمة، مع تدنٍّ ملحوظ في عدد السُّكّان العرب.

هذا، وتُعتبر كريات أربع مستوطنة مدينيّة صناعيّة، ومعظم سكّانها من أتباع حركة غوش إمونيم المتطرّفة. جميع أراضي هذه المستوطنة صودرت من أهالي الخليل وبني نعيم وحلحول، ولها طابع عسكري. فالمباني محصّنة، والأراضي محاطة بالأسوار وأبراج المراقبة، وفيها سجن سرّي لتعذيب الفلسطينيين المخطوفين... كما وتُعتبر **وكرًا للحركة العنصريّة كاخ**[*] **التي أسّسها مئير كهانا**؛ ومنها خرج باروخ غولدشتاين الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي المشهورة في عام 1994. ومن كريات أربع يشنّ

(*) تُعتبر حركة كاخ (مع جوش إيمونيم) من أكبر حركات اليمين الإسرائيلي المتطرّف، الذي يهدف إلى إرهاب العرب وطردهم من الضفة الغربية. تعود كاخ في أصولها إلى رابطة الدّفاع اليهوديّة الأمريكيّة التي أنشأها الحاخام مئير كهانا في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر الستينيّات، حيث يربو عدد أنصارها هناك على 60 ألف شخص. وبعد هجرة كهانا إلى فلسطين أنشأ حركة كاخ التي تؤمن بالإرهاب المسلّح وشتّى أنواع المضايقات لإجبار الفلسطينيين على ترك منازلهم وهجرة وطنهم. (راجع كتاب غسان دوعر: ص 138 ـ 140 و363 وسواها...)

الصّهاينة، باستمرار، غارات همجيّة منظّمة على أسواق الخليل ومنازلها **بغرض ترويع أهلها وتهجيرهم**. بل وجاهروا بالقول: «إنّهم لن يرضوا بأقلّ من طرد جماعي للعرب من الخليل». كما أعترف مستوطنو كريات أربع، ذات مرّة، بأنّهم «حطّموا زجاج عشرين سيّارة فلسطينيّة».، ناهيك عن قطع الأشجار والاعتداءات المستمرة على المقدّسات والتبوّل وإلقاء القاذورات في خزّانات المياه وترويع الأطفال وتلامذة المدارس الذين يواجهون هجمات الكلاب الشّرسة. لقد ذكرت مجلة دير شبيغل Der Spiegel الألمانية أنّ **الحاخام إسحق غينسبرغ** يعلّم تلاميذه في مدرسة التلمود التي تقع قرب الحرم الإبراهيمي بأنّ العرب هم قوم أقل قيمة من اليهود، وأنّ **الدّماء العربيّة رخيصة وسفكها أمر حلال!** وتضيف المجلة الألمانية: إنّ هذا النّوع من التفكير يسيطر على عقول الغالبيّة العظمى من المستوطنين الذين يتمتّعون بجميع الحقوق «**بما في ذلك حقّ القتل**»! بحجّة «إمّا نحن وإمّا هم»[94].

ولعلّ ما حدث ويحدث في مدينة الخليل مثال لما يحدث في الضّفّة الغربيّة بأكملها[*]. فبعد احتلال الضّفّة أسكن الصّهاينة،

(*) لقد جرت محاولات مماثلة للاستيطان داخل مدينة نابلس نفسها، عندما حاول 40 عضوًا من غوش إيمونيم، في أيلول/ سبتمبر عام 1984 الاستيطان في فندق، يقع وسط المدينة. أمّا مستوطنة شخيم عيليت (نابلس العليا)، فقد اتُّخذ قرار إقامتها في 14/ 2/ 1982، على بعد 8 كلم تقريبًا إلى الجنوب من مدينة نابلس، حيث جرى احتفال رسمي بتوطينها بأول 15 عائلة، في غرفة مقفلة لمنع الصِّدام مع تجمّع 7 ـ 10 آلاف من أنصار «السّلام الآن» المعارضة =

بالقوّة، بضع مئات من الإسرائيليين في الخليل التي كانت تضم نحو 35 ألف مواطن فلسطيني. لكن بقي فيها في عام (2005) عشرة آلاف فقط، «والبقيّة أزعِجوا، وأذِلّوا، على يد المستوطنين المتعصّبين المحميين كليًّا من الجيش الإسرائيلي، فرحلوا... بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال 1829 مُنشأة عمل فلسطينيّة.. بعضها أُغلق بأوامر عسكريّة، وغيرها أُغلق بسبب منع مرور السّيّارات والمشاة المتكرّر في المنطقة... أمّا التّهجُّمات على الفلسطينيين، من قِبَل المستوطنين، فشملت الضّرب، وأحيانًا بالعصيّ والحجارة وبرمي القمامة والقاذورات والماء والكلورين والزُّجاجات الفارغة. كما دمّر المستوطنون الدّكاكين، وكسروا الأبواب، وقاموا بالسّرقات، ونهب الثمار، وقطع الأشجار. ولقد تورّط المستوطنون أيضًا في إطلاق النّار، ومحاولة دهس النّاس، وتسميم مياه الآبار، واقتحام منازل، وصبّ السّوائل السّاخنة على وجوه الفلسطينيين»[95]...

كتب الصّحافي الإسرائيلي **جدعون ليفي**[96] يصف حال مدينة الخليل، فقال:

الذين لم يزوروا المدينة في السّنوات الأخيرة لن يصدّقوا عيونهم، وفي المنطقة التي يحكمها الإسرائيليون مباشرة... سيكتشفون مدينة أشباح. مئات البيوت المهجورة كما لو أنها بعد

= لإنشاء المستعمرة. غير أنّ وزير العلوم والتطوير، يوفال نئمان، صرّح لاحقاً «إنّ شخيم العليا ستكون، خلال 70 عامًا، كما تل أبيب بالنّسبة إلى يافا». (راجع عايد (الاستعمار..)، ص. 78 ـ 80 و141 ـ 145)

نهاية حرب. عشرات الدّكاكين المدمّرة والمحروقة والمحطّمة... كلّ يوم يزعج المستوطنون جيرانهم هنا، وكلّ ذهاب إلى المدرسة بالنّسبة إلى طفل فلسطيني أصبح رحلة إذلال. أولاد المستوطنين يرفسون النّساء الكبيرات السّنّ... والمستوطنون يهوّشون كلابهم على كبار السّنّ العرب، والنّفايات والغائط تُرمى من شرفات المستوطنين إلى ساحات البيوت الفلسطينيّة... والحجارة تُقذف على كلّ فلسطيني مارٍّ هناك. هذا هو روتين الحياة في المدينة. مئات الجنود والبوليس العادي يشهدون ما يجري، وهم واقفون، يشاهدون الأمر... وأحيانًا يتبادلون النكات مع المشاغبين، ولا يقفون أبدًا في طريقهم.

ومع الحجارة والشّتائم يأتي نداء «الموت للعرب»، و«اقتلوا العرب بالغازات السّامّة»... هكذا تحوّلت نجمة داود رمزًا للظُّلم والاضّطهاد[97].

يقول **أمنون دنكنر**: «...ففي الوعي الأسفل الجماعي، **ينبض الظّلم الذي اقترفناه بحقّ الفلسطينيين الذين عاشوا هنا وطردناهم**»[98]...

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: 51].

في ما يلي عيّنة متفرّقة مختارة من فظائع الصّهاينة في الخليل[99].

* في 27/ 8/ 1972، اقتحم **الحاخام مئير كهانا** مع مئة من أتباعه مدينة الخليل، وأدّوا الصّلاة بالقرب من الحرم

الإبراهيمي. أمّا في صباح يوم 6/ 10/ 1976، فقد تسلّل أربعة مستوطنين إلى داخل الحرم الإبراهيمي، ومزّقوا كلّ المصاحف فيه، وداسوها بأقدامهم، ما أدّى إلى اشتباكات عنيفة فرضت سلطات الاحتلال، على إثرها، منع التجوّل لمدّة 17 يومًا، تمكّن المستوطنون خلالها من تحطيم معظم أثاث الحرم وسرقته، بما في ذلك المقتنيات الأثرية والسّجّاد...

* وفي 26/ 4/ 1979، احتلَّ عشرات الأعضاء من مستوطني كريات أربع التّابعين لغوش إيمونيم، مبنى الدّبّوية في وسط المدينة، بمساعدة جيش الاحتلال. وفي 26/ 9/ 1979، قام عشرات المستوطنين الجدد، بترخيص من الحكومة، وبحماية قوّات كبيرة، بأعمال ترميم في المبنى لجعله صالحًا للسّكن، قبل إضافة طبقة ثالثة إليه.

* وفي 23/ 3/ 1980، قرّرت الحكومة إقامة مبنى في المدينة، يضم مدرسة دينيّة، بعد هدم منزلين. وفي هذه السنة نفسها (عام 1980) حاول الصّهاينة اغتيال ثلاثة رؤساء بلديات فأصابوهم بأضرار بالغة. (بسّام الشكعة/ نابلس، وكريم حنا خلف/ رام الله، وإبراهيم الطويل/ البيرة)

* في 27/ 10/ 1982، قامت مجموعة من مستوطني كريات أربع، بهدم عدد من المنازل العربيّة في قلب مدينة الخليل (قرب سوق الخضراوات)، وذلك لبناء 21 منزلاً في المدينة، كمقدّمة لبناء حيّ يهودي فيها. حينذاك، صرّح وزير البناء والإسكان في حكومة بيغن، ديفيد ليفي: «إنّ إعادة بناء

حيّ يهودي في الخليل قد أصبحت حقيقة قائمة، وإنّنا لن نخضع للضّغوط من الدّاخل أو الخارج».

* مع الصّهاينة اليوم 65٪ من أراضي محافظة الخليل، حيث يوجد فيها 27 مستوطنة و44 بؤرة استيطانيّة(*)، وهناك 16 أمرًا عسكريًّا بإخلاء 11 تجمّعًا بحجّة وجودها في مواقع مخصّصة للتّدريبات العسكريّة.

* في عام 1982، تمّ قتل فلسطينيين، معظمهم شبّان، منهم شاب في مدرسة الحسين بن عليّ في الخليل، وطفلة عمرها أربع سنوات في الخليل أيضًا.

* وفي 25/ 7/ 1983، اقتحم أربعة أشخاص جامعة الخليل، وراحوا يُطلقون النّار والقنابل المسيلة للدّموع، لمدّة سبع دقائق، قبل أن يغادروا مخلّفين وراءهم ثلاثة قتلى و33 جريحًا وجريحة، ودمارًا وبقعًا من الدّماء...

* في 12/ 12/ 1987، كان **الحاخام موشيه ليفنغر** يجوب، مع مجموعة من أتباعه، شوارع مدينة الخليل، ويقومون بضرب المواطنين العرب بالهراوي وأعقاب البنادق تحت نظر الجنود الصّهاينة الذين كانوا يتولّون حراسته.

* وفي 4/ 11/ 1989، ألقى أحد المستوطنين قنبلة يدوية على

(*) كثير من البؤر الاستيطانية خالٍ من السكان. هناك بؤرة استيطانية جنوب مدينة الخليل يقطنها مستوطن صهيوني واحد، تمّ تكليف ستة جنود لحراسته! (دوعر، ص215).

عائلة عمر أحمد أبو سنينة، بينما كان يتناول الطّعام مع زوجته وأطفاله في ساحة المنزل، بالقرب من الخليل، ما أدّى إلى إصابة أفراد العائلة بإصابات بالغة.

* وفي صباح يوم الأحد الموافق 20/ 5/ 1990 ارتكب أحد المستوطنين «مجزرة بشعة، تقشعرّ لها أبدان الإنسانيّة» عندما قتل سبعة عمّال فلسطينيين، وجَرَح ثمانية آخرين، عندما كانوا ينتظرون الباص في أحد مواقف مستوطنة ريشون لتسيون، بعد أن تخطّوا أكثر من عشرين نقطة تفتيش.

في ذلك الحين كتبت إحدى الصّحافيات الإسرائيليات تقول: قد يقولون مجنون، لكن هناك من دفعه إلى القتل مثل الحاخام موشيه تسفي نيريا، الذي خاطبته بقولها: «.. **وأنت أيضًا لن أسمّيك حاخامًا لأنّ توراتك هي توراة قتل..**» وكتب **موشيه آرنس** لاحقًا (هآرتس: 29/ 12/ 2015): «... **نعم يوجد داعش عند اليهود**... يوجد لدى اليهود تنظيم صغير ممّن يقتلون العرب، ويفخرون بأعمالهم البربريّة... **إنهم مثل داعش، يؤمنون بأنهم يحقّقون رغبة الله**، ويتجاهلون قوانين الدّولة والمعايير الأخلاقيّة»..

* وفي فجر يوم 25/ 2/ 1994، قام الطّبيب الأمريكي المولد والمقيم في كريات أربع، باروخ غولدشتاين Baruch Goldestein بمهاجمة قرابة 800 من المصلّين في الحرم الإبراهيمي فقتل - قبل أن يقتله المصلّون - 29 مصلّيًا وجرح 125 فلسطينيًّا في أثناء تأديتهم صلاة الفجر، بمساعدة من

بعض المستوطنين، والجنود الذين كانوا يُطلقون النّار على الهاربين من المسجد.

حينذاك اعتبر قسم كبير من المستوطنين والمتدينين غولدشتاين «**قدّيسًا من الأنقياء الصّالحين**»، واعتبره تلامذة المدارس «**بطلًا قام بما يجب أن يقوم به كلّ إسرائيلي**». أمّا غولدشتاين نفسه، فكان قد أكّد للصّحافي الأمريكي توم روبرتس «بإننا نغشّ أنفسنا عندما نفكّر بإمكانية التّعايش مع العرب، إنّه غير ممكن، إنّهم مرض..». وكان غولدشتاين قد اعتدى، قبل ذلك، (يومي 4 و7/ 10/ 1993) بالضّرب على المصلّين في الحرم عينه. وفي المرّة الثّانية ألقى مواد كيميائيّة حارقة على سجّاد الحرم. تجدر الإشارة إلى أنّ **الكثيرين من اليهود المتطرّفين؛ مثل غولدشتاين ومئير كهانا جاءوا أساسًا من الولايات المتحدة الأمريكية**، بل ومن مناطق محدّدة؛ أبرزها حيّ بروكلين الشهير في نيويورك. إذ كان عدد كبير من الذين نفّذوا أعمالاً إرهابيّة هم من القادمين من الولايات المتحدة؛ مثل غولدشتاين الذي وُلد في بروكلين، ومئير كهانا الذي أقامت حركته معسكرات تدريب لشبّان في الولايات المتّحدة. يقول الباحث الاجتماعي الإسرائيلي، الدّكتور روكافي: «**هناك أناس عنيفون، قدموا إلى هذه البلاد حتى يضربوا العرب بتصريح قانوني، وهناك الكثير من المهاجرين القادمين من نيويورك - مثلاً - الذين خافوا السّير في الشّارع، وأصبحوا هنا أبطالاً، يتجوّلون، وهم يحملون السّلاح، فهم هنا أصحاب البيت**».

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّه بعد شهر واحد من مجزرة

الحرم الإبراهيمي، أعدّ **الحاخام عيدو ألبا Ido Elba** فتوى، تقع في 19 صفحة تحت عنوان «**توضيح فرائض قتل الغرباء**»، كتب فيها: «**طالما أنّ الحرب لم تُحسم، فإنّ الفرائض الإلهيّة تأمرنا بقتل جميع الغرباء، حتّى الأطفال والنساء**». **وفي عام 1990 تمّ توزيع «دليل المستوطن في المناطق... كيف تطلق النّار على عربي دون أن يُلقى القبض عليك»**[100].

أمّا **كبير حاخامات «إسرائيل» مردخاي إلياهو**، فأصدر فتوى قال فيها: «إن المستوطن الذي قتل طفلة عربية في نابلس لا يُعدّ قاتلاً». وفي فتوى مشابهة **قال الحاخام شلومو غورين: «يحق لليهودي أن يقتل المدنيين العرب العزّل، بما في ذلك النّساء والأطفال والشّيوخ»**. وأمّا أمثال كهانا وليفنغر وأفيغدور ليبرمان، فيدعون إلى هدم المساجد والكنائس، وإلى المجاهرة بالدّعوة إلى إبادة الفلسطينيين واعتبارهم من نسل الشّعوب السّبعة التي أمرت التّوراة بإبادتهم.

﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 79].

- في 29/ 8/ 1994، بدأ تطبيق قرار تقسيم الحرم الإبراهيمي بين المسلمين واليهود، بناء على توصية لجنة التّحقيق (شمغار) المكلّفة بالتّحقيق في مجزرة الحرم التي ارتكبها غولدشتاين في 25/ 2/ 1994، بحيث أصبح أكثر من 60٪ من مساحة الحرم كنيسًا لليهود محميًّا بالكاميرات والثّكنات العسكريّة الدّائمة[101].

- بعد أقل من ثلاث سنوات على المجزرة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي، جاء مستوطن آخر هو **نوعام فريد مان**، ليطلق النّار عشوائيّاً على متسوّقين في سوق الخضار المركزي بالبلدة القديمة في مدينة الخليل، وذلك يوم الأربعاء الموافق 1/ 1/ 1997. بعد الحادث، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت بيانًا كان قد وجّهه الإرهابي إلى وسائل الإعلام، جاء فيه: «أنا نوعام فريدمان وصلت اليوم الأربعاء، لأقتل عرباً من الخليل».. وفي أثناء محاكمته قال: «لا أفهم لماذا اعتقلوني... لم أقم إلا بالنّضال من أجل مدينة الخليل المقدّسة». واعترف أنّه كان يعتزم سرقة ناقلة جند مدرّعة لإطلاق النّار على الفلسطينيين، وارتكاب مجزرة في المسجد الأقصى. وردّ على سؤال حول كيفيّة تبريره لإطلاق النّار على نساء وأطفال أبرياء بقوله: «إنّهم ليسوا أبرياء، إنّهم يكرهون إسرائيل... الخليل ملكنا الآن وإلى الأبد». لقد بقي فريدمان في السجن لشهرين فقط قبل نقله إلى مستشفى للأمراض النّفسيّة. وبعد خمسة أشهر تمّ إطلاق سراحه وعاد إلى منزله[102].

- أمّا تلميذا المعهد الدّيني اليهودي اللذان قتلا عصام عرفة في الخليل عام 1997، فقد أطلقت المحكمة الإسرائيليّة سراحهما، واكتفت فقط بمنعهما من الاقتراب من الخليل لمدّة ثلاثة أشهر!! بل اقترح أحد الحاخامات «**منح وسام للقاتلَين**»!

- في 1/ 2/ 1998، قامت مجموعة من المستوطنين برشق اثنين

من حرّاس الحرم الإبراهيمي بمادّة حارقة. ناهيك عن قطع أسلاك الكهرباء والهاتف، وتكسير زجاج السيّارات ونوافذ البيوت...

* وفي إفادة مشفوعة بالقَسَم، أدلى بها عزّ الدين الشرباتي الذي يسكن وسط مدينة الخليل، قال: « بعد ظهر يوم الخميس الموافق 26/ 10/ 2000، أخذ المستوطنون يرشقون منزلي بالحجارة، وبأكياس الرمل، وأكياس ماء آسنة، وبالبيض الفاسد، مردّدين شعارات: الموت للعرب، اذبحوا الشرباتي، وقد تمّ ذلك على مرآى ومسمع جنود الاحتلال المرابطين على سطح منزلي وحوله».

* في ساعات ما بعد ظهر يوم 23/ 1/ 2001 هاجم أكثر من 25 مستوطنًا (بين رجل وامرأة) بحماية 15 جنديًّا مسلّحًا بسطات الخضار والملابس في الحسبة، وسط مدينة الخليل، وعاثوا فيها فسادًا، حيث يكرّر المستوطنون مثل هذا العدوان «**مرّتين أو ثلاثًا كلّ أسبوع**»، فيحوّلون بذلك حياة الفلسطينيين إلى «جحيم لا يُطاق».

﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [سورة المائدة: 62].

* في حوالي السّاعة الثّانية والنِّصف من فجر يوم الأربعاء الموافق 28/ 3/ 2001، أقدم المستوطنون على إشعال النّيران في تسع سيّارات فلسطينيّة في الخليل، ثم قاموا، في ساعات الظُّهر، بإشعال النّيران في جزء من مقرّ دائرة الأوقاف الإسلاميّة في المدينة.

* وفي ليلة 26/ 2/ 2011، نظّم المستوطنون، في ساعة متأخّرة من الليل، مسيرة استفزازيّة في شوارع البلدة القديمة من مدينة الخليل، طالبوا فيها بطرد الفلسطينيين و"تحرير» مدينة الخليل منهم، وردّدوا هتافات عنصريّة؛ من بينها: «الموت للعرب»، و«الخليل لنا ولا بدّ من تحريرها».

* وفي 21/ 3/ 2011، **أطلق مستوطن النّار على مشيّعي جنازة أحد المواطنين** شمال مدينة الخليل، فأصاب مسنًّا بجراح خطرة في عنقه، ومواطنًا آخر بطلق ناري في فخذه. وعندما حضرت قوّات كبيرة من جيش الاحتلال إلى المنطقة، قامت بالاعتداء على المواطنين والتنكيل بهم، بدلاً من حمايتهم.

* لقد وصفت صحيفة فاينانشيال تايمز (أيار/ مايو عام 1988) مثل هذه الاعتداءات المتكرّرة بأنّها تشبه مسلك «**عصابات الغرب المتوحّش في الأفلام الأمريكيّة**». ومَن يُراجع كتاب غسّان دوعر يجد قائمة طويلة من المنظّمات الإرهابيّة المتخصّصة في القتل والتّخريب وحتّى سرقة أشجار النّخيل في الضّفّة الغربيّة، نذكر منها - على سبيل المثال - «**المستعربون**» الذين يتخفَّون بملابس عربيّة، ويندسّون بين العرب للتّخريب والتّجسّس والقتل... و«**منظمة قمع الخونة**» التي تأسّست عام 1989 **لترهيب اليهود المتعاطفين مع الفلسطينيين ومضايقتهم!**

هذه عيّنة[103] فقط ممّا يفعله الصّهاينة في فلسطين المحتلّة

على مرآى ومسمع من حكّام وشعوب العالم الحرّ المؤمن بالحقّ والعدل وحقوق الإنسان!!

في عام 1994، أجرت **مؤسسة بتسيلم** الإسرائيليّة لحقوق الإنسان دراسة حول الشّكاوى التي يتقدّم بها العرب إلى الشُّرطة الإسرائيليّة، فخلصت إلى أنّ الشّرطة كانت تتذرّع بالعديد من المبرّرات لعدم استلام الشّكاوى، فلا تسمح لهم بدخول مراكز الشّرطة، ويتمّ ضربهم في الخارج، من قِبَل المستوطنين. لقد حاول المستوطنون، في أثناء الليل، حرق منزل نعمان شكري دعنا الذي لا يبعد سوى ثلاثين مترًا عن سياج مستوطنة كريات أربع، بعد عشرات المضايقات والرّشق بالحجارة. وعندما ذهب نعمان إلى الشُّرطة الإسرائيليّة واشتكى، قابلوه بفتور، بل وأخضعوه لجهاز كشف الكذب، «**وكأنّه هو المعتدي وليس الضّحيّة**». وكثيرًا ما كان يتم تبرئة القاتل وإطلاق سراحه بحجّة الدّفاع عن النّفس ضد راشقي الحجارة على سيّارته، مثلما حدث مع قاتل الشّاب نعيم المدهون؛ حيث تمّ استجواب القاتل لفترة قصيرة، ثمّ أُطلق سراحُه بعد أن ادّعى ـ كذبًا ـ أنّه أطلق النّار، إثر تعرّض سيّارته للرّشق بالحجارة، الأمر الذي نفاه كثيرون ومعهم قائد الدّورية العسكريّة! كما كشفت مؤسّسة بتسيلم أنّ المدّعي العام في الشّرطة يبدأ، عادة، بالتّحقيق في شكوى مقدّمة من فلسطيني ضدّ مستوطن بعد خمسة أشهر إلى سنة ونصف من تقديم الشّكوى. ولهذا، عندما تبدأ الشّرطة التّحقيق في الشّكوى تواجهها صعوبات كثيرة بسبب طول الفترة الزّمنيّة الفاصلة بين

وقوع الحادث والشّروع في التّحقيق. (تصف إحدى الشّكاوى المؤرّخة في 4/ 4/ 1981، كيف نقل المستوطنون التّربة من أرض صاحبها إلى مستوطنة كريات أربع)

إنّ كلّ ما تقدّم ليس غريبًا ولا جديدًا على «أبناء عمومتنا»، فمن يُراجع التّاريخ يلحظ معاداة الشّعوب والحكومات لهم بسبب أفعالهم التي اشتروا بها ذلك العداء. واليوم، نجد أنّ ما يفعلونه بالفلسطينيين وبمقدسات المسلمين والمسيحيين، على حدّ سواء، سوف يجلب لهم العداء والكراهية والحقد والانتقام ليس من الفلسطينيين وحدهم، وإنّما كذلك من العرب والمسلمين والمسيحيين وسائر شعوب العالم الحرّ التي تنفر من العدوان والاغتصاب والظّلم.

هذا، دون أن ننسى أنّ في «إسرائيل» نفسها، وفي الخارج أيضًا، عقلاءَ منصفين من اليهود، يستنكرون مظالم الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، ويقفون إلى جانب الفلسطينيين، ويدافعون عنهم في المحاكم والإعلام والمنتديات وأحيانًا في الشّارع أيضًا (مظاهرات...).

الدّعم الأمريكي للاستيطان

في 22 آذار/مارس عام 1979 صدر أوّل قرار لمجلس الأمن (رقم 446)، موجّه ضد بناء «إسرائيل» للمستوطنات، غير أنّ الولايات المتّحدة، كما المملكة المتّحدة امتنعتا عن التّصويت على القرار الذي ينتقد «إسرائيل»، في حين أيّدته معظم دول العالم.

لكنّ السّفير الأمريكي (جيمس ليونارد) قال: إنّ أمريكا تعارض هذه المستوطنات. وهو بالطبع قال ذلك شكليًّا، ولا يعنيه في الحقيقة (نفاق!). وحدث الشيء نفسه بالنّسبة إلى القرار رقم 452، بتاريخ 20 تموز/يوليو عام 1979، الدّاعي إلى وقف الأنشطة الاستيطانية في المناطق المحتلة. حيث إنّ أمريكا انسجامًا مع تردّدها في تأنيب «إسرائيل» كانت العضو الوحيد الذي امتنع من التّصويت مع القرار ضدّ «إسرائيل»، لكنّ المندوب الأمريكي صرّح، كالعادة، بالكلام، فقال: «إنّ الاستيطان يتعارض مع القانون الدّولي واتفاقيّة جنيف الرابعة. لقد طلبنا من «إسرائيل» أن توقف ممارساتها في بناء المستعمرات، وأنا أكرّر هذا الطلب اليوم»[104]. والمرجّح أنّه أرسل الأموال ـ كالعادة ـ إلى «إسرائيل»، لتواصل بناء المستعمرات! حيث تبيّن مؤخّرًا (أواخر عام 2016) أنّ حكومة أوباما عقدت اتفاقًا مع دولة الاغتصاب ينصّ على «زيادة الدّعم العسكري من 3.1 مليار دولار إلى 4 مليار دولار سنويًّا»[105].

وكانت أمريكا قد قدّمت في عام 1992 قرضًا لإسرائيل بقيمة عشرة مليارات دولار على مدى عشر سنوات. ثمّ تجدّد القرض في عام 2003 بقيمة تسعة مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات، **ما جعل واشنطن أكبر مموّل للاحتلال والاستيطان في العالم!** «ومن الواضح أن تضاعف عدد المستعمرات والمستوطنين في الضّفّة الغربيّة ما كان له أن يتحقّق لولا التّمويل الأمريكي» الرّسمي وغير الرّسمي.

(يوجد 13 منظّمة أمريكيّة معروفة تموّل الاستيطان، مستفيدة من الاعفاءات الضّريبيّة)[106].

لقد تسرّعت الولايات المتّحدة، ذات مرّة، (1 آذار/مارس عام 1980) وسمحت لنفسها باستعمال صوتها في مجلس الأمن للتّعبير عن معارضتها لبناء المستوطنات، لكنّها ـ حتّى وهي تصوّت إلى جانب القرار ـ اعترضت على أسلوب القرار بالتّعامل مع المستوطنات القائمة قائلة (على لسان مندوبها دونالد مكهنري): «إنّ ثمّة عددًا من العوامل ذات الطّبيعة التي تجعل من غير العملي أن ندعو إلى تفكيك المستوطنات القائمة. إنّ بعض المشاريع لا يمكن تفكيكه بهذه السّهولة». ثمّ عادت بعد أيّام للتنصّل من تصويتها إلى جانب القرار الذي يدين «إسرائيل» «بخرقها الفاضح اتفاقيّة جنيف»، عندما أوضح مساعد وزير الخارجيّة للعَلاقات مع الكونغرس أنّ «تلك الدّعوة إلى تفكيك المستوطنات لم تكن لائقة ولا عمليّة»...(!!) لذا، نجد أنّ سياسة الولايات المتّحدة حيال المستوطنات كانت تتلخّص حتّى عام 1980 بالآتي:

- المستوطنات غير شرعيّة وتخرق القانون الدّولي.
- بعد بناء المستوطنات لا يمكن تفكيكها بسهولة.
- لن تذهب واشنطن إلى أبعد من تقديم الاحتجاجات الشّكليّة على استمرار بناء المستوطنات[107].

(لكن مع الاستمرار في تمويل بنائها، وعدم التّصويت في مجلس الأمن ضد بناء «إسرائيل» لها!!)

في كانون الأوّل/ ديسمبر عام 2015 نشرت صحيفة «هآرتس» تقريرًا، يُظهر تفاصيل أرقام، تبرّعت بها جمعيّات أمريكيّة لمصلحة الأنشطة الاستيطانيّة في الضّفّة الغربيّة تجاوزت 220 مليون دولار بين الأعوام 2009 و2013، وهو دعم مستمرّ جعل بعض المواطنين الأمريكيين يتقدّم، في تلك الفترة، بدعوى في المحاكم الأمريكية ضدّ وزارة الخزانة الأمريكيّة بتهمة إتاحة المجال لنقل تبرّعات معفاة من الضّرائب من منظّمات غير حكوميّة إلى المستوطنات[108].

إنّ التأييد الأمريكي المعلن والمستتر للاستيطان الصّهيوني المدعوم بالأموال الأمريكيّة، والمحمي بالفيتو الأمريكي، جعل الصّهاينة يتمادون في الغطرسة وتحدّي القرارات الدّولية إلى حدّ أنهم أقاموا، في مطلع عام 1976، أربع مستوطنات، إضافة إلى مستوطنة معاليه غملا، «احتجاجًا على قرار الأمم المتّحدة بإدانة الصّهيونيّة». وكان مجلس الأمن قد أصدر منذ عام 1967 وحتّى عام 1979، أكثر من عشرة قرارات، **يشجب فيها «بشدّة فشل «إسرائيل» في الالتزام بقرارات مجلس الأمن»**، «ويطلب، مرّة أخرى، من «إسرائيل»، بصفتها القوّة المحتلّة، أن تلتزم بدقّة اتفاقيّة جنيف الرّابعة المؤرّخة عام 1949، وأن تتراجع عن تدابيرها السّابقة... وأن تمتنع، بشكل خاص، عن نقل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضي العربيّة المحتلّة»[109].

﴿قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [سورة البقرة: 93].

لقد تمّ تشويه القضيّة الفلسطينيّة في الولايات المتّحدة؛

بحيث أصبح الأمريكيون ينظرون إليها على اعتبار أنّها قضيّة إرهاب، **ويعتبرون الشّعب الفلسطيني الذي «أُجلي عن وطنه بالقوّة كأنّه هو المعتدي على أولئك الذين طردوه»**، ما حدا بوصول بعض الكتّاب والمحللين إلى قناعة، ترمي إلى تبديد «الوهم الذي ما زال سائدًا في بعض الدّوائر حول احتمالات الوصول إلى تسوية بمساعدة الولايات المتّحدة الأمريكيّة»... نظرًا لأن الواقع المفروض اجتاز النّقطة الحرجة، ولا يمكن إعادته إلى الوراء. لكنّ بعضاً آخر من الكتّاب يذكّرنا بأنّ الفرنسيين مكثوا في الجزائر أكثر من 130 عامًا، وجعلوا منها ولاية فرنسيّة و«جزءًا لا يتجزّأ» من فرنسا. لكنّ ذلك لم يمنع الجزائريين من خوض حرب تحرير وطنيّة، انتهت بالاستقلال وطرد المستوطنين الفرنسيين[110].

إنّ «إسرائيل» ما كان باستطاعتها الغزو والاحتلال والاستمرار في استيطان الأراضي المحتلة بدون الدّعم الأمريكي المادي والعسكري والمعنوي. جاء في صحيفة هآرتس (أيلول/ سبتمبر/ 2013): **«إنّ أمريكا لم تفعل شيئًا كيّ تدفع قدمًا بالسّلام في المنطقة، ولو أنّها أرادت لأصبح موجودًا هنا، ولو أنّها أرادت لانقضى الاحتلال الإسرائيلي منذ وقت»**[111]...

تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الوزراء بيغن عندما رفض في عام 1977 طلب الرّئيس الأمريكي كارتر بتجميد الاستيطان، اكتفى كارتر ـ بعد ذلك ـ في مؤتمر صحفي، في نيسان/ إبريل 1979 ـ بالقول: «**ثمّة حدّاً لما نستطيع فعله لفرض إرادتنا على**

دولة ذات سيادة»[112]. (!) وكانت أمريكا ـ كما هو معروف ـ هي التي ضغطت على بعض الدّول في عام 1947 لتمرير قرار تقسيم فلسطين، باعتراف سفيرها في باريس (جون جونتر) الذي قال صراحة بأنّ القرار رقم 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهوديّة «خرج إلى الحياة بأغلبيّة، تمّ شراؤها (عن طريق الابتزاز والرشوة)... **ولا مفرّ من الاعتراف بأنّ استخدام الحقّ الدّيني التّاريخي لليهود في أرض فلسطين كان قناعًا يخفي نيات استيطانية خالصة لها مواصفات الاستعمار... إنّ زمن تزييف الحقائق قد انتهى.. لقد انتهى زمن تزييف التاريخ.. كفانا تزويرًا»**[113]...

والمتتبّع للأمور يلاحظ أن مثل هذه الضّغوط لم تتوقّف، وما زالت مستمرّة حتّى اليوم، حيث تمّ في أواخر عام 2014 إفشال مشروع عربي، في مجلس الأمن، لإنهاء الاحتلال، أعقبه إفشال محاولة ثانية في مجلس الأمن عام 2015، كانت فرنسا تعتزم تقديمها، للغرض نفسه، لكنّ الضّغوط الأمريكية جعلت فرنسا تتراجع عن تقديم المشروع، وكأنّ أمريكا ـ قبل «إسرائيل» ـ تريد الإبقاء على احتلال «إسرائيل» للأراضي التي احتلّتها بعد العام 1967!!

مما تقدم نصل إلى النتيجة التالية:

إذا كانت بريطانيا قد استأثرت بتنفيذ عملية اصطناع (إسرائيل) وإنشائها، فإن أمريكا استأثرت بتشجيع الاستيطان ودعمه في الأراضي المحتلة، علاوة بالطبع عن دعمها المستمر لهذه الدولة المصطنعة.

الخلاصة

أوّلاً:

يُبرز الفصل الأوّل الدّور المباشر لأمريكا وبريطانيا وأوروبّا الغربيّة والحركة الصّهيونيّة العالميّة، من جهة، والدّور غير المباشر ليهود روسيا وأوروبّا الشّرقيّة والمشرق العربي، من جهة ثانية، في نشأة دولة «إسرائيل». إذ بتأييد كبير من اليهود الصّهاينة في العالم، ومن البروتستانت المتصهينين، والدّول البروتستانتية، وبخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا، تمّ في عام 1948 إنشاء دولة «إسرائيل» القائمة على سرقة الأرض واغتصابها، وعلى اقتلاع أصحابها، وطردهم بالقوّة المتوحشة من وطنهم وبيوتهم في فلسطين، عن طريق المذابح والمجازر والقتل والتّرهيب والظّلم وشريعة الغاب، بذرائع تاريخيّة ودينيّة مزعومة، هي، في حقيقتها أسباب **وأهداف استعماريّة عنصريّة** قائمة على الجشع والطّمع والكذب والتّزوير وتحريف الحقائق! وعلى محاولة يائسة **لتحويل الاستيطان إلى استعمار «دائم»، محميّ بالقوّة**

العسكريّة المتفوّقة التي يستحيل أن تدوم! صرّح السّفير الإسرائيلي في إسبانيا في 11/ 5/ 2008، بأنه لولا القوّة العسكريّة الإسرائيليّة لما تمكّنت «إسرائيل» من البقاء حتى لخمس دقائق[114]!! «فإسرائيل اليوم ليست أكثر من قوّة طارئة تحرس أرضًا احتلّتها بالعنف. وهي دولة خطيرة مرهوبة ومكروهة عالميًّا».

ثانيًا:

ويُبرز الفصل الثّاني «فنون» الاستيلاء على الأرض واغتصابها قبل عام 1948، وبعد عام 1967، من جهة، ومقاومة الفلسطينيين اليائسة للاحتفاظ بأرضهم، من جهة ثانية. إذ نلحظ التّركيز الكبير والمتسارع على الاستيطان في الأراضي المحتلّة منذ عام 1967 وحتّى اليوم، ذلك لأنّ الاستيطان يُعتَبر عقيدة مركزيّة لدى الصّهاينة. فالصّهيونيّة أساسًا تعني الاستيطان، والاستيطان يعني الاستيلاء على الأرض، وطرد أصحابها، أو قتلهم، لإحلال آخرين مكانهم، بحجج دينيّة توراتيّة كاذبة، هي، في حقيقتها، **اقتصاديّة ومائيّة وأمنيّة**... هكذا، أصبحت مساحة الأراضي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال في الضفة، منذ عام 1967 وحتى عام 1984، تبلغ نحو 2،8 مليون دونم، أيّ ما نسبته 52٪ من مجموع أراضي الضَّفّة. وهي مساحة أكبر من طاقة العدوّ على الاستيعاب، ما جعل عددًا كبيرًا من المستوطنات يفتقر إلى قاعدة اقتصاديّة، واستثمارات خياليّة، لم تكن متوافرة، ممّا عرّض تلك المستوطنات لأزمات حادّة، وضعتها على شفير الانهيار، «بل إنّ بعضها قد انهار فعلاً، مثل مستعمرة يبطاف في

غور الأردن، نتيجة تراكم الدّيون عليها، ما أدّى إلى هجر مستوطنيها لها». والأمر نفسه ينطبق على مستوطنات أخرى. يقول البروفسور أليشع إفرات، أستاذ الجغرافيا في جامعة تل أبيب ومخطِّط المدن الرئيس في «إسرائيل»: «إنّ تلك المشاريع الرامية إلى توطين 400 ألف يهودي حتى سنة 2000، و750 ألفًا حتى عام 2010، **هي محض خيال، ولا يمكن تحقيقها بسبب انخفاض عدد الذين يرغبون في الإقامة في المستوطنات الجديدة،** وبسبب مشكلات الميزانيّة..». ويرى إفرات أنَّ **الاستيطان في الضَّفّة قد «استنفد زخمه»**، ويتخوّف من خطر زحف انتفاضة السكّاكين «إلى داخل الخطّ الأخضر»[115].

ثالثًا:

أمّا الفصل الثّالث، فيوثّق مراحل الاستيطان، منذ ما قبل العام 1882، وحتّى منتصف العام 1948، مع ما رافق ذلك من مساعدات خارجيّة، وضغوطات العصابات الصّهيونيّة الإرهابيّة؛ أمثال الهاغانا وإرغون وشترن التي نشطت، بخاصّة، في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين في الأعوام (1920 ـ 1948).

رابعًا:

وأمّا الفصل الرّابع، فيركّز على المشاريع الاستيطانيّة في الأراضي المحتلّة بعد عام 1967، وبخاصّة، في الضَّفّة الغربيّة المحتلّة. لكنّ الكاتب الفلسطيني، **حبيب قهوجي**، يرى أنّ ما تمّ

في مجال استيطان المناطق المحتلّة في الأعوام 1967 ـ 1978، يُبرز بوضوح وجلاء مدى «الهوّة الشّاسعة والفارق الكبير بين الأحلام والمخطّطات وبين الواقع الملموس». فعلى الرّغم من الانفاق الضّخم والتّسهيلات الكثيرة، ظلّ الاستيطان «عملاً تظاهريًّا أكثر من كونه استيطانًا حقيقيًّا». وسبب ذلك، كما يرى قهوجي، هو «ببساطة عدم وجود مستوطنين بسبب نضوب الهجرة اليهودية وتزايد موجات النّزوح». غير أنّ الكاتب نفسه عاد بعد ذلك وأكّد عدم التّهوين من شأن الاستيطان كمؤشّر على الأطماع والنّوايا التوسّعيّة الصّهيونيّة. ومثل هذه النّظرة يؤكّدها أيضًا الأستاذ الجامعي **الدّكتور مصطفى كامل السّيّد** الذي يرى أن استمرار تنفيذ خطط الاستيطان الاسرائيليّة سوف «يغيّر، خلال السّنوات القليلة القادمة، المعطيات السُّكّانية والعمرانيّة الأساسيّة في الضّفّة الغربيّة». لصالح الصّهاينة، وسوف يصبح الفلسطينيون العرب، وخصوصًا في ضوء «معدّلات الهجرة المرتفعة من الضّفّة الغربيّة إلى الأردن والبلدان العربيّة المنتجة للنّفط منذ عام 1974» مجرّد سكّان غيتو، خاضعين، ويعتمدون على كسب الرّزق من العمل في المؤسّسات الإسرائيليّة، وتهيمن عليهم أقلّية وافدة. (نموذج جنوب إفريقيا)[116]

خامسًا:

يبيّن الفصل الخامس أساليب الإرهاب المروّعة التي يمارسها

الصّهاينة على الشّعب الفلسطيني المظلوم، بطريقة معلنة حينًا ومستترة أحيانًا، كما يتبدّى ذلك في ما يحصل في القدس والخليل، بشكل خاص. مع الإشارة إلى الدّعم الأمريكي المتواصل للاستيطان، وإلى **الانتفاضات** التي يقوم بها، بين حين وآخر، شعب أعزل في الأراضي المحتلة **دون معين أو نصير!**

يقول مدير عام وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة الأسبق **ألون ليئيل**: «...لا يوجد أيّ سياسي إسرائيلي بارز يُذكّر شعب «إسرائيل» بأنّ **المنطقة التي تُدعى «يهودا والسامرة» ليست لنا، وأنّها تابعة لشعب آخر**، وأنّ الوعد الإلهي لا يمكن أنْ يُغيّر النّظام العالمي في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين... كفى... **الأراضي ليست لكم، وهي تابعة لشعب آخر يعيش عليها منذ مئات السّنين**»[117].

سادسًا[118]:

واليوم (أواسط عام 2015) يُقدِّر الأمين العام للهيئة الإسلاميّة المسيحيّة لنصرة القدس، **الدّكتور حنّا عيسى** عدد المستوطنات في الضّفّة الغربيّة المحتلّة بنحو 474 مستوطنة، وعدد المستوطنين بنحو 750 ألف (وبحسب إحصاء آخر 766 ألف) مستوطن، منهم 360 ألفًا في القدس الشّرقية. مثل هذه السّياسة الاستيطانية المقصودة هي عبارة عن استراتيجيّة صهيونيّة مخطّط لها، **لفرض الأمر الواقع**، والاستيلاء حاليًّا على كلّ فلسطين، وإلغاء فكرة الدّولتين، وغدًا للاستيلاء على أراضٍ أخرى بدءًا بالجولان ومزارع شبعا...

حيث إنَّ المطامع الصّهيونيّة بلا حدود، و«إسرائيل» هي الدّولة الوحيدة في العالم التي لم تُرسِّم حدودها، حتّى اليوم، بعد 70 سنة على اصطناعها! (كما سبق وذكرنا)

إنَّ «إسرائيل» تعمل تحت غطاء المفاوضات التي لا تنتهي، على فرض الأمر الواقع على الأرض، من خلال الاستيطان والتّهويد في الضّفّة الغربيّة عمومًا، والقدس خصوصًا. ولعلّ أخطر ما في الأمر، أنَّ محاولات فرض الأمر الواقع في الضّفّة الغربيّة، تتمّ في ظلّ ظروف ملائمة للاستيطان، تتمثّل أساسًا في الفتور الذي يطغى على الموقف الرّسمي العربي والإسلامي، وفي **«الاستعداد العربي للتّسليم بالواقع الجديد والرّضوخ له»**. (!)

إنَّ تاريخ المشروع الصّهيوني، منذ بداياته الأولى، هو عبارة عن «سلسلة من الوقائع المفروضة، من خلال الاستيلاء على الأرض والاستيطان..».. وكلّ محاولات التّفاوض للتّوصل إلى تسوية سياسيّة مع الصّهاينة **ليست سوى أوهام!** لذلك، فإنَّ مواجهة المطامع الصّهيونيّة وغطرسة زعمائها لا تواجَه إلاّ **بصمود الشّعب الفلسطيني في المناطق المحتلّة، وتعزيز ذلك الصّمود بالدّعم الاقتصادي والمالي والسّياسي، وتوفير مختلف الإمكانات الضّروريّة للصّمود وعدم المغادرة،** مهما كلّف ذلك من عرق ودموع ودماء، أثبت الفلسطينيون استعدادهم لدفعها، وذلك مع عدم التّخلي عن لغة المقاومة وتصعيد المواجهة المسلّحة للاحتلال. فالدّعم الاقتصادي للصّامدين يمكّنهم من إقامة المشاريع

الانتاجية، ودعم الجماهير المعدمة لتأمين رزقها ولقمة عيشها، ويقلص تبعيتها للمحتلّ. كما أنَّ الدّعم الاقتصادي يؤمّن تطوير المعاهد والجامعات، ودعم المنظّمات الشّعبيّة، وتعزيز الإعلام العربي بما في ذلك الصّحافة والمحطّات الفضائيّة. علاوة على أنَّ الدّعم المالي والسّياسي للمقاومين يمكّنهم من مواجهة المشروع الاستيطاني الاجتياحي للأرض العربيّة **باللغة الوحيدة التي يتكلّمها ويفهمها العدوّ المتغطرس بقوّته، ألا وهي لغة القوّة.** وهكذا، فإنّه لا يمكن مواجهة الاحتلال والاستيطان «إلاّ في ظلّ مشروع عربي للمواجهة (والمقاومة) والتّحرير (ووقف التّطبيع)، يضع تعزيز صمود المناطق المحتلّة في رأس جدول أعماله».. (من المفارقات أنّ الصّحف طالعتنا صباح هذا اليوم (26 نيسان 2017) بأنّ ترامب ينوي زيادة المساعدة للفلسطينيين! فأين تذهب مليارات العرب؟!!)

يقول عبد المحسن صالح[119]: «...فالشّعب الفلسطيني الذي أراد المشروع الصّهيوني إلغاءه لم يُثبِت وجودَه فقط، وإنّما أثبت حيويّة غير عاديّة، وقدرة هائلة على التّحمّل وابتداع وسائل جديدة للصّمود والمقاومة..». كما أنّ الفلسطينيين في البلاد العربيّة وأوروبّا وأمريكا وسائر بلاد الشّتات، بإصرارهم على حقّ العودة إلى وطنهم، «يمثّلون أزمة جوهريّة لـ «إسرائيل» لأنّ **عودتهم تمثّل إنهاءً للمشروع الصّهيوني، ولأن عدم عودتهم يعني استمرار الصّراع»**.

سابعًا[120]:

لقد استخفّت «إسرائيل» منذ إنشائها بقرارات مجلس الأمن، وما زالت وستظلُّ تستخفّ بتلك القرارات ما دام الفيتو الأمريكي جاهزًا لحمايتها من أيّ إدانة فعليّة! لقد ورد في القرار رقم 446 (22/ 3/ 1979):

تؤكّد لجنة مجلس الأمن المُنشأة بموجب القرار 446 من جديد جميع النّتائج التي وردت في تقريريها الماضيين، وعلى وجه أكثر تحديدًا، النّتائج الآتية:

(أ) تواصل الحكومة الإسرائيليّة، بنشاط، تنفيذ عمليّتها المنهجيّة المعانِدة ذات النّطاق الواسع لإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلّة.

(ب) هناك عَلاقة متبادَلة بين إنشاء المستوطنات الإسرائيليّة وتشريد السُّكّان العرب.

(ج) إنَّ «إسرائيل» تلجأ إلى طرائق قسريّة... تشمل السّيطرة على الموارد المائيّة، والاستيلاء على الأملاك الخاصّة، وتدمير المنازل، وإبعاد الأشخاص، متجاهلة حقوق الإنسان الأساسيّة تجاهلًا تامًّا...

وفي القرار رقم 465 (1/ 3/ 1980) ورد الآتي:

- وإذ يشجب مجلس الأمن، بقوّة، رفض «إسرائيل» التّعاون مع اللجنة، ويأسف لرفضها الرّسمي للقرارين 446 و 452.

- وإذ يشجب قرار حكومة «إسرائيل» بتأييدها الرّسمي للاستيطان...
- وإذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السُّلطات الإسرائيليّة الرّامية إلى تنفيذ سياسة الاستيطان...
- وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاصّ للقدس...
- يدعو الدّول كافّة إلى عدم تقديم أيّ مساعدات إلى «إسرائيل»، يمكن استعمالها خصوصًا فيما يتعلّق بالمستوطنات في الأراضي المحتلّة.

وكان القرار 242 (22/ 11/ 1967) قد دعا، قبل ذلك، إلى «انسحاب القوّات الإسرائيليّة من الأراضي التي احتُلّت في النّزاع الأخير».

(لكنّ الولايات المتّحدة ظلّت المموّل الأساسي لبناء المستوطنات عن طريق إرسال الأموال المُعفاة من الضّرائب، والسّند الرئيس الذي يشجّع السُّلطات الصّهيونيّة على الاستمرار في تحدّي قرارات مجلس الأمن والأمم المتّحدة، واغتصابها حقوق الفلسطينيين والعرب، كما أسلفنا).

نشير، في هذا المجال، إلى ما حدث مؤخّرًا عندما أصدر مجلس الأمن في 23 كانون أوّل/ ديسمبر عام 2016 قرارًا، يطالب «إسرائيل» بالتّوقّف عن الاستمرار في بناء المستوطنات في الضّفّة الغربيّة المحتلّة. وقد صوّت مع القرار 14 عضوًا من أصل 15. وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي الدَّولة التي امتنعت عن التّصويت، ولم تستخدم حقّ النّقض (الفيتو) كما هي عادتها إزاء

أيّ قرار دوليّ، يمسّ «إسرائيل» من قريب أو بعيد! آنذاك، قامت قيامة «إسرائيل» ضدّ العالم ومجلس الأمن، واتّهمت الولايات المتّحدة بالتّآمر مع الفلسطينيين ضدّها، وألغت زيارة رئيس وزراء أوكرانيا إلى الكيان المغتصَب، وقرّر رئيس الوزراء (نتنياهو) عدم اللقاء بتريزا ماي، رئيسة وزراء بريطانيا. كما تمّ استدعاء كلّ سفراء الدّول التي صوّتت ضدّ دولة الاحتلال، واحتجّت أمام سفير الولايات المتّحدة على ذلك «التّآمر» مع الفلسطينيين ضدّها!! (علمًا أنّ هذا القرار ليس الأوّل، وأنّ «إسرائيل» مستمرّة في الاستيطان منذ العام 1967 متحدّية معارضة العالم كله للاستيطان! كما أنّ ما حدث يكشف عن أسلوب «إسرائيل» في قلب الحقائق والفجور؛ إذ بدلاً من الصّمت والخجل من أفعالها الإجراميّة بحقّ الفلسطينيين، راحت تؤنّب الدّول التي لم تستطع سوى الوقوف مع الحقّ، وكأنّها بذلك تطبّق المثل القائل: «الفاجر يأكل مال التّاجر»). حينذاك تساءل كاتب «إسرائيلي» (معاريف 27/ 12/ 2016): **ماذا ستفعل «إسرائيل» غدًا؟ هل ستعلن الحرب على العالم؟**

والحقيقة أنّ «إسرائيل» ـ منذ نشأتها ـ **أعلنت أنّ الحقّ هو القوّة، والقوّة هي الحقّ (شريعة الغاب)**، وبالتّالي، توهم نفسَها بأنّها أقوى من جميع دول العالم، وتتصرّف على هذا الأساس؛ فتضرب عشرات القرارات الأمميّة عرض الحائط، وتهدّد وتتوعّد وترهِب معارضيها (تغتالهم أحيانًا، كما حدث مع الرّئيس الأمريكي جون كندي، وثلاثة رؤساء أمريكيين قبله.. عدا اغتيال

رئيس وزرائها رابين عند اللزوم)، انطلاقًا من المبدأ الذي يكرّره كلّ صهيوني في كلّ مناسبة، والذي صرّح به من جديد بهذه المناسبة رئيس الوزراء نتنياهو بأن الدّول تحترم القويّ!! **فمتى يفهم العالم هذه النّظريّة الصّهيونيّة الإرهابيّة المتوحّشة، ويواجهها؟! ومتى يعلن العالم الحرب على صهيونيّة «إسرائيل» العنصريّة!!**

لقد بذل الصّهاينة جهودًا كبيرة، عبر السّنين، لإقناع العالم بأن فلسطين هي «أرض إسرائيل»، وهم أوّل مَن يعلم أنّ هذه مجرّد كذبة كبرى، غرسوها في نفوس الغالبيّة العظمى من أبناء اليهود، وصدّقها، مع الأسف، كثيرون في الغرب! يقول الأديب اليهودي البارز أ. ب. **يهوشع**، الذي يُعتبر اليوم الأب الرّوحي لليسار الصّهيوني: «إنّ المشكلة ليست بنتنياهو؛ بل بكل الإسرائيليين، فهو منهم ويشبههم». ويُضيف: «لا أذكر استخفافًا وكراهية للعرب كما هو موجود اليوم، وذلك، **لأنهم ضعفاء** ولا يخافون منهم... بسبب ضعفهم كراهيتنا لهم تكبر... **العالم العربي الذي كنّا نخشاه انهار وتفكّك**»[121]...

لكن...

ألا يتّعظ هؤلاء الصّهاينة من التّاريخ، ويأخذون منه العِبَر؟!

أين التّتار والمغول، وممالك الصّليبيين في هذه البقعة من الأرض؟!

أين الحكم العنصريّ في جنوب إفريقيا؟! وأين الوهم الفرنسي في الجزائر؟!

هل كان الفيتناميون أقوى من أمريكا؟! وهل كان الأفغان أقوى من الاتحاد السّوفييتي؟!

وغدًا... هل سيظلّ العرب ضعفاء، وإسرائيل قويّة؟ ومَنْ قال إنّ القوّة أقوى من الحقّ!!

ثامنًا:

يعرف مفكّرو هذا الكيان الغاصب وعقلاؤه أنّ مثل هذه العنصريّة والمكابرة والتّعالي على البشر في زمن، ينادي فيه الجميع بالعدل وحقوق الإنسان، سوف تقود في النّهاية إلى الدّمار والخراب، وإلى أن يقف العالم بأسره ضدّ هذه الغطرسة والبلطجة والظّلم والكذب والتّزوير وقلب الحقائق، وبالتّالي، ضدّ الصّهيونيّة وأساليبها الجهنّميّة كافّة. يقول إفراهام بورغ، رئيس الكنيست السابق (الحياة 12/ 9/ 2003): «... الدّولة الإسرائيليّة تقوم اليوم على سقالات من الفساد، وعلى أسس من الاضّطهاد والظّلم... إنّنا نعيش في واقع فاشل على نحو صارخ.. ويتّضح أنّ الكفاح الذي امتدّ ألفَيْ عام من أجل بقاء اليهود انتهى إلى دولة مستوطنات، تُدار من جانب زمرة لاأخلاقية من منتهكي القانون الفاسدين... إنّ دولة تفتقر إلى العدالة لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة... لقد بدأ العدّ التّنازلي لنهاية المجتمع الإسرائيلي». ثم يقول مبرّرًا ومفسّرًا أسباب عمليّات المقاومة الفلسطينيّة: «أصبحنا معتادين على تجاهل معاناة النساء عند حواجز الطّرق.. لذا، ينبغي الاّ تُبدي (إسرائيل) استغرابًا عندما

يأتون ممتلئين بشعور الكره، ويُفجّرون أنفسهم في مراكز اللهو الإسرائيليّة.. لأنّ حياتهم عذاب.. ولأنّ لديهم أطفالاً وآباءً وأمّهات، يقاسون الجوع والمهانة... ولذا، فإنّ الاحتجاج بصوت عالٍ واجب أخلاقي»[122]. كتب جدعون ليفي تعليقًا على حرق المستوطنين للطّفل الرّضيع عليّ الدّوابشة ووالديه، جاء فيه: «إذا نظرتم جيدًا إلى ما يختبئ تحت جلود أغلبيّة الإسرائيليّين، فسوف تكتشفون: الشّعب المختار. وعندما يكون هذا قيمة أساسيّة، فإنّ الحَرْق يصبح هو التّالي... ليس هناك قيمة أكثر إفسادًا في المجتمع الإسرائيلي من هذه القيمة، ولا يوجد أخطر منها... ما حدث هو نتيجة الواقع الإسرائيلي وأخلاقه وقيمه»[123].

ويقول البرفيسور اليهودي ستيفن روز: «إنّ الصّراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ليس شأنًا إسرائيليًّا صرفًا، بل هو قضيّة تهمّ الجميع في العالم، لأنّ القمع والتّنكيل اللذين تمارسهما «إسرائيل» ضدّ الفلسطينيّين هما وصمة عار على جبين الإنسانيّة كلّها، ومن سخريات القدر أنّ اليهود الذين تعرّضوا لأبشع صنوف التّنكيل في أوروبّا هم الذين يُمارسون هذه السّياسة ضدّ الفلسطينيّين»[124].

تاسعًا: الصّهيونيّة هي العدوّ الحقيقي لليهود

- يقول إسرائيل شاحاك[125]: ...علينا أنْ نواجه الحقيقة: في نضالنا ضدّ عنصريّة الدّين اليهودي وتعصّبه، لن يكون

أكبر أعدائنا من اليهود العنصريين وحدهم، بل أولئك الذين يُعرَفون في مجالات أخرى بأنّهم تقدُّميّون، مزعومون في نظري، وهم من غير اليهود.

- أمّا **آفي شلايم**[126] فيقول: هل الصّهيونيّة هي اليوم العدوّ الحقيقي لليهود؟ نعم. لقد تحوّلت الصّهيونيّة إلى قوّة استعماريّة تقمع الفلسطينيين... **الصّهاينة هم المستوطنون، وهم أقلّية صغيرة، لكنّهم يحكمون قبضتهم على النّظام السّياسي الإسرائيلي**... العديد من هؤلاء المستوطنين المتشدّدين وقادتهم عنصريّون جدًّا... «وهؤلاء المستوطنون **هم أيضًا مَن يهدّدون أمان اليهود ورفاههم في كلّ مكان**».

هل ينتشر العداء للسّاميّة في أوروبّا؟ نعم، لأنّهم غاضبون من «إسرائيل» بسبب قمعها الفلسطينيين... لهذا، يُنظر إلى «إسرائيل»، أكثر فأكثر، كدولة مارقة، منبوذة على السّاحة الدّوليّة، وخطرة على السّلام العالمي. بهذا المعنى، الصّهيونيّة، اليوم، هي العدوّ الحقيقي لليهود. إنها لمأساة أنّ دولة بُنيت، لتكون ملاذًا للشّعب اليهودي بعد المحرقة، **هي الآن من الأماكن الأقلّ أمانًا على وجه الأرض بالنّسبة إلى اليهود**...

- وكان عالم النّفس اليهودي النّمساوي **سيغموند فرويد**[127] قد قال في عام 1930: «..أظنّ أنّ فلسطين لا يمكن أبدًا أنْ تُصبح دولة يهوديّة، كما لا يُمكن للعالمين المسيحي والإسلامي على حدّ سواء، أنْ يُظهرا يومًا ما استعدادًا لوضع أماكنهما المقدّسة في عهدة يهود. كان من الأكثر رزانة، برأيي، تأسيس وطن يهودي على أرضٍ غير مشحونة

تاريخيًّا... لا يُمكنني أن أشعر بذرّة تعاطف مع تدين أُسيء تأويله؛ يجعل قطعة من جدار هيرودس معلمًا وطنيًا، يتمّ بسببه تحدّي مشاعر سكّان البلد».

عاشرًا:

يقول عبد الوهاب المسيري: «... **إنّ موضوع نهاية «إسرائيل» متجذّر في الوجدان الصّهيوني»**، وذلك، لإدراك الصّهاينة أنّ الجيوب التي أبادت السّكّان الأصليين كُتب لها البقاء، أمّا تلك التي أخفقت في إبادة السُّكّان الأصليين، فكان مصيرها الزّوال، على حدّ قول المؤرّخ الصّهيوني بيني موريس. لذا، فإنَّ الشّاعر الإسرائيلي **حاييم جوري يرى أنّ كلّ إسرائيلي يولد «وفي داخله السِّكّين الذي سيذبحه»**. ومع انتفاضة الأقصى تحدّثت الصّحف الإسرائيلية، مرّات عدّة، عن موضوع نهاية «إسرائيل». نشرت يديعوت أحرونوت مقالة في (27/ 1/ 2002) بعنوان «**يشترون شققًا في الخارج تحسّبًا لليوم الأسود**». ولخّص جدعون عيست في الصّحيفة نفسها (29/ 1/ 2002) الموقف في عبارة درامية «**ثمّة ما يُمكن البكاء عليه: إسرائيل**». وفي 2/ 4/ 2002 صدرت مجلة نيوزويك، وقد حمل غلافها صورة نجمة «إسرائيل»، وفي داخلها السؤال التّالي: «**مستقبل إسرائيل: كيف سيتسنّى لها البقاء؟**» وحينما أصدرت محكمة العدل الدّولية حكمها بخصوص الجدار العازل، وعدم شرعيّته، بدأ الحديث فورًا عن أنّ هذه هي بداية النّهاية. يقول المثقّف الإسرائيلي **شلومو رايخ: «إنّ إسرائيل تركض من نصرٍ إلى نصر حتى تصل**

إلى نهايتها المحتومة»[128].

أخيرًا، نشير إلى أنّه قبل عام من اتّفاق أوسلو (الذي نقضوه كعادتهم) أصدرت جمعيّة الحاخامات بيانًا، جاء فيه: «**إنّ أيّ توقيع بإحلال سلام مع حيوانات على هيئة بشر ليس سوى وهم، يوسوس به الشّيطان**»[129].

يقول الحاخام موشيه ليفنغر[130]: «**إنّ الكراهية هي التي تحمينا من الفلسطينيين**»!

ولقد صوّر طاقم تلفزيوني غربي[131] أطفال مستوطنين صهاينة يغنّون في باص المدرسة أغنية تقول:

«**هذا العربي القبيح. إنّي أكرهه. بيديّ هاتين سوف أقتله. سأغرس أسناني في لحمه، وبشفتيّ هاتين سأمصّ دمه**»!

هكذا يربيّ الصّهاينة أجيالهم... ثمّ يدّعون، بعد هذا، أنّ العرب برابرة متوحّشون، وأنّ المسيحيّين مصّاصو دماء[*](!)، وأنّهم هم طلّاب السّلام والتّعايش وأهل الحضارة والمدنيّة!!

ما أسهل الكلام!

وما أقصر حبل الكذب!!

بل... ما أقرب الوهم والخيال من الفناء والزّوال!!

ومهما غابت الحقيقة عن الوجدان.. والبال

فستبقى قريبة المنال، عطرة الوصال.

(*) راجع آخرانتفاضة القدس (ص125).

الهوامش

(1) راجع كتاب «المسيح اليهودي» للكاتب رضا هلال: ص63، ومقالة محمد بن المختار الشنقيطي بعنوان «من التدنيس إلى التقديس» (الإنترنت)

(2) أرونسون، جيفري: مستقبل المستعمرات... ص 99-102

(3) مستقبل المشروع الصهيوني (مقالة ولتر رسل ميد): ص102

(4) نفسه: ص 102. وهلال، رضا: ص97

(5) بلبل، حسام الدين: ص 64 ـ 65

(6) هلال، رضا: ص 102

(7) هيكل، محمد حسنين (أزمة العروش): ص 40

(8) ملحم، إياد: ص 129

(9) هيكل (أزمة العروش)، ص 38.

(10) هلال، رضا: ص166 ـ 167

(11) ديوك، ديفيد: ص 11 ـ 12 و 318 ـ 319

(12) طقّوش، محمد سهيل: ص 336

(13) ملحم: ص 197 ـ 201 والإنترنت

(14) قهوجي: ص 38 ـ 39

(15) الإنترنت

(16) صالح، محسن (التقرير). . : ص 323 ـ 325

(17) قهوجي: ص 36 ـ 37

(18) نفسه: ص 20

(19) نفسه: ص 69 و78

(20) نفسه: ص 78 ـ 79

(21) نفسه: ص 34، والإنترنت

(22) ملحم: ص 203

(23) نفسه: ص 115

(24) القدس العربي، عدد يوم 17/ 11/ 2015

(25) قهوجي: ص 19

(26) كار، وليم: ص 160 (راجع أيضًا ملحم بخصوص وعد بلفور: ص 116 ـ 117)

(27) الحسيني، محمد أمين: ص 30

(28) كار: ص 208 و 220، وملحم: 116 ـ 119

(29) راجع ملحم: ص 135 ـ 171 ومركز زيتونة (تقرير رقم 21): ص 9، وصالح (القضية. .): ص 61 ـ 62

(30) الحسيني: ص 384

(31) صحيفة معاريف: عدد يوم 7/ 6/ 1979

(32) دوعر، غسان: ص 19

(33) راجع أبو عرفة، عبد الرحمن (الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية)

(34) القدس العربي: عدد يوم 19/ 5/ 2016

(35) راجع ملحم: ص 118–121 و197–205

(36) عايد، خالد (سياسة إسرائيل. .): ص 117 ـ 118

(37) راجع بخصوص بيع الأراضي: صفحات: ص183 ـ 191، وحقائق: ص 74 ـ 79 وص12

(38) ملحم: ص 196

(39) نفسه: ص 134 ـ 136 و184 ـ 187 و293

(40) بلبل: ص 188 ـ 189

(41) هيكل (أزمة العروش): ص 59

(42) راجع عايد، خالد (الاستعمار. . .): ص 6 ـ 9. وجريس، صبري: ص 143 ـ 149

(43) صحيفة البلد: عدد يوم 3/ 2/ 2005

(44) الجعفري، وليد: ص xlviii

(45) راجع جريس: ص 168 ـ 170

(46) نفسه: ص 129

(47) القدس العربي: عدد يوم 3/ 8/ 2015

(48) دوعر: ص 147 و155

(49) نفسه: ص 50، وعايد (الاستعمار الاستيطاني. .): ص xxvii

(50) دوعر: ص 19 ـ 20 (راجع أيضًا ملحم: ص 197 ـ 203)

(51) قهوجي: ص 71 ـ 72

(52) أبو عرفة: ص 210

(53) قهوجي: ص 69، و56، و78

(54) صلاح عبد العاطي (مقالة)

(55) جريس: ص 131 ـ 134

(56) الجعفري: صxix (تقديم الياس شوفاني)

(57) إنترنت (راجع أيضًا ملحم: ص 165–166)

(58) محارب، عبد الحفيظ: ص 15 (راجع أيضًا دوعر: ص182 ـ 183، وقهوجي: ص 157 ـ 159، وصلاح عبد العاطي)

(59) سجلات السلب: ص 95

(60) فلاح، غازي: ص 23 ـ 29

(61) التقرير (21): ص 11، وعايد: ص 12–13

(62) دوعر: ص 140 ـ 142

(63) أرونسون: ص 8

(64) دوعر: ص 60 و67

(65) راجع الجعفري: ص xxx -xxxiv

(66) أرونسون: ص 9

(67) راجع الجعفري: ص xliv - xlii

(68) عايد (الاستعمار..): ص 89 ـ 100

(69) دافار: 2/ 9/ 1979

(70) عايد (الاستعمار..): ص 11، و34 ـ 53

(71) أرونسون: ص 7 ومؤسسة الدراسات الفلسطينية: ص 46

(72) زيتونة: الترانسفير، ص 41

(73) مؤسّسة الدراسات الفلسطينية (قرارات المؤتمر الصهيوني..): ص. 46

(74) أرونسون، ص. 70و55

(75) فلاح: ص 33

(76) نفسه: ص 36

(77) نفسه: ص 35

(78) ملحم: ص 210

(79) الجعفري: ص xxxix - xxxviii

(80) صالح، محسن (القضية..): ص 178 ـ 179

(81) الجعفري: ص li

(82) نفسه: ص. xxviii وxxix

(83) نفسه: ص 35 (راجع أيضًا صالح (القضيّة..): ص 181 ـ 187)

(84) أرونسون: ص 33

(85) عايد (الاستعمار..): ص 102 ـ 106

(86) نفسه: ص 105 ـ 106

(87) أرونسون: ص 32 ـ 33

(88) راجع دوعر: ص 184 ـ 185، و288 ـ 289، و201 ـ 202

(89) دوعر: ص 221 ـ 228، وصالح (القضية..): ص 124 ـ 130

(90) التقرير السنوي، حال القدس 2015: ص 10 ـ 68

(91) دوعر: ص 195 ـ 201 + صالح (القضية..): ص 103 ـ 105

(92) دوعر: ص 336

(93) راجع الجعفري: ص 69 ـ 73

(94) دوعر: ص 138 ـ 140 و 363

(95) راجع كتاب لاري تويل: <u>ذِن بَلستاين</u>، 1998

(96) ملحم: ص 213

(97) سولت، جيرمي: ص 443 ـ 444

(98) البلد: 18/ 2/ 2002

(99) دوعر: ص 91 ـ 122 و184 ـ 270

(100) نفسه: ص 352 و435

(101) نفسه: ص 202 و290 ـ 293

(102) نفسه: 363 ـ 370

(103) نفسه: ص 265 ـ 329 و 362 ـ 435

(104) أرونسون: 77

(105) التقرير السنوي (2015): ص 72

(106) دوعر: ص 69 ـ 70

(107) أرونسون: ص 77 ـ 79

(108) التقرير السنوي، حال القدس 2015: ص 33

(109) عـايـد (الاسـتـعـمـار..): ص 271 ـ 273، وعـايـد(سـيـاسـة إسرائيل..مقالة ست تلمان): ص 85

(110) عـايـد (الاسـتـعـمـار..) : ص 117 ـ 119 + عـايـد (سـيـاسـة إسرائيل/ ست تلمان): ص 82

(111) البلد السبت 14 ايلول 2013

(112) أرونسون: ص 78 ـ 79

(113) مستقبل المشروع الصهيوني (محمد عبد الهادي) ص48

(114) نفسه: ص 12

(115) عايد (الاستعمار..): ص 112 و(ملف الانتفاضة بعد ثلاثة أعوام، مجلد2)

(116) نفسه: ص 115 ـ 117

(117) القدس العربي: 4/ 8/ 2015

(118) عايد (الاستعمار..): ص 118 ـ 121

(119) مستقبل المشروع..: ص 12 ـ 13

(120) أرونسون: ص 76 ـ 78

(121) القدس العربي: 18/ 3/ 2017

(122) مستقبل المشروع الصهيوني: ص 68 ـ 69

(123) القدس العربي: 3/ 8/ 2015

(124) السفير، فلسطين، عدد 43، السبت 16/ 11/ 2013

(125) مستقبل المشروع الصّهيوني: ص 42

(126) نفسه: ص 45

(127) نفسه: ص 94

(128) نفسه: ص 6 و120 ـ 123، وص 71 ـ 77

(129) دوعر: ص122

(130) نفسه: ص 168

(131) نفسه: ص 117

المراجع والمصادر

1 ـ أبو عرفة، عبد الرحمن (1981): **الاستيطان/ التطبيق العملي للصّهيونيّة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ دار الجليل للنشر.

2 ـ أرونسون، جيفري (1996): **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضّفّة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت.

3 ـ بيري، يورام ونويباخ، أمنون (1987): **المجمع العسكري الصناعي في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت.

4 ـ جريس، صبري (1973 ـ ط2): **العرب في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت.

5 ـ الجعفري، وليد / إعداد وتحقيق (1981): **المستعمرات الاستيطانيّة الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة/ 1967 ـ 1980**، بيروت، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة.

6 ـ الحسيني، محمد أمين (1957): **حقائق عن قضية فلسطين** (تصريحات وأحاديث)، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

7 ـ دوعر، غسان محمد (2012): **المستوطنون الصّهاينة في الضّفة الغربيّة ـ الاعتداء على الأرض والإنسان**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

8 ـ ديوك، ديفيد (2002): **الصّحوة ـ النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية**، دمشق، دار الفكر. وبيروت، دار الفكر المعاصر. (صدر في الأصل عام 1998)

9 ـ الزّبيدي، كريم مطر حمزة (2014): **المفتي محمد أمين الحسيني**، بيروت، دار العلوم العربية.

10 ـ السّحمراني، أسعد (2008): **من اليهودية إلى الصّهيونية**، بيروت، دار النفائس (الطبعة الثانية).

11 ـ سولت، جيرمي (2008): **تفتيت الشّرق الأوسط** (تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي)، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، دمشق، دار النفائس.

12 ـ سيغف، توم (1986): **الإسرائيليّون الأوائل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت.

13 ـ صالح، محسن (2012): **القضيّة الفلسطينيّة، خلفيّاتها التاريخيّة وتطوراتها المعاصرة**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

14 ـ صالح، محسن (2016): **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ـ 2014 ـ 2015**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

15 ـ الصّليبي، كمال (2012): **خفايا التوراة وأسرار شعب إسرائيل**، بيروت، دار السّاقي(الطبعة السّابعة).

16 ـ طقّوش، محمد سهيل (2014): **تاريخ بلاد الشّام (الحديث والمعاصر)**، بيروت، دار النفائس.

17 ـ عايد، خالد (1986): **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربيّة**

المحتلّة/ خلال عهد الليكود 1977 ـ 1984، بيروت، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة.

18 . عايد، خالد / إشراف (1984): **سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة/** دراسات في أساليب الضمّ والتّهويد، بيروت، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة.

19 ـ فلاح، غازي (1993): **الجليل ومخططات التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت.

20 ـ فيشباخ، مايكل ر. (2013): **سجلّات السّلب ـ أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصّراع العربي الإسرائيلي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت. (مراجعة الترجمة: باسم سرحان وشحادة موسى)

21 ـ قعوار، أديب (2003): **الدّعاية الصّهيونيّة في الرّواية الأمريكيّة**، بيروت، باحث للدّراسات (ط2)

22 ـ قهوجي، حبيب (1978): **استراتيجيّة الاستيطان الصّهيوني في فلسطين المحتلة**، إصدار منشورات الطلائع بالتعاون مع مؤسسة الأرض للدّراسات الفلسطينيّة ـ دمشق.

23 ـ كار، الكومندور وليم (2004): **أحجار على رقعة الشطرنج**، طرابلس، لبنان، مكتبة السائح، (الطبعة الثانية). صدر الكتاب عام 1955 بعنوان: **الأيدي الخفيّة في اللعبة**، ونشر بالعربيّة في طبعة أخرى بعنوان: **الدنيا لعبة إسرائيل**.

24 ـ محارب، عبد الحفيظ (1981): **هاغاناه ـ اتسل ـ ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونيّة المسلّحة 1937 ـ 1948**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينيّة ـ مركز الأبحاث.

25 ـ مركز الزّيتونة للدّراسات والاستشارات (2009): **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيليّة**.

26 ـ مركز الزّيتونة للدّراسات والاستشارات (**تقرير معلومات رقم 21**): **الاستيطان الإسرائيلي في الضّفّة الغربيّة/ 1993 ـ 2011**.

27 ـ المركز العربي للمعلومات (آب/ أغسطس 2008): **مستقبل المشروع الصّهيوني** (مقالات).

28 ـ ملحم، إياد (2016): **صفحات فلسطينيّة ـ لمن يريد أن يعرف**، بيروت، باحث للدراسات الفلسطينيّة والإستراتيجيّة (الطبعة الثانية) (الطبعة الأولى، 2014، دار العلوم العربية).

29 ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2009)، **تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشّرقية**.

30 ـ مؤسّسة القدس الدوليّة / إدارة الأبحاث والمعلومات (آذار/ مارس 2016): **التقرير السنوي / حال القدس** 2015 (إعداد براءة درزي ـ علي إبراهيم).

31 ـ مقالة صلاح عبد العاطي (21/ 2/ 2007)، **الحوار المتمدّن** ـ العدد 1833.

32 ـ هلال، رضا (1983): **المسيح اليهودي ونهاية العالم ـ المسيحية السياسيّة والأصولية في أمريكا**، القاهرة، مكتبة دار الشروق. (طبعة ثانية سنة 2000)

33 ـ هيكل، محمد حسنين (يناير 2002): **أزمة العروش صدمة الجيوش**، القاهرة، دار الشّروق (الطبعة الرّابعة).

الصحف والمجلات

1 ـ **القدس العربي**: عدد يوم 27/ 10/ 2014 و2/ 11/ 2014 و3/ 8/ 2015 و4/ 8/ 2015 و30/ 12/ 2015 و19/ 5/ 2016 و 18/ 3/ 2017

2 ـ **صحيفة البلد**: عدد يوم 18/ 2/ 2002 و 3/ 2/ 2005، والسبت 14 أيلول 2013

3 ـ **السفير**: عدد يوم 21/ 6/ 1981 والسبت 16/ 11/ 2013

4 ـ **النهار**: عدد يوم 8/ 2/ 2005

5 ـ **مجلة الشباب (القاهرية)**: عدد يوم 9/ 2/ 1935

6 ـ **الإنترنت: وكيبيديا، ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وإسلام ويب، و**.Palestine News & Inform

من الأعمال المنشورة للمؤلف

تأليف/ المشاركة في تأليف:

- الحياة المدرسيّة والعَلاقة بين البيت والمدرسة (1985)، الكويت، جامعة الكويت.
- التّوجيه الفنّي في أصول التّربية والتّدريس (1986)، بيروت، مكتبة لبنان.
- تقنيّات إنتاج المواد السّمعيّة البصريّة واستخدامها (في جزءين - 1990)، الكويت، جامعة الكويت.
- إعرف جسمك (2002)، بيروت، مكتبة الحرّيّة.
- تعليم التّفكير للأطفال/ النّظرية والتّطبيق (2006)، بيروت، دار الفكر اللبناني.
- صفحات فلسطينيّة/ لمن يريد أن يعرف (2014)، بيروت، دار العلوم العربيّة، وطبعة ثانية (2016)، باحث للدّراسات الفلسطينيّة والاستراتيجيّة.

ترجمة:

- صنّاع الحضارة/ أعلام القرن العشرين (1993)، بيروت، دار الحسام.

- اِمتحانات بلا خوف (1994)، بيروت، دار الحسام.
- سرّ سعادة الأطفال (1999)، أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- صراعات القرن العشرين (2000)، بيروت، دار الحسام.
- حقوق الأرض (2002)، أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- التّصوير الضّوئي الرّقمي (2004)، الإمارات العربيّة المتحدة، دار الكتاب الجامعي.
- دليل المعلم المبتدئ (2005)، فلسطين (غزة)، دار الكتاب الجامعي.
- من مرحلة لوسي إلى مرحلة اللغة (2005)، أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- كتاب اللؤلؤ (2012)، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للسّياحة والثّقافة.

المشاركة في ترجمة:

- مراكز مصادر التّعلم (1982)، الكويت، مكتبة الفلاح.
- كيف تواجه الطّلبة في فصولهم (1983)، الكويت، دار القلم.
- تعليم العلوم بالاستكشاف (1984)، الكويت، دار ذات السّلاسل.
- التّقنيّات التربويّة (براون) (1985)، الكويت، مكتبة الفلاح.
- تعليم التّفكير (إدوارد دي بونو) (1989)، الكويت، مؤسّسة الكويت للتّقدم العلمي.

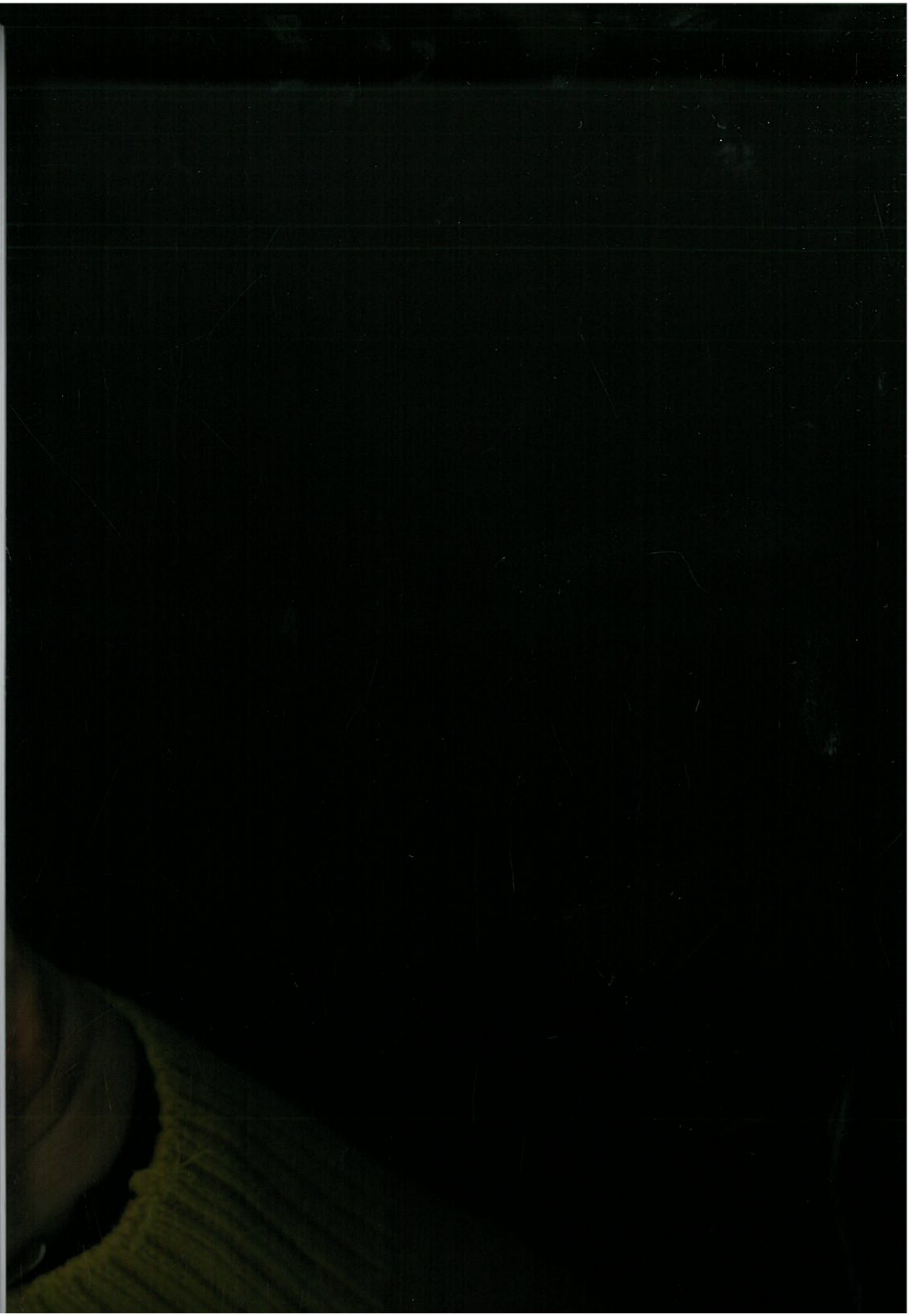

اياد ملحم

مواليد ترشيحا عام 1939

إذا بدأت في قراءة هذا الكتاب، فإنّك لن تتوقّف حتّى تصل إلى نهايته في جلسة أو جلستين، ولكن أثرَه في نفسك سيبقى دائمًا، ذلك أنّ المؤلّف يكتب لا كمتتبّع للاستيطان الصّهيوني وحسب، وإنّما تراه يغمس قلمه في قلبه ويكتب، فإذا النّصّ يعطيك معلوماتٍ وعاطفةً وجرعة إيمانٍ في آنٍ معًا.

د. هشام نشّابه

لقد وعدت اتفاقيات أوسلو الفلسطينيين بدولة بعد "خمس سنوات". ومنذ ذلك الوقت (1993) راحت إسرائيل "تفاوض" الفلسطينيين، فأخذت منهم كلّ شيء ولم تعطهم شيئًا!!

واليوم، طالعتنا الأخبار أنّ إدارة الرئيس الأمريكي ترمب تريد استئناف (حيلة) المفاوضات التي لا تنتهي بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، بحضور الأردن والدول الخليجية، على أن يتم التطبيع بين تلك الدول و"إسرائيل" أثناء المفاوضات. (وليس بعد نجاحها مثلًا). أيّ إنّ أمريكا تريد - هذه المرّة - وتحت ستار المفاوضات إنجاز التطبيع، وكالعادة لخدمة "إسرائيل"، دون مقابل!!

ESSAI, ANALYSE, CRITIQUE - LITTERATURE

اسرائيل الامريكية

DEPARTEMENT LIVRES ARABES

1 000000 537024

10500 L.L. TTC

دار العلوم العربية - بيروت - لبنان

Telefax: 00961 1 817331

Email: nasser_ouloum@hotmail.com